بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب

[illegible] جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب [illegible]

[illegible] واللام فيها للجنس [illegible] الوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس

بالوحدة والواحد الجنسي يقال [illegible] الجنس واحد [illegible] الواحد جنس و

[illegible] على العهد [illegible] والكلم المذكورة على السنة [illegible] واللفظ [illegible]

واللغة [illegible] الكلمة [illegible] ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف

النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان

حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحكمي كزيد و

ضرب [illegible] كالمنوي في زيد ضرب واضرب [illegible] الحروف [illegible]

[illegible] لم يوضع له لفظ [illegible] لفظ المنفصل [illegible] نحو هو وانت

[illegible] احكام اللفظ [illegible]

[illegible]

[illegible] يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان [illegible]

[illegible] كلمات [illegible]

[illegible]

[illegible] اللفظ [illegible]

[illegible] بالوحدة [illegible] لعدم

الاشتقاق [illegible] الوضع [illegible]

شماره
٤٢١
فهرست

او احس الشي الاول فهم منه الشي الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لم يعين
معناه بل شرط فيه اذا اطلق مع ضم الضميمة وجب ان المراد ما اطلق عليها
صحيحا واطلاق الحرف للتفهيم غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد بالاطلاق
ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى
قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
ميمي بمعنى المفعول او مخفف اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى ماخوذا في
فذكر اللفظ بعده مبني على التجريد بتجريده عنه فيخرج المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص انه ويخرج حروف الهجاء
لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب
لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء البعض الآخر كتخفيف
بعدق اذ وضع لمعنى قلت المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من
ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكتب المفرد
الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا مفردا قلنا
الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس
الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال بان ليس
لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفرد اكان او مركبا
بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة
وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بمثل الفصة راجع الى الفاظ

المعنى المدلول عليه بنفسه في الفهم غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال و
الاستقبال اي من غير ... لكن المعنى ... احد الازمنة الثلاثة
ايضا مقارنة له او من صيغته ان لا يقترن ولكن المعنى في الفهم غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة القسم الثاني وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه
والقسم الاول وهو ما دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل تسمية
بتسمية الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه الحصر
حد كل واحد منها اي من الاقسام الثلاثة وذلك لانه
قد علم ان وجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة
اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة
تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف
ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال والفعل عن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل منها ... جامع للافراد ومانع عن دخول
غيرها فيه وليس المراد بالحد الا المعرف الجامع المانع ولذا قال حيث اشار
الى حد ... ثم ... بقوله وقد علم بذلك حد ثم ... بعده
بيان ... الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا
كان او كثيرا وفي الاصطلاح ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما

اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم الفاعل هو المجموع والمتضمن
اسم المفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي
بنسبة حاصلة بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى
الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله
لفظتين يتناول المفردات والمهملات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات غير الكلامية مثل
غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية
مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية نحو اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما
اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من
ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم
ابوه او قام ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلم المفردة
اعني قائم الاب دخل فيه ايضا جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه
فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم اللفظ ثم ان الكلام ... في لم يجوز ضربت
زيدا فانما يجوز كلاما بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو
المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صرح في ان الكلام هو ضربت
والمتعلق شيء زائد عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا
الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى

تعريف

تعريف الكلام ذكره ههنا مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله
اخص من الجملة قيده به حتى يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او ... فانها
بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الكامل المقصود لذاته
ولا يكون الكلام مسندا اليه ايضا فيخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك
اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن
اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب
الثنائي العقلي من الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد
اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل
واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون
الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا
في اسمين او في فعل واسم واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف
والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل والفعل والحرف
المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم
ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان المسند اليه فالمسند مفقود و
نحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب
الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو والاسم ... او لم
يذكره ... مستقر كائن في نفسه ... ولم يبق ... فقد ذكر
التفسير بناء على اللفظ الموصول ... في الايضاح شرح المفصل ...

فهو ما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه
وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في
نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى
في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه فهي كما
ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا
قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح
ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح
لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا
بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى
ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة عليه
الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل
معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين
السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يصلح ان يعقل الا بذكر متعلقه المخصوص ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على
متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظ من موضوع لكل
واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها و
آلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في حد
ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات

فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يكون محكوما عليه او به اولا به وفي كل منهما لان يكون
ملحوظا قصدا لكن لابعثه النسبة فيه ومن غيره بل تلك الجزئيات التي لا تعقل الا
ذكر متعلق بها التي كونها آلة لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف ما دل على
معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله
بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليه لاستقلالها بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة
الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية في هذا الكتاب الصغير
المجرد في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصول التي هي عبارة عن الكلمة وهذا
هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان
يرجع الى المعنى تنبيها على جواز ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى
في المعنى الاخر وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على حصول
كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق
من الحصر ظهر انه لا يحتمل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة
مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها انما لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير
حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى
متعلقاتها المخصوصة لان الغرض في وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل
فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة

فخرج عن حد الاسم الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني
أعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا بأحد الأزمنة في الفهم عن لفظ الفعل
أخرجه بقوله غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أي غير مقترن بأحد الأزمنة
الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى وبالقيد الأول خرج
الحرف عن حد الاسم وبالثاني الفعل والمراد بعدم الاقتران أن لا يكون
بحسب الوضع الأول فدخل فيه أسماء الأفعال لأن جميعها إما منقول عن
المصادر الأصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فإنه قد يستعمل مصدرا
أو غير صريح نحو هيهات فإنه وإن لم يستعمل مصدرا إلا أنه على وزن
قوقاة مصدر قوقى أو من المصادر التي كانت في الأصل أصواتا نحو صه أو
من الظرف والجار والمجرور نحو أمامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء
منها دالا على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأول وخرج
عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لدلالتها بحسب
أصل الوضع وخرج عنه المضارع أيضا فإنه على تقدير اشتراكه بين الحال
والاستقبال زمانين معينين من الأزمنة الثلاثة فدل على واحد معين منها
أولا بعدم فيه لأنه يدل على معين منها لا على ما سواه ثم يقدح في إرادة المعين
إرادة ما سواه وأين هذا لأنه من الإرادة ولما فرغ من بيان حد الاسم
أراد أن يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه
تنبيها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على أن ما ذكره بعض منها

وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره ومن أنها شاملة لجميع
أفرادها خاصة له كالكاتب بالقوة للإنسان أو غير شاملة كالكاتب بالفعل
له من خواص الاسم دخول اللام أي لام التعريف ولو قال دخول حرف
التعريف لكان شاملا للميم مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم
يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام إشارة إلى أن المختار عنده
ما ذهب إليه سيبويه من أن أداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها
همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وأما الخليل فقد ذهب إلى أنها أل
كهل والمبرد إلى أنها الهمزة المفتوحة وحدها وزيدت اللام للفرق بينها
وبين همزة الاستفهام وإنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لأنه موضوع
لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على معنى مستقل
والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع أفراد الاسم
فإن حرف التعريف لا يدخل على المضمرات وأسماء الإشارات وغيرها كالموصولات
وكذلك سائر الخواص المذكورة هنا و من خواصه دخول الجر وإنما اختص
دخول الجر بالاسم لأنه أثر حرف الجر في المجرور لفظا أو في المجرور تقديرا كما
في الإضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا أو تقديرا مختص بالاسم لأنه لإفضاء
معنى الفعل إلى الاسم فينبغي أن يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل إليه وأما الإضافة
اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي أن لا تخالف الأصل بأن تختص بما يخالف ما
يختص به الأصل أعني الفعل أو يزيد عليه بأن يعم الاسم والفعل و

منها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم و سيجي في آخر الكتاب
ان شاء الله تعريف و بيان اقسامها و به يظهر وجه اختصاصها عدا التنوين
الترنم به و وجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو ان يقع
محل الدخول لا محل لدخول [illegible] الدخول الذكر في الاول و [illegible]
بالآخر و كلاهما مستقيما في الجهة و كذا في الاضافة و المراد به كون الشي
مسندا اليه و انما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا
فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشي
مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا و وجه اختصاصها بالاسم [illegible]
من التعريف و التخصيص و التخفيف و انما قيدنا الاضافة بكون الشي مضافا
لان الفعل و الجملة قد يقع مضافا اليه [illegible] يوم ينفع الصادقين صدقهم [illegible]
[illegible] المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر
مطلقا تختص بالاسم و انما قيدنا بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا
مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو
اي الاسم قسمان معرب و مبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا
والاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا و هذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل هو المعرب و ما عداه اعني غير المركب و المركب الذي يشبه مبني الاصل
مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع
غيره تركيبا يتحقق معه عامله [illegible] و هو لا في قولك زيد قائم

زيد قائم [illegible]

اصل م

المفردة

وقام هو لا بخلاف الاسماء ليس بمركب [illegible] الاسماء المعدودة و نحو الف با تا زيد بكر
عمرو و بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيب يتحقق معه العامل كغلام في غلام زيد فان مجموع
الكلام في قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب
مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء [illegible] و هو الماضي و الامر بغير اللام و
و بهذا القيد خرج مثل هؤلاء في قام هؤلاء [illegible] المبني الاصل [illegible]
[illegible] فصل الاسماء المعدودة [illegible] المذكورة معربة [illegible]
الذي هو الاسم [illegible] المعرب [illegible]
[illegible] المعرب [illegible]
و هو [illegible] كلام الامام عبد القاهر [illegible]
في تعريفه و انما [illegible] الاعراب [illegible] الاسم [illegible]
و هي معربة و انما [illegible] هو مشهور عند الجمهور [illegible] المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لان [illegible] لم يعرف [illegible]
لم يعرف [illegible]
[illegible] المعرب [illegible] ما يختلف آخره [illegible]
[illegible]
[illegible] و تعريفه و جب ان يعرف [illegible] ما اختلف آخره ليعرف انه
ما يختلف آخره [illegible] على [illegible] ان يعرف [illegible] الجمهور و
[illegible] احكام المعرب و آثاره

[illegible]

7

اوابهالاختلاف مع

آخره بحسب اختلاف آخره ليدل الاختلاف في المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة
في صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب يتعلق بمعتورة في تضمن معنى الورود او الاستيلاء
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة ومتبادلة
لم يجتمع لفظا فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب
علامة الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل
في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة
عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعرب
اذا اوضح فان الاعراب توضيح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت فتكون
الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد ودفع [illegible] الالتباس يتعلق المعاني بعضها ببعض

الفسد

المعاني المعتورة

وانواعه اي انواع الاعراب الاسم ثلاثة رفع ونصب وجر [illegible] مخصصة
بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على حركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة
والكسرة فانها يستعمل في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع
حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل
الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية
اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا

[illegible]

علم الاضافة اي علامة كونه التي يضاف اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج
الى الحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل القليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه الا الجر جعل
علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي المقتضي
من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به يحصل
معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به يحصل
معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به يحصل
معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي
لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير المنصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف
اي الجمع الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب
في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة ~~واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل~~
~~ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات~~

جعل ه
وثانيهما انه

از ٥٥

8

واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة
نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله
رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية
والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل
والقسم الثاني جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث
السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم
بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع
للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه
تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات
غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فان الجر فيه
تابع النصب كما سنذكر نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد
اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة
من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء
المستنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة
وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف
واوي لان لامه ... اذا اضيف وذو مال وهو لفيف مقرون

بالحركات الثلث في الاحوال الثلث

بالواو من ذو اصله ذَوَوٌ وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الضمير لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة **بالواو**

رفعا **والالف نصبا والياء جرا** ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ

مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت

باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانه

لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة **مضافة** لانها اذا كانت

مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت

اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن **الى غير ياء المتكلم** لانها

اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم تعرب كسائر الاسماء المضافة اليها ولم

يكتف في هذه الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى

الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب

المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد

ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة منافرة تامة وانما اختار

الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثمة تحصلوا في مقابل كل اعراب

وانما اختار هذه الاسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في كون

معانيها منبئة عن تعدد لوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها يعني

الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المتعددة فان الاعمى زكية ودم

فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الجمع وقد تم عند الاعراب **المثنى**

اي ما يلحق به وهو **كلا** وكذا كلتا لم يذكره لكونه فرع كلا **مضافا** اي حال كون

كلا وكلتا **مضافا الى مضمر** وانما قيده بذلك لان كلا وكلتا لفظه مفرد

وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف

فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب

لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن حركاته تقديرية لان

اخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين

ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي

هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت

بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر **واثنان**

وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة

التثنية ومعناه معنى التثنية فالحقت بها **بالالف رفعا والياء** المفتوح

ما قبلها نصبا وجرا كما في **جمع المذكر السالم** والمراد به

ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين

مما لم يكن واحده مذكرا او لم يجمع بالواو والنون مما لم يسم به وهو **اولو** جمع ذو لا

من لفظه **وعشرون واخواتها** اي نظائرها الى التسعين وليس عشرون

جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة والا لصح اطلاق

عشرين على ثلثين لان ثلثه مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعين لانه مقادير الثلثة وعلى هذا القياس في البواقي وايضا هذه الالف تدل على معنى

ولا تعين في المجموع **بالواو رفعا والياء نصبا وجرا** وانما جعل

اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي الفرع حروف تصلح للاعراب وهي علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما ليكون اعراب الفرع فرعا لاعراب الاصل كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة وانما جعل اعرابهما بالحروف لان حروف الاعراب ثلثة والاعرابات ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما تلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة للرفع في المثنى لانه المرفوع بتثنية في الفعل نحو تنصران وضربا والواو علامة للرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو ينصرون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء في حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختصة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقدير اقل اثبته

اولا ثم بين ان اللفظي فيما عداه فقال **التقدير** اي تقدير الاعراب **فيما** اي في الاسم المعرب الذي **تعذر** الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في اللفظ وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصى بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين **كعصا** بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة مضافا الى ياء المتكلم **نحو غلامي** فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة لمناسبته قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة وما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي **مطلقا** اي في احوال الثلث يعني كان الاعراب تقديرا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها **او استثقل** عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او فيما استثقل اي الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي اخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين **كقاض** او غير محذوفة كالقاضي **رفعا وجرا** اي في حالة الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة **ونحو مسلمي** عطف على قوله

قوله ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض لا على قاض لانه يوجب زيادة ...

كما ص يعني تقدير الاعراب لاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد
يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه
يختص بالاعراب بالحركة رفعاً يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة
الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء
وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ
فصار الاعراب في حالة الرفع تقديرياً بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام
لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديراً
في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم
فاذا ها سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظاً
بل صار تقديرياً **واللفظي** اي الاعراب المتلفظ به **فيما عداه**
يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تقسيم المعرب
المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته تعرف
المنصرف من قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف وانتج
بتعريفه فقال **غير المنصرف ما** اي اسم معرب **فيه علتان**
تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه كما سيجيء ذكره **من علل تسع**
او تكرر **واحدة منها** اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة

مقامهما اي مقام العلتين في التأثير وجه تأثيرهما **وهي** اي العلل
التسع مجموعة في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها تعب لا يصح الحكم على
العلل التسع بكل واحد من هذه الامور **عدل ووصف**
وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والعدد ... عطف ما بين العلتين من الواو الى ثم بحذف للمحافظة على الوزن
والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا
القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ومنع نون
حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ اخبره الظرف
المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذه التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة
ولهذا تعبير عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلاً لقوله
زائدة والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما
في نفس الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعاً من هذا
كما اذا قيل جاء زيد راكباً من قبله عمرو فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب
وتقدم احدهما عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر
العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان
كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا كل
او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافاً فقال بعضهم

انها تسعة وقال بعضهم ثمان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة
اقرب الى ما هو الصواب من بين المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل على الترتيب
وكذا في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة
مثال التانيث وزينب مثال المعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة والتانيث
اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال العجمة ومساجد
للجمع ومعديكرب مثال التركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد
لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من
حيث انه غير منصرف ان لا كسر فيه
ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان
حصل فيه فرعيتان فيشبه بالفعل من حيث ان فيه فرعيتين بالنسبة الى الاسم
احديهما افتقاره الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة
فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث
فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول
رجل ثم الرجل والعجمة في الكلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام
ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل

كل نوع فرع لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن
كان فرعا لوزن الاسمي ويجوز صرفه اي صرف غير المنصرف للضرورة او غير ضروري
صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا
فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال
الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية
فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع منع صرفه انكسار الوزن
او انحطاطه عن السلامة الى الزحاف كقوله صبت على مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقول الشاعر اعد ذكر نعمان لنا ان
ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن
ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة كما يحكم به سلامة الطبع فان قيل
فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يسمى ضرورة قلنا الاحتراز
عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء او الضرورة
الواقعة لرعاية القافية كما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله
العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤوف من يسمى باحمد
فانه لو قال باحمد لا يختل بالوزن لكن يختل بالقافية فان حرف الروي في
سائر الابيات الدال المكسورة او التناسب اي يجوز صرف غير المنصرف

لتحصيل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين
الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا
واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا
امثال الجمع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف
لتناسب وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين
فمن علل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكرارهما
احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالاكلب
... او حكما كما في الجمع الموافق لهما في عدد الحروف والحركات
والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض
اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما
كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها ... فلا تقول في
حبلى حبل ولا في حمراء احمر فجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا
بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت
فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض لها اللزوم لعارض كالعلمية لم يعتبر في اللزوم
الوضعي فالعدل مصدر بمعنى المفعول اي كون الاسم معدولا وخروجه
اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي
يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست

صيغ الاشتقاق فباضافة الصيغ الى ضمير الاسم خرجت المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير
وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة
الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خرج عن صيغته الاصلية
يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة الاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها
لها كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة فخرجت
المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغة
الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة
عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء
على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب
واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف
الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيكفي ان يكون
المقصود هنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل تعريفه
هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا اثلث ومثلث واخر وجمع
وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار
سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل ...

١٤

عمر من هذه الامثلة وجد غير منصرف للعدل وسبب آخر ولا يكن له بد فيه
اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار
الاخراج عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج فان
تحقق ذلك الامر وجد الدليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه
فوجوده محقق لا شك فيه وان لم يوجد الدليل غير منع الصرف فيفرض له اصل
ليتحقق العدل فخلاصة ذلك الاصل فانقسم العدل الى التحقيقي والتقديري لانه
باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك
الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا
معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث
ومثلث فان الدليل على اصلهما انهما في معنى بما تكرار ادون لفظهما وذلك
انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني ثلثة ثلثة فعلم ان
لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع
بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما وسبب
منع الصرف ثلاث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية
العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث
فيما وضع له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان
معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان

يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه
معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال
بعضهم انه معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من والاعلام يذهب الى تقدير
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى الى شيء مثله
... ليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الامرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع ونتع
وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر ... وان كان
اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحارى جمع صحراء او صحراوات فلما
ابا جمع اجمع او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجهما عن واحد منهما تحقق العدل في
السببين فيهما العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب
التاكيد اسما وقيل في جمع واخواتها احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية
وعلى ما ذكرنا ولا يرد الجمع الذي ... كنيب واوس فانه لو اعتبر اخراجهما عما
هو القياس فيهما كانياب وانواس كيف ولو اعتبر جمعهما وكذا انياب
واواس فلا شذوذ في هذه الجمعية فلا قاعدة للاسم الجمع يلزم من مخالفتها
الشذوذ ومن هنا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا
كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير
كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية

اعتبر فيهما العدل لما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما
دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر
عدلا الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول عن قاطمة واراد بباب [قطام]
كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة [بني تميم]
مثل حذام وقطام فانهما مبنيان ليس فيهما الا السببان العلمية والتانيث
والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل ليحصل سبب البناء [illegible]
فيهما العدل ليحصل سبب البناء واعتبر فيما عداهما مما جعلوه معربا غير منصرف [illegible]
نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث
فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا اتى بذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل
لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما
نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء منه
بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل السبب للبناء
ومثل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة
مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه
موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال
مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد ولا

ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب
وباب قطام يحتمل ان يكون معطوفا على عمر وفي تميم ظرف مستقر
تقديرا ويحتمل ان يكون مبتدأ وفي تميم خبره تقديره من العدل التقدير
في تميم

15

وصفية فيه بحسب الوضع قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه طارئ
على النسوة التي هي من قبيل المعدود لا العدد او علم ان معناه مررت بنسوة
موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا بحسب اصل الوضع
والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي
قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون
وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان
يعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي فيه الوصفية الاصلية
او زالت عنه فلا تضره اي لا تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة
اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاص [illegible] ببعض افراده بحيث
لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم
كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة
فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف
لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع [من الصرف]
لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين للحية
الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث
صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الادهمة اعني السواد فان هذه الاسماء
وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف

معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما
في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر
بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائرها وان كان
واقعا عليه بنفسه

انصرف اربع في قولنا مررت بنسوة
اربع فانه فيه وزن الفعل والصفة فلقد كان
الوصف العارض مانعا من الصرف لكان اربع
غير منصرف للعلتين وليس كذلك مرط

لم يعتبر استعمالها في معنيهما الاصلية الذين بالكلية فالمانع من الصرف
في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معنيهما
فلا اشكال في منع صرفهما لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال و
منع افعى للحية مع انه اسم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي
وكذلك منع اجدل للصقر مع انه اسم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل
بمعنى القوة واخيل للطاير اي لطاير ذي خيلان مع انه اسم وصفية لتوهم
اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم
بكونها وصفا بحسب الاصلية لانهم لم يقصدوا بها المعنى الوصفي لا في الاصل و
في الحال مع انه الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء
ولا بالالف فانه لا اثر له شرط في سببيته لمنع الصرف العلمية اي علمية
الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر
الامكان لان العلم وضع ثاني وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي الحاصل بالتاء في
اشتراط العلمية في سببيته الا ان بينهما فرقا فانه في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه
بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي
في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على

١٦

على الثلثة مثل زينب او تحرك حرف الاوسط من حروفها الثلثة
مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث
المعنوي احد الامور الثلثة ليترجح الكلمة بثقل احد الامور الثلثة على الخفة التي حصلت فيها
ان كان من ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاوسط وكذا العجمة لان
العجم ثقيل على العرب وهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير
التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين و[illegible]
وسقر مما يطلق من اسماء النار وماه وجور من اسماء البلدين ممتنع صرفها اما زينب
فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو زيادة على الثلثة واما سقر
فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه
وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به
اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببيته لمنع الصرف الزيادة
على الثلثة لان حرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم
وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث
الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب
وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منع صرفه للعلمية
والتانيث المعنوي العلمية للمذكر فان الحرف الرابع قائم مقام [illegible] اذا سمي به رجل [illegible]
قدم ظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير فقيل قديمة [illegible] عقرب فانه

اذا صغر نحو عقرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه
عقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث المعنوي والمعرفة اي التعريف
لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها
اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية اي ان يكون هذا النوع من
التعريف على ان يكون منسوبة الى او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمن العلم
على ان يكون اليا للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف باللام او بالاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف
كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة
سببا والعلمية شرطها ولم تجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر من فرعية العلمية العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب في لغتها
في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان يكون علمية
اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان يكون متحققا من العلم في العجم
حقيقة كابراهيم او حكما بان نقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف
فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة
قراءته قبل ان تصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطها
لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا [illegible]

لمنع

لمنع الصرف نعني هذا الوصف مثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم العلمية في العجمية شرطها
الثاني احد الامرين وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة اي
ثلاثة احرف فيتعارض الحركة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع
بالنظر الى الشرط الثاني فانه منصرف انما هو لانتفاء شرطه الثاني وهذا [illegible]
المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتباره مع سكون الاوسط
واما التانيث فان له علامة مقدرة يظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان
يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت فلم اعتبرت العجمة في ماه وجور
مع سكون الاوسط في ما سبق فلم لا يعتبر ههنا قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سببين للاخرين [illegible] لعدم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر
اعتبارها سببية بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم
ممتنع صرفهما لوجود شرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم
الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق
عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم بيان انصرافه مع انه متفرع على انتفاء
الشرط الثاني والا لكان تقدم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنع عن الصرف الا ستة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه
قرنه معه ويونس [illegible] من العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك [illegible] العجمي

کر نمی خواهی که دانی نام هر پیغمبری
تا کدامست نزد نحوی [illegible]
محمد با شعیب نوح و لوط منصرف دان با هود [illegible]
دیگر با عجمه لا ینصرف

١٨

وثوات شرط تاثير الجمعية وهو كونه بلا هاء، وحضاجر علما
للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كاسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه
وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي
ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما
غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع
فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها
كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية
فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث
لان الضبع هي انثى الضباع قلنا علميته جنسية معتبرة والا كان يعتبر التعريف
والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما كشف
في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بقوله علما لئلا يتوهم ان الجمع شرطه ان يكون
في الاصل كما في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف معتبرة
معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك لانه تنصيص العروض في
الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال
عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحسب الجمع اسم الذي يكون في
الحال او في الاصل فانه نقول في سراويل انه اسم جنس يطلق على الواحد

فليس بعربي وهو قبل اسماعيل فيما ذكره كنوح الجمع وهو شرط
قائم مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها
مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة اوسطها
ساكن وهي صيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع
لانها تجمع في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة واما جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ان يكون صيغة منتهى
عن قبول التغير فتوثر بغير هاء منفعلة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بهما
باعتبار الحاق الهاء حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط
كونها بغير هاء لانها لو كانت مع الهاء كانت على زنة المفردات كفرازنة
فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة الجمعية فتور
ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس بجمع لا في الحال ولا في
المآل واما جمع مداين فهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان
بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء
فيمتنع صرفه لوجود شرطه تاثيرا كمساجد مثال ما بعد الالف حرفان
ومصابيح مثال ما بعد الالف ثلثة احرف اوسطها ساكن والثاني
فرازنة واشالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف

والكثير ولا جمعية فيه لا في الاصل ولا في الحال فاجاب عنه بانه قد اختلف
في صرفه وتنوينه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في استعمالهم موارده
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التوفيق بينهما انه
اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف
على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح في
في حكمهما من حيث الوزن فمنع وان لم يكن من اصل الجمع حقيقة لكنه في قوته حكما
فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون تحقيقا او حكما فبني هذا الجواب على
تعميم الجمعية لا في ما يكتسب اخر على الاسباب التسع وهو محمل على الموازن
وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه لما وجد غير منصرف ~~[illegible]~~
السلسبيل ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف
فقدر جمعا لهذه القاعدة انه جمع سروالة ثم جمعه على سراويل

فكانه سمي كل قطعة من سراويل سروالة

واذا صرف اي لعدم تحقق الجمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف
فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع المحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار
اي كل جمع منقوص على فواعل ياؤه كان او واوا كالجواري والدواعي
رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض
بحسب الصورة في حذف الياء منه وادخال التنوين عليه تقول

قال المصنف في شرح المنظومة [illegible] [illegible] آخره [illegible] فاسم [illegible] قاض في حالتي الرفع والجر وتقديرا جواري [illegible] وتفتح في النصب جوار [illegible]

١٩

جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب
فالياء متحرك مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لانه
اسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد
اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين
الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة تقدم تمامها فاصل جوار في قولك
جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف
فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال
ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان
المحذوف بمنزلة المقدر وبعد التجرد الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين
العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او حركتها بعد التنوين
وعلى هذا القياس حالة الجر ملاقية وفي لغة بعض العرب اثبات الياء
في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري ومبنى
هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة
الجر والفتحة خفيفة فلم يقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري
بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء

مقدم على منع الصرف الذي
هو من لوازم الكلمة

في حالة الجر

لانتفاء الساكن فصار نحو ادرعي على هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف

اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت (التركيب)

وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد نحو البصري

(شرطه العلمية) ليأمن من الزوال ويحصل له قوة فيؤثر في منع الصرف

(وان لا يكون باضافة) لان الاضافة تخرج المضاف الى العرف

حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف (ولا اسناد)

لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية

حالتها العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة

غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل

المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات

فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا

ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر

قلت كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات

والاعلام المشتملة على الاسناد لم يذكر هنا اصلا فلذلك احتاج الى

ذكره (مثل بعلبك) فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم

وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة فجعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما

نسبة اضافية او اسنادية (والالف والنون المعدودتان

من اسباب منع الصرف ثم بين ان المزيدتين لانهما من حروف الزوائد

والمضارعتين لمضارعتهما لالفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث

عليهما والمثبت خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف انما هو لكونهما مزيدتين او لمشابهتهما

لالفي التأنيث والراجح هو القول الثاني (ثم انهما ان

كانا في اسم) يعني ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اعم منه

لا يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر واسود

ومضروب فالاول اسم والثاني صفة والمراد بالاسم المذكور ههنا هو المعنى

الاول الشامل للاسم والصفة (فشرطه) اي شرط الالف والنون في

منع الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في

منع الصرف (العلمية) تحقيقا للزوم زيادتهما ولتمتنع دخول التاء فتتحقق

مشابهتهما لالفي التأنيث (كعمران او) كانا (في صفة فانتفاء فعلانة)

اي ان كانت الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول

التاء لانه حينئذ يتحقق مشابهتهما لالفي التأنيث في امتناع دخولها ولهذا اثر

عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة (وقيل شرطه وجود فعلى) لانه

متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيتحقق مشابهتهما لالفي التأنيث في حالتيهما

(ومن ثم) اي ومن اجل الاختلاف في الشرط (اختلف في رحمن

في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة

خاصة به تعالى لا تطلق على غير الله تعالى فلا مذكر ولا مؤنث فعلى مذهب
من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى
فهو منصرف دون سكران فإنه لا اختلاف في منع صرفه لتحقق الشرط
على المذهبين لأن مؤنثه سكرى لا سكرانة دون ندمان فإنه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لأن مؤنثه ندمانة إذا كان
من الندم بمعنى النديم وأما إذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لأن مؤنثه ندمى
لأنه وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل
وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرط فيها أحد الأمرين إما
أن يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى أنه لا يوجد في الاسم العربي
إلا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فإنه نقل من هذه
الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وخضم لموضع وضرب علم لرجل أفعال نقلت
إلى العلمية وأما نحو بقم اسم الصبغ المعروف وهو العندم وشلم علم لموضع
بالشام فهو من الأسماء العجمية المنقولة إلى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ودئل قبيلة على البناء للمفعول إذ أصله فعل فإنه غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل وإنما قيد بالبناء للمفعول لأنه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل
أي منع الصرف إلا بعض النحاة أو يكون غير مختص لكن يكون في أوله
أي في أول وزن الفعل أو أول ما كان على وزن الفعل زيادة أي زيادة حرف

أو حرف زائدة من حروف أتين كزيادته أي مثل زيادة حرف وحرف
زائد في أول الفعل غير قابل أي حال كونه أي وزن الفعل وما كان على وزن
الفعل غير قابل للتاء لا يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن أوزان
الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا باعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله
لم يرد عليه أربع وأسود فإن لحوق التاء به للتأنيث فلا يكون قياسا ولا يقدح
فإن لحوق التاء على أسودة للحية الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله
يمتنع من الصرف بل باعتبار الغلبة الاسمية العارضية ومن ثم أي ومن
أجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع أحمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة
مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبول التاء لمجيء يعملة للناقة
... وما فيه علمية مؤثرة أي كل اسم غير منصرف
يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بسببيته المحضة أو مع شرطيته لسبب آخر وأخرج
بذلك ما يكون مع ألفي التأنيث أو صيغة منتهى الجموع فإن كل واحد منهما كاف في
منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية إذا نكر صرف أي جعل العلم نكرة بأن يؤول بواحد من الجماعة المسماة
نحو منذ زيد ورأيت زيدا آخر فإنه أريد به المسمى بزيد وجعل عبارة عن
... كقولهم لكل فرعون موسى أي لكل مبطل محق صرف
لما تبين أن ظهر حين بين أسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق
من أنها أي العلمية لا تجامع مؤثرة إلا ما أي السبب الذي

هي اي العلمية شرط فيه وكذا التأنيث بالتاء لفظا او معنى والجمع والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب

الاربعة شروطها العلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء

مما يفهم من الاستثناء الاول اي لا تجامع غيرها اي شرط فيه الا العدل ووزن

الفعل فان العلمية معهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلاث واحمر

وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة

بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف

فلا يكون معهما اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين

وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا انكر غير المنصرف

الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب اصلا

او على سبب واحد فيما يشترط فيه العلمية سبب من الاسباب الاربعة المذكورة وقد انتفى

السبب الذي هو العلمية بالتنكير والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث هو

سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد

فيما ليست شرطا فيه العدل ووزن الفعل هذا ... قيل ... اورده

ان اصمت بكسر ... علم ... من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه

امر من صمت يصمت ... بفتحتين في ذات ... بكسر ... علم ... لمعدول

عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسر الميم وان لم يشتهر

فالاوزان

فان وزان التي تكون فيها العدل كحمراء ولقد يراد كان مع وزن الفعل

قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار

العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن

الاصل وههنا لا تقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل والعلمية

والتأنيث ثم اذا اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر من هذه القاعدة

مع قول سيبويه تبعا وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو

ابو الحسن تلميذ سيبويه وانما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة

جعله اصلا واسنده الى التلميذ ... وان لم يكن على ... منبها

في ... اي مثل احمر علما اذا نكر والمراد نحو احمر مما كان معنى الوصفية فيه

قبل العلمية ظاهرا غير خفي فقد دخل فيه سكران واشباهه وخرج منه افعل

نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه

قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير

منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية حتى صار افعل اسما ان كان مع

من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية

اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش

لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية

بالتنكير ولم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف

للصفة مع

عنهما م

الوصفية الاصلية وسبب آخر كون الفعل او الالف والنون المزيدتين مانعتين

كما انه مانع من اعتبار الوصفية الاصلية باعث على اعتبارها اما بعد

التنكير فلا وذهب الى ما هو خلاف الاصل يعني منع الصرف مثل ابابيل

على اعتبار اجتماع العدل والوصفية مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان

الوصفية لم تزل بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الحكم

للجميع اسود وارقم للحية التي فيها سواد وبياض فيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم

من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية

واما الاخفش فذهب الى انه منصرف لان الوصفية قد زالت بالعلمية

والعلمية بالتنكير وازيل لا يعتبر من غير ضرورة

الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر وما اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية

بعد التنكير وان كان لا يلزم ان يعتبر في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من

الوصفية الاصلية والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه

من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر على باب حاتم اي كل

علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان يعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية

ويحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم

تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية

فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع الصرف

لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر الوصفية الاصلية مع سبب آخر

كما في احمر واسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة

والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية ولو اعتبرت الوصفية الاصلية

والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لم يلزم اجتماع المتضادين قلنا تعدد

احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم وان لم يكن من

قبيل اجتماع الضدين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب

اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه

او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر

اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا او اعلام مكتنف بقوله ينجر لان الجار

قد يجر بالفتح ولا يقال ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية

والضم والكسرة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف

او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم الصرف

انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو

من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى الاسم

اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام

والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف والممنوع من غير

المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسرة انما هي تبعية التنوين

الباء بمعنى السبب والباء والمجرور متعلق بما بعده اعني ينجر ولا اضافة في ذلك لان فعل اللزوم ... مفاعيل كثيرة لكن يعدا بواسطة حرف الجر لما قرر في موضعه

وحيث صرفت بانه للتعليم نور ثلاثي سقوط التنوين ان تابعه الذي
هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم
من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة
كان الاسم غير منصرف وان انتفتا معا او زالت احداهما كان منصرفا
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا
ليست اخرى زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد
زالت احداهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان
على حالهما وهذا القول انسب وما عرف به المنصرف وغير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موضوعه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع
مذكر لا يعقل كالصافنات المذكور من الجبل و
جمالات سجلات اي ... هو اي المرفوع
الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل
الاسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم
وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا
بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع
المحلي الذي معنى الرفع انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا
او تقديرا وكيف يخصص الرفع عند الرفع المحلي وهو بحث منقول عن

الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما في قمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم
الفاعلية **الفاعل** وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة
الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم
عليه الا بالمشتق **وهو** اي الفاعل **ما** اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه
مثل قوله اعجبني ان ضربت زيدا **اسند اليه الفعل** بالاصالة لا بالتبعية
ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها **او شبهه** اي شبه الفعل في العمل وهو
ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل
وافعل التفضيل والظرف **وقدم** اي الفعل وشبهه **عليه** اي على
ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه
الفعل لان الاسناد الى ضمير راجع اليه لكنه مؤخر عنه والمراد تقدمه
عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت
قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد
وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند
الى الفاعل **على جهة قيامه به** اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل

وشبهه بطريقة قيامه به بأن يكون على صيغة المعلوم أو على ما في حكمها كاسم
الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد
على صيغة المجهول والاحتياج إلى هذا القيد إنما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في
الفاعل كالمصنف وأما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة
إلى هذا القيد بل يجب أن لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال ما أسند
إليه الفعل ومثل أبوه في زيد قائم أبوه فهذا مثال ما أسند إليه شبه الفعل
والأصل في الفاعل أي ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه إن لم يمنع مانع أن
يلي الفعل المسند إليه أي يكون بعده من غير أن يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته
لأنه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل إليه يدل على ذلك إسكان اللام
في ضربت لأنه لدفع توالي أربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك أي
لأجل الأصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط
وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا
ورتبة فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للأخفش
وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل أجيب عنه بأن هذا لضرورة الشعر
والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبأنه لا نسلم أن الضمير راجع إلى العدي

بل إلى

١١١

بل إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل أي جزى رب الجزاء وإذا انتفى الإعراب
الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما أي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا في ضمن الأمثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة
والقرينة أي الأمر الدال عليهما لا بالوضع إذ لا يبعد أن يطلق على ما وضع
بإزاء الشيء أنه قرينة عليه فلا يرد أن ذكر الإعراب مستغنى عنه إذ القرينة
شاملة له وهي إما لفظية نحو ضربت موسى حبلى ومعنوية نحو أكل الكمثرى يحيى
أو كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا نحو ضربت زيدا أو مستكنا نحو
زيد ضرب غلامه بشرط أن يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت
أو وقع مفعوله أي مفعول الفاعل بعد إلا بشرط توسطها بينهما في
صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد إلا عمرا أو بعد معناها
نحو إنما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه أي تقديم الفاعل على مفعوله
في جميع هذه الصور أما في صورة انتفاء الإعراب فيهما والقرينة فللتحرز
عن الالتباس وأما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلئلا يفوت الاتصال
بالانفصال وأما في صورة وقوع المفعول بعد إلا لفظا أو معنى بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فإن المفهوم
من قولنا ما ضرب زيد إلا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز
أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا

تقديم الفاعل على نحو ضربك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا
لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم بالقيام فيجوز لمن يقول زيد بحذف
قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير
الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى
وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جواب السؤال مقدر كقول الشاعر في مرثية
يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع تقديره لسؤال المقدر
وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على صيغة البناء للفاعل ونصب يزيد
فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه عاجز ذليل وعاجز عن رد الخصم
كان ظهيره المعين والاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط
السائل من غير وسيلة ... الاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقح ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه الفقير السائل لاجل فقره ووسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به اي يبكيه السائل لانه كان معطيا له بلا
تعب وتيسير وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا
اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك
اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر

ان زيدا اختصاص مضروبية بعمرو في نحو ... ان كلا من زيد ضارب لشخص آخر
فلو تقلب احدهما بالآخر انقلب الحكم المطلوب وانما قلنا شرط توسطهما في صورة التقديم
والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الانفعال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر
ان معناه اختصاص ضاربية زيد بعمرو اذ الظاهر انه حينئذ لا ينقلب الحكم المطلوب
فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه يحتمل قصر الصفة قبل تمامها وانما
معناه لكن الاحتمال لكن معنى ما ضرب احدا احد الا عمرا فيفيد اختصاص
واحد منهما في الآخر وهو يقتضي خلاف المقصود واما وجوب تقديمه في صورة وقوع
المفعول بعد الا فلان الحصر مستفاد في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى واذا
اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيد غلامه او وقع اي
بعد الا المتوسط بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد ...
المقدر مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب
عمرو زيد او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل
غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن
المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة اما في صورة وقوعه بعد الا ومعناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلئن فات الاتصال بتوسط الفاعل
الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب

لم يبق المعنى مبهما بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه إبهام بدون حذفه فإنه يجوز
الجمع بينه وبين المفسر كقولك جاءني رجل فتقدير الآية وإن استجارك أحد من المشركين
فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الأول المفسر باستجارك الثاني
وإنما يجب حذفه لأن مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز أن يكون أحد مرفوعا بالابتداء
لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد من الفعل وقد يحذفان أي الفعل
والفاعل معا دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال أقام زيد أي نعم
قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وبه يحذف جيء بتقرير السؤال
لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وإنما
قدرنا الفعلية لا الاسمية بأن يقال أي نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كونه جملة فعلية وإذا تنازع الفعلان بل العاملان إذ التنازع يجري في
غير الفعل أيضا نحو زيد معطي ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف أبوه وإنما خص
الفعل لأصالته في العمل وإنما قال الفعلان مع أن التنازع قد يقع بين أكثر من الفعلين
اقتصارا على أقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا أي اسما ظاهرا
بعدهما أي بعد الفعلين إذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الأول إذ هو
يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه أنه يجب المعنى توجههما
إليه ويصح أن يكون هو معمولا وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما
لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لأن المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا

بالفعل

بالفعل الثاني لا يجوز أن يكون معمولا للأول كما لا يجوز وأما الضمير المنفصل الواقع
بعدهما نحو ما ضرب وأكرم إلا أنا ففيه تنازع لكنه لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم
وهو إضمار الفاعل في الأول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لأنه لا يمكن إضماره
مع إلا لأنه حرف لا يصح إضماره ولا بد منه لفوت المعنى لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل
والمقصود إثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل
فلهذا أخصه بالاسم الظاهر وأما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب
الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن
قطعه لأن طريق القطع عندهم الإضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون
أي التنازع الفعلين في الفاعلية بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر
فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني وأكرمني زيد وقد
يكون تنازعهما في المفعولية بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر
مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت وأكرمت زيدا
وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين
أحدهما أن يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان
متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب وأكرم زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا
من التنازع بل هو اجتماع القسمين الأولين وثانيهما أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية
اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف

اقتضا الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاول ليس فقوله
مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين في
الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضا وذلك لا تتصور الا
اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا واما لو ورد مثال القسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك
يتصور في وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وقس
واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه
فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول
ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال
الثاني لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو
مذهب البصريين وهذا به لانه المذهب المختار لاكثر استعمال اضمرت
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة
بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر
هو الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
لانه مرجع الضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه
لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند شي عنده خلافا للكسائي فانه لا
الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني

الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضا الفعل الاول
الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضا الفعل
الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب
الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول
فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته فان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمني
الزيدان ولا يلزم من محذور وقيل وهو تركيب الرافعين او اضماره بعد الظاهر
كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو ضربني واكرمت زيدا هو
وفي رواية المتن غير مشهورة او حذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكره
وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم
يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز
حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في
الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت
زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة
فلا محذور فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه
على مذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان المفعول

الفعل الثاني مغاير للمذكور وكون الضمير ح راجعا الى لفظ متقدم رتبة كالمفعول
ضربني واكرمته زيد الا انه يمنع مانع من الاضمار كما هو مذهب المختار [illegible]
كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل
الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان
فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين
لمانع وهو انه لو اضمر مفردا اخالف المفعول الاول اثنين خالف [illegible]
ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني [illegible]
من اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه
لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى
فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع وما استدل الكوفيون على اولوية اعمال
الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب
قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم
واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية واختار
الذي هو افصح شعراء العرب اعمال الاول فلو لم يكن اعمال الاول اكثر لما اختاره
اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين بقوله
وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه
اي من التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل

٢٩

من المال لا استلزم عدم السعي لادنى معيشة وتتبع لكفاية قليل من المال ونبوت
طلب المتنازع لكل منهما وذلك لان لو يجعل دخول المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا
على احدهما منفيا والمنفي بعد ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون معمول لم اطلب مجدا
اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت الذي هو فحوى قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل
مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى
معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكن اطلب المجد الاثيل الثابت والسعي له
مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل وشبهه لم يذكر فاعله وانما لم
يفصل عن الفاعل ولم يفعل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله
بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل
ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به
واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام
الفاعل اذا كان [illegible] فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الى الماضي المجهول
ويفعل اي الى المضارع المجهول فيتناول مثل افعل واستفعل وتفعل
ونحوها من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني
من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو
اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا

فتعين زيد وان لم يكن اى لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى

المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب

اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام

الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ نحو اعطى

زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عنده فيجب

اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمروا ومنها المبتدأ والخبر وفى بعض النسخ

ومن بعض من جملة المرفوعات اى من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما فى فصل واحد لتلازم

الواقع منهما غالبا هو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ هو الاسم

لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية

اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا فاحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كان

ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا اليه ليخرج عنه بحسبك درهم

مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الذى يخرج عنه بعد القسم فانهما

لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب

وحسن او جارية مجراها كقرشى الواقعة بعد حرف النفى كما ولا والا

الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعند سيبويه جواز ان يبتدأ بها من غير استفهام

ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس

منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبر خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله

مع كون كل من الاسنادين تاما كحذف المعنى ضرب زيد لان احد الاسنادين

هو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من نحو باب اعلمت

اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له

لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا

كان مع اللام كضرب للتأديب والمفعول معه كذلك اى مثل المفعول له

والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت ومن باب

علمت فانهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه

لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف ودالة على الانفصال

والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا وجد

المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين له

اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل

فان الضرب مثلا كما لا يمكن تعقله الا بضارب كذلك لا يمكن الا بمضروب

بخلاف سائر المفاعيل فاذا اجتمعت هذه الخمسة نحو ضرب زيد باقامة المفعول به

مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان

ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف المصدر

بالشدة التنبيه على ان المصدر للعموم من الفعل ولا فائدة فى تخصيص ذلك

لدلالة الفعل عليه فى داره جار ومجرور شبيه بالمفعول فيه مقام الفاعل

ومعموله الذي هو اجنبي حكم بخلاف اذا كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة
لظاهر او ما يجري مجراه وهو ضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن
آلهتي واحترز به عن نحو اقايمان رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا له
لم يخرج عن الخبر مثل زيد قايم مثال القسم الاول من المبتدا وما قايم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد
الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما
مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان
الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانها ح خبر مقدم جاز الامران
مبتدا وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما
فهنا ثلث صور احديها اقايمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا و
خبرا مقدما عليه وثانيها اقايم الزيدان ويتعين ح كون الزيدان فاعلا للصفة
الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا ينتقض بنحو
في يضرب زيدا المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة لكن ليس باسم المسند
اي يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدا مسند اليه المسند به
المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا
ولك ان تقول المراد بالمسند به الى المبتدا وتجعل الباء بمعنى الى الضمير المجرور راجعا

وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا
واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتداء اي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند
شي او يسند اليه شي بمعنى للمبتدا عامل في المبتدا والخبر رافع لها عند البصريين
عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وقال
ان كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الاخر ومع هذا ان يكونا مجردين عن العوامل اللفظية واصل
المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا
لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم
اي من اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع
كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم
صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير
فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون المبتدا نكرة
وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معين والمهم الكثير الوقوع في الكلام
انما هو الحكم على الامور المعينة ولكن لا تقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل الاشتراك فيقرب
من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك فان العبد
والكافر والمشرك وحيث وصف بالمومن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره
و مثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم

فيستقل الخبر بعدم تعيينه فكأنه قال أتى من الامرين معلوم كون احدهما في الدار صالح

وكاين فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل رجل مبتدأ وفي الدار خبره و
مثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافاد
عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو
امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل
قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به لانه يستعمل في
موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه
بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام
فاذا قلت رجل فهو في قوة قولك رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان هر
الكلب بالنباح اي صوت المعتاد وقد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون
شرا كما اذا كان مجيء عدو والمهر له نباح غير معتاد ثم ان يكون شر الاخبار في الاول
ليصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وفي الثاني لا يصح فيقدر وصف
حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب هذا مثل يضرب لرجل قوي اذا
اخبر بحادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار
علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة
ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك
فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكأنه قال سلامي اي
من قبلي عليك هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار

عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي تحتج في توجيهها الى هذه التكلفات
الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض بخصوص الفائدة ولا يجوز ان يقال
رجل قام لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف بما سبق
جملة في المثالين المذكورين وغيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر
في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر نظير المبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان
ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه
بدرهم ان بايع البر والسمن لا يشتريهما غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان
او مكان او الجار والمجرور فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع
ظرفا مقدر ايا اي اول الجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف
ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا
ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب
التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في
المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان
المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من
مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك
ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ

لكونه معرفة ومع خبره الواجب تقديمه على المبتدأ المتضمن معنى الاستفهام او كانا اي
المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما
مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره
حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك
افضل مني رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون
فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم
الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في
هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في صورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ
بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل
او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون
قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل
فالتبس المبتدأ او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو
دالا على تثنية الفاعل وجمعه كما في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي
ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اي معنى
له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن معنى
الاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بالفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان
قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صيغة وصورة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة وجزءه

نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة الكلام لتقدمه في جنسه او كان
الخبر تقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ مثل
في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ نكرة
غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر الذي يقع له ضمير في
تقديمه على الخبر فلا يرد على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع
الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة
مثلها زبدا فقوله زبدا مثلها اي مثل التمرة وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان
الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر اعني ان
المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره خوف لبس ان
المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وفي الكتابة مثل
عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور
لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون شيئين فصاعدا او ذلك
التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل في ذلك على الوجهين بالعطف مثل زيد عالم
وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط كقولهم حلو حامض
فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة
التعدد وجوب العطف ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون
بغير عطف لان التعدد بالعطف لا يختص بالخبر ولا بالمبتدأ ولا في غيرهما والتقسيم

المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من تعدد المبتدا او من عطف خبر على خبر المتعدد
بعد حذفه ولو جعل المتعدد ما اسم فالا فيعترض عليه بذلك وقد تضمن المبتدا معنى الشرط
وشبهه الاول للثاني او يحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيتضمن المبتدا الشرط
في سببية للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله
فيه نظرا الى تضمن المبتدا معنى الشرط واما ان قصد الدلالة على ذلك المعنى
وجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدم دخوله
المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية بينهما بالاتفاق وانما
اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف
به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف
مثل الذي ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في
الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال
الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف
بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف
فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بهما

فلعوله

فلعوله كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من
الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح دخول
الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كان
لمشابهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة
لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي
ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا
مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق
انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام
ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة
بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر والاصح انها لا يمنع عنه
لانها لا يخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان
الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم
ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم
يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لم يساعدهما
القران وكلام الفصحاء فلا يدل على منع ان المكسورة بهما عن دخول

عدم مو

الفاعل على الخبر بما سبق وما بدل في عدم سمع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله
واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون **وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة**
لفظية او عقلية **جوازا** اى حذفا جايزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع
النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم
كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح والذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم
ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد
كقول المستهل اى المبتدا المحذوف جوازا اى حذفا جايزا مثل المبتدا
فى قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره **الهلال والله**
اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا
لان مقصود المستهل تعيين شخص بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون
ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولتبليغهم
نصب الهلال عند الوقف **وقد يحذف الخبر جوازا** اى حذفا جايزا
لقيام قرينة من غير ان يقوم شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك
خرجت فاذا السبع فان تقديره على مذهب الصحيح كما نص عليه
اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف الزمان
والخبر المحذوف غير سد مسده اى ففى وقت خروجى السبع واقف وقد

يحذف الخبر لقيام قرينة **وجوبا** اى حذفا واجبا **فيما التزم** اى فى التركيب الذى
التزم **فى موضعه** اى موضع الخبر **غيره** اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب
على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذى بعد لولا **مثل لولا زيد لكان كذا**
اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم
فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا
اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما فى قوله **ولولا الشعر**
بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى
والارزاء والتهاون بالشئ يقال ازريت به اذا قصرت به وازريته اى حقرته
الاسم الذى بعدها فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى
للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا
الى الفاعل والمفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا
الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربى زيدا وضرب زيد قائما اذا كان
زيد مفعولا به **مثل ضربى زيدا قائما** او قائمين وضربت زيدا قائما
واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه
العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى معنى الظرفية فالحال
قائم مقام الظرف القائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما

مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي
ان تقديره ضربي زيدا ملابسا قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا
ملابسي قائما اذا كان عن الفاعل او لي ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال
فبقي ضربي زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول
الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر المبتدا والعامل
في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا فعلى هذا يكون نص ...
من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما
حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده
وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي
سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما واختاره
بعضهم ولان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما
وثانيها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي
بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع
ضيعته فهذا الخبر وجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون وقيام الواو
مقامه وثالثها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك لعمرك
لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلفظ
لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر

٤٦

بمعنى واحد ولكن يستعمل مع اللام المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
خبر ان واخواتها اي المرفوع بان واخواتها اي اشباهها من الحروف
الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بانه خبر المبتدا
على مذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا
هو اي خبر ان واخواتها هو المسند شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف
عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان ~~بعد دخول هذه الحروف~~ وخبر المبتدا
وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها والمراد
بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لاحداث اثر فيهما لفظا او معنى
ولا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم
من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل
على جملة هي يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند
الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف
ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة
بالاسم حيث يكون خبرا جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه مثل قائم في
ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر
خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة
ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومحذوفا ومثبتا وفي شرائطه

اذا كان جملة فلا بد من شاهد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد
ان صح كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح
ان يكون خبرا المبتدا يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال
ان زيد وعمرو ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا
في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقدمه على الاسم
وقد جاز تقدم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل
فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع
والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما كان العمل الفرعي لم يتصرف في
معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة
الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في التقديم
الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذ حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة كقوله
ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة كقوله ان من البيان لسحرا وان من الشعر
لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس
اي لنفي صفة اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند
الى شي آخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها
اي دخول لا فخرج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرف في خبر ان فلا
يرد نحو لا رجل يضرب ابوه مثل لا غلام رجل ظريف

ا عامل

٢٧

انما عمل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الموجود
في الدار صفة بخلاف ما ذكرنا فان لا غلام رجل منصوب لا يجوز ارتفاع
على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان
الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل
غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه
حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله
الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في
اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا
ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج
الى تقدير الخبر وعلى التقديرين يكون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون
الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر وبعدها
بعملهما هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه
بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرف من معنى الدخول لا يرد مثل
ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل
في المعرفة والنكرة وهذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل
يقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتدا كما كان قبل دخولهما

وعلى لغة من يعمل التي بمعنى ليس في المعارف نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في
لا دون ما شاذ اي قليل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس للنفي في الحال
ولا ليس كذلك فان النفي مطلق بخلاف ما فانه ايضا للنفي في الحال فيقتصر على
لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا
براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها
الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه
في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه باصالة لا بالتبعية فخرج بذكر
التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ عن المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال **المنصوبات**

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه مما ذكر في المرفوعات
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة
والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين
فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق**
سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام
بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد
تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له **وهو** اي المفعول
المطلق **اسم ما فعله فاعل فعل** والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث

يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات
موتا وجسم جسامة وشرف شرفا واحترز بلفظ الاسم عن ما فعله الفاعل
هو المعنى والمفعول المطلق هو اسم اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها **مذكور**
صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه
نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او باسم فيه
معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما
نحو الضرب واقع على زيد **بمعناه** صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان
الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل
يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج مثل تأديبا في ضربته تأديبا فانه وان
كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك
خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما
كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه
وبهذا الاعتبار ان معنى الفعل يشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها
فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل الاول كما في قولك كرهت كراهتي
فهو مفعول مطلق او مفعول به اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا القيد عن الحد ونطق
على الحد ورجا مما نعاف **ويكون المفعول المطلق للتاكيد**

انه لم يكن فيه مفهوم زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع اي دال على بعض انواعه
والعدد اي دال على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم
للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا
يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على العدد والتثنية والجمع يستلزمان
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد
بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات
بكسر الجيم او فتحها وقد يكون اي المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ
فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله
نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته
فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام
قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما
خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان
اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا وجوبا سماعا
اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله
سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من
الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع
الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا

شكرت شكرا او عجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال
الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا
قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا
فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب
الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا
يعلم له ضابط كلي يحذف معها الفعل لزوما في مواضع متعددة منها
اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد
اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سير البريد حذف بعد نفي
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم
وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او اما سرت
سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا
عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية
او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه
خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا

الى تيسيرا و ما انت الا سيرا البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان
لما وقع مثبتا بعد النفي وانما اورد المثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع
الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا او الى ما يشبه به فعله او
مفرد ومضاف و انما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى
وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها
اى من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع
اى موضع المفعول المطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره
غرض المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا
الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة
مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء فتفصيل
سببه وتبيين هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون
منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع
اى موضع المفعول المطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر اخر واحترز
عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه
علاجا اى فعلا من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد
ليس من افعال الجوارح مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه

بعد جملة احترز به عن نحو له صوت صوت حمار

اى معنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له صوت حمار وعلى
صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذي قام به معناه واحترز به
عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له
صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا
بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي له
صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب
الاسم وهو ضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى
اى يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع
ما وقع اى موضع وقع معمول المطلق مضمون جملة لا محتمل لها
اى لهذه الجملة غيره اى غير ذلك المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا
اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم لان مضمونها
الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه
اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا ولو بالاعتبار
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى
غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت
ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي زيد قائم ولها محتمل غيره لانها
تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق

[illegible]

تأكيد لغيره اي عن المفعول المطلق لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر
يؤكد نفسه من حيث هو محتمل للتجوز فالمؤكد اسم المفعول من حيث اعتبار وصف
الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل
ان يكون المراد به تأكيد الاجل غيره لينتفع ... هذا ينبغي ان يكون المراد بكونه
لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه لتكرره ويتغير حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع
مثنى اي على صيغة المثنى وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه
القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل
قوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال
من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك من الب بالمكان
الب بين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانك اقامة كثيرة
فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف
حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي
اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه
الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي شيء وقع عليه
فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضرب

زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع
عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها
ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق لا يفهم مغايرته للفعل
فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو
فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه
لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على
درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم
يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه
بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد
يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل
فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا
فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا
لم يكن مانع من التقديم كوقوعه جزاء نحو عمرو ان يكف لسانك وقد
يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية
او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا
فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هو السؤال وكونكه للمتوجه اليها

في حذف الفعل للقرينة الدالة وجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر
ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او
الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع
الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة الى ان
يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا
وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا او اهلا لا اجانب
ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع
المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه حقيقة
نادبت مقبل عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا ارض ويا جبال
فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد
فهي في حكم من طلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء
لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف
المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بذكر فيما بعد وقيل يجعل فان المندوب
ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت
يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فاني مشتاق اليك قال الله
ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقبل الظاهر من كلام سيبويه

ايضا

ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو
من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل
لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية
نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة
اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في
المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ نحو يا زيد والمقدر نحو الا
يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا
لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته و
عند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا
واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون هذا الباب
اي مما ينتصب المفعول به بعامل وجب الحذف وعلى المذاهب كلها
مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل
والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة
اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر
ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قد تقدم بيان البناء والخفض والفتح
على النصب لغته ما بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان

يا اسجدوا

يا نديم

بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو
التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى ... المجرور
الحق به ولا ضير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان
كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف و معرفة
كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او بعده
وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان
يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا
ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة
الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم معرفة قبل النداء
وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون
مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة وهي
لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو
يا لزيد وانما فتحت ليلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم
اي يا لقوم فانه لو لم تفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث
او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع
الكاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه

موقع الضمير فان عطف على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت
لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث
وان عطف مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو
اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته
الحرف ولام الجر من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته الحروف
فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد
ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك
فلم يهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما
كله واجيب بان كلامه لا يتبين الا بلام الاستغاثة كان المهدد
اسم فاعل المستغيث بالمهدد اسم مفعول المخبر فيفهم منه المستجير
من الم خصومه وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه المخبر فيقتضي منه التعجب
ويخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو
ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ولا يخفى عليك ان القول
بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لا
يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق
الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها
ولا لام فيه وح لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف

فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما
اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمستغاث باللام
او بالالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء الا على
النصب وهي المفعولية نحو قوله وما بعده معترض وما سوى المفرد المعرفة
اما ان لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ان يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة واما ان لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون
مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا
لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون
مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل قولك يا رجلا مقصودا لغير معين اي لرجل
غير معين وهذا القيد لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب بالاحتمال
والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه
ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح القسمان كل من
مثال يسهل تصور القسم الرابع فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده
مع ان المثال الثاني لحمله يمكن ان يجري دليلا يا طالعا جبلا هذا
القسم من ان يراد به معين او غير معين فهذه الاقسام بامثلتها مذكورة
وهذه الامثلة كلها مثال ما سوى المستغاث بنفسه فلا حاجة الى ايراد
مثال له على حدة **وتوابع المنادى المبني** على ما يرفع به **المفرد**

حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط
وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث باللام لا يجوز
فيها الرفع نحو يا لزيد وعمرو الا على ... ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد
التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعل المفردة اعم
من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبيها به
او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت
فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة
اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع
والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه
ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار
فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها
وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال **من التأكيد** اي المعنوي لان
التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد
وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك
لم يقيد التأكيد بالمعنوي **والصفة** مطلقا **وعطف البيان** لذلك
والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام

بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول اليا عليه فان حكمهما غير حكمها
نحو تُرفع حملا على اللفظ الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي
فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظ وتُنصب حملا على المحله
لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل
نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقلُ والعاقلَ
الصفة واقتصر على مثالها لانها الكثر والاشهر ويا غلام بشرٌ وبشراً في عطف
البيان ويا زيد والحارثُ والحارثَ في المعطوف بحرف الممتنع دخول
والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في حكم
مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف الندا
وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف الندا
الى له اعرابا فصار رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري
على الخليل يختار النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه حرف
الندا بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فحكم التبعية وتابع المبني تابع
لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور
كالحسن اي كالاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي
قال ابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا

٤٥

بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل
ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة
عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة
بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت
توابع اولى لان حرف الندا لا يباشرها مثل يا تميم كلهم واكتعين
ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان و
المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مرض قال لان اللام تمنع دخولها على
المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر
اي غير المعطوف الذي كما تمتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا تمتنع
دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي
باشره حرف الندا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول
كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا تمنع
من دخول حرف الندا عليه فيكون حرف الندا مقدرا فيه مطلقا اي حال
كون كل واحد منهما مطلق في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا
مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل
يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا

والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا
جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما
كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما عرفت من جنبه و
فتحه المبني عن جواز الضمة فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف
بابن مجرد عن التاء او حتى بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن والموصوف
كما هو المتبادر الى الفهم فخرج عنه مثل يا زيد الظريف بن عمرو مضافا
اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز
فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه
لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف
بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام
اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اي بين
المتبعة بهي حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي
التعريف بلا فاصل و يا هذا الرجل بتوسيط هذا او يا ايها هذا
الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل
مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر
لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته
الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى قبل

هو المقصود

46

هو المقصود بالنداء وبهذا فارق المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى
ولهذا لم يذكرها هناك صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه
بالعطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا
ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى
معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا اي على
قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام
عوضا عن المحذوف وثانيهما لزومها للكلمة نحو يا الله لان اصله الاله
حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا تنفك في سعة الكلام
لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز
ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة
لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا
عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في
سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة
في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني
لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه
بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين
كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر

اخره

الذاتي

قرأتها كان ... انا

اي في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة وولي الثاني اسم مجرور
بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب واما الضم في الاول
فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى ما بعد المذكور
والثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه
او مضاف الى ما بعد المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد واما الثاني
فالنصب فكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي فيفتح اتباعا لنصب
الثاني كما في يا زيد بن عمرو ونقل النصب في الثاني اما تابع مضاف او تابع
مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر
البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم
لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني من هجائي
اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء
مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة
اذا كان قبلها الكسرة احتراز عن مثل يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو
يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف
لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام
فخفف يا غلام بوجهين حذف الياء والاكتفاء بالكسرة وقلب الياء الفا
لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان

منه ويتوجه

وهي

٤٧

ذا نعاين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى لكنه
بل فيما كثر الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لان الشهرة تدفع اللبس
المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء
في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويلحق المنادى المضاف الى
ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاميه
ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي
العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف
الى ياء المتكلم مع وجه اخر زايدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم
كما اشار اليه بقوله يا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت بتعويض التاء
بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء
او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا يا ابت ويا امت لاجرائهما
مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء
جمعا بين العوضين دون الياء فلا يقالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع
بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة
هذه الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي
لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه
الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء

اليهاء

يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال مع

وسكونها و يا ابن ام و يا ابن عم بحذف اليا و الاكتفا بالكسرة و يا ابن ام
و يا ابن عم بابدال اليا الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى المتكلم
و يا ابن ام و يا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال
وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع
في بيانه وطول اللفظ فقال وترخيم المنادى جايز اي ترخيم في
الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فجائز بالطريق
الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية
دعت اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره
للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى
ويعلم منه بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع
الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى
على تقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير
الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة
حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف بنفسه اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر
اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ
الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا المجرور باللام لعدم ظهور
اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي من خصائص المنادى

في آخره اي المنادى تخفيفا اي لاجل التخفيف لا لغرض آخر

ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب
لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخ
مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب
فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت لاظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم
للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية على حالها فلا تغير والشرط
الرابع احد امرين وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا
على ثلاثة احرف لان العلمية مناسبة للتخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم
مع اشتهاره يكون فيما بقي منه دليل على ما القي والزيادة على الثلاثة لئلا
يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما مختوما
بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان وضع
التاء على الزوال فكانت في معرض السقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه
سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ابقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين
لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء بعينه كان فصيحا على ثلاثة
اذا التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط
المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه مالوا
في ترخيمه لكثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع

في بيان كيفية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان
كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معاً وحذفتا معاً
نحو اسمائه ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت الهاء
فلم يحذف منه الا الآخر كاسماء اذ جعلناها فعلاء من الوسامة اي الحسن عند
سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون [illegible]
وان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي [illegible]
لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه
الالف وهو قسم من الحروف حقيقة او حكماً فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف [illegible]
منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الالف او الواو او الياء ساكنة
حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة [illegible]
فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي [illegible]
في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار
ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اكثر ابنية المعرب [illegible]
لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو [illegible]
يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم [illegible]
اي الحرفان الاخيران في هذين القسمين اما في الاول فلانهما في حكم الواحد

فكما زيدتا معاً حذفتا معاً واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته جاز
حذف المدة الزائدة لئلا [illegible] على الاصل [illegible]
وان كان مركباً ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافاً ولا جملة
مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك
يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التأنيث في كون كل منهما كلمة
صارت جزء الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة فحرف
واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب
حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى
المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صارت
آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال
في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو
بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة
وقد يجعل [illegible] اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل
اسماً برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له بناء [illegible]
حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كأنه اسم مفرد معرفة [illegible]
فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسماً برأسه صارت الواو طرفاً بعد ضمة
فلا [illegible] قلبت ياء وكسر ما قبلها كأدل [illegible] ويا كرا لانه [illegible]
في دلو

كره كما برسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني لانه لا يدخل عليه يوما لكونها اشهر
صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب
في اللغة من يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه
في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح وهو المتفجع عليه وجودا
او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه
النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده كفقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة
والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب
مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب
بوا من زائدة على المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه
اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع
المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها له
ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لم يرد انه لا يقع
نكرة لانه لا يندب الا المعروف وجاز لك زيادة الالف في اخره
اي اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة وان خفت اللبس
اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف

العرب صيغة النداء يعني اي صيغة في المندوب

من جنس حركة اخر المندوب من كسر او ضم كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة
قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا
اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ لو قيل الضم
واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين ولك الحاق الهاء اي
الحاق الهاء بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب غير المندوب
المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب
بمعرفته في ندبه من تفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب
حتى ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق
الالف بصفة المندوب بل يجب الحاقه بالموصوف مثل وازيداه الطويل
لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جزء لتمام الكلمة
فهو كالجزء بخلاف الصفة فانها تجيء بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا
جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل يا زيد الطويلاه خلافا
ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة
المعنى لاتحادهما ذاتا فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه
فانهما متغايران وحكي يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي
الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء

إلا إذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل لأن نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فحذف
من حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى والإشارة أي وإلا مع
اسم الإشارة لأنه كاسم الجنس في الإبهام والمستغاث والمندوب
لأن المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي مع
هذه من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف
النداء كلفظ الله فإنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميم المشددة منه نحو اللهم
أو بغير بدل نحو يوسف أعرض عن هذا أي يا يوسف أعرض عن هذا
أي يا يوسف ولفظة أي إذا وصف بذي اللام نحو أيها الرجل أي يا أيها
الرجل أو بالموصوف بذي اللام نحو أيهذا الرجل أي يا أيهذا الرجل
المضاف ... أن تصف هذا بذي اللام والمضاف إلى أي معرفة
نحو غلام زيد افعل كذا أو الموصولات نحو من لا يزال محسنا أحسن إلي
فبقي نداؤها نحو يا أنت ويا إياك وشذ حذف حرف النداء مع اسم
الجنس في أصبح ليل أي يا ليل حذف حرف النداء مع الليل مع أنه اسم
جنس شذوذا قالته امرأة من العرب حين كرهت رجلا في افتد مخنوق أي يا مخنوق
فإنه شخص وقع في الجبل على أنه يستلق فخنقه وقال افتد مخنوق وحذف حرف النداء
عن المخنوق مع أنه اسم جنس شذوذا وفي أطرق كرا أي يا كروان

٥١

حذف حرف النداء مع اسم الجنس ترخيما ... فهو مثل يضرب ... الكروان
... أطرق كرا إن النعام في القرى فيسكن ويطرق حتى يصيد ...
النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى فلا تأمن ... وقد يحذف
المنادى لقيام قرينة نحو ألا يا اسجدوا بتخفيف اللام أي حرف تنبيه
حرف نداء أي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة
ألا يسجدوا بتشديد اللام لأنه ليس من هذا الباب فإن أن ناصبة للمضارع
أدغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث
من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف فعل الناصب للمفعول به فيها ما أي
مفعولا به أضمر أي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير أي شريطة
والشرط واحد وإضافتها إلى التفسير بيانية أي أضمر عامله بناء على شرط تفسيره
أي تفسير العامل بما بعده وإنما وجب حذفه تحرزا عن الجمع بين المفسر والمفسر
أي ما أضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل أو شبهه
احترز به عن نحو زيد أبوك ولا يريد به أن يليه الفعل أو شبهه متصلا به
بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه
وزيدا أنت ضاربه مشتغل ذلك الفعل أو شبهه عنه أي عن العمل
في ذلك الاسم بضميره أي بالعمل في ضميره أو متعلقه أي متعلق ذلك
الاسم أو متعلق ضميره وحاصله أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك
الاسم

او متعلقه فان خاطب الفعل فيه بسبب ذلك الاشتغال لاسباب آخر بحيث
لو سلط هو ونحو ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم او
مناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي نصب هو بهذين الامرين
الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فتقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه يخرج نحو
زيدا ضربت وتقييد الواقع عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال يخرج نحو زيد
ضربته فان المانع عن عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عامل
الابتداء ايضا ونحو اباه ايضا مانع عن ذلك وتقييد النصب بالمفعولية يخرج
خبر كان في نحو زيد كنت اباه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بضميره
مع تقدير تسليط بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل
باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل
المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة منها للمشتغل بالضمير ثلاثة
وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ان يجعل المثال المشتغل
كالاخير وجعله نحو زيدا ضربته مثال الفعل مع تقدير تسليط بعينه وزيدا
مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف
فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان ضرب

غلام شيء يلزمه ملابسة المحبوس حبسه بنصب زيد في هذه الامثلة
بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت في الفعل المفسر الصالح لنصبه
في زيدا ضربته ضربت المقدر فالاصل ضربت زيدا ضربته فحذف
الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وفي نحو زيدا الكيس جاوزت
فانه يفسره بالمرادف اعني مررت به وفي اهنت فانه يفسره بالملزوم اعني ضربت
غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانته ولا اهنت فانه يفسره بالملزوم
اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مقام الاضمار على شريطة التفسير اما
المحذر او المبتدأ يختار فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى
هذه الاقسام اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اي لكونه مبتدأ لان التجرد عن العوامل اللفظية مصحح رفعه بالابتداء او مرجح
عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان
في التقدير حذفا [illegible] لان وجود ما لا صلاحية للتفسير قرينة النصب [illegible]
النصب قرينة اخرى ترجح الرفع [illegible] كما في زيد ضربته او عند وجود
القرينة [illegible] ولكن القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة
المرجحة للنصب كما سيأتي ويختار النصب على ذلك الاسم المذكور مع على الطلب
اي بشرط ان يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو [illegible] القوم
واما زيدا فاكرمه للعطف على الفعلية قرينة للنصب وكذا اما قرينة الرفع [illegible]

لانه لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع
في كلامهم مع انه تاييد بالسلامة عن الحذف ايضا وهما قال مع غير الطلب احترازا
عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع
يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل وقيل الا مع غير الطلب اذا
الواقع على الاسم المذكور للمفاجات في كونه اقوى القراين مثل خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا يليها
الا الجملة الاسمية غالبا فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا ينتقض
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة
فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها
في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان دون
لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا تقدر معمولها [illegible]
الفعل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف
الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار
الرفع في اسم الاستفهام نحو من زيد اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام
ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل الفعل
الفعل لانه بمعنى قد في الاصل ولا يكتفي فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية
الدالة على المجازات في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث

وما يقع في حيث الظرفية ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية صح

لا يقع الاسم المذكور بعد لم ولما ولن لانها لم يذكر بعدها دون معمولها

الدالة على المجازات في الامكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل
الامر والنهي يعني بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه
وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي بعد حرف الاستفهام
والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي
اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب
الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور
عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب بكونه خبرا
بمفسر في هذه الحالة بل خبر حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر
عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع تحقق المعنى
المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب
ووصفيته لا بينه بوصف المفسر وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها معا مثل
قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو
رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا لكان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن
خيف لبسه بالصفة لاحتمال كونه صفة وقوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود
الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم
كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم الخيرة في كل واحد

لان على تقدير الرفع يلزم يكون خبر المبتدأ انشاء صح

[illegible]

بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره

وكذا ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران بجامع

اذ عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي اسمية

خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول

التناسب فيهما في الرفع يكون اسمية معطوفة على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب

يكون فعلية معطوفة على الصغرى وهي فعلية فان قلت لسلامته عن الحذف يرجح الرفع فيها

هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت بينهما والبعيد اذ كان

الضمير قرينة غير مقصودة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ في الصغرى

في الزبر

ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد دخول حرف الشرط

والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط لكنها

من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب و كذا يجب نصبه

حرف التحضيض وهو الا وهلا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها

لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك

مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل

ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان الرفع

وان كان يظن في بادي النظر الى انه منه اي من الاضمار على شريطة التفسير والمختار فيه النصب

بوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن بنظر دقيق

فانه

فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث

لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه

اعني اذهب فان قلت لا نحصر المناسب في اذهب فيقدر مناسب آخر

ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه

الذاهب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب

ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد المسند اليه فان اتحاد

مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب

بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لكنه

مما يجب رفعه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء

فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة

التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر

ان كان متعلقا بفعلوا افسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم

لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة

لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المطلوب اذ المقصود ان كل

شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها كما يرشد اليه قوله تعالى وكل صغير

وكبير مستطر لان كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على

ان يكون كل مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه

خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر
صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه
بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء
اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى اخراجه
عن ان عده المذكور لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى وجه
اخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة الفاء فيه لتضمن معنى الشرط عند المبرد لكون الالف
واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا في معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو
صلته كالشرط وخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه لربط الشرط لدلالته على سببية
للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فيمتنع تسليط الفعل المذكور بعده
على ما قبله فيتعين فيه الرفع والا فجملتان مستقلتان عند سيبويه
اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف
اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم
الموعود والفاء عنده للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة
للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة
فيتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين

فهي

مبحث التحذير

فهي كما ترى داخلة تحت الضابطة فالمختار ح فيها النصب ووجه النصب
باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين
الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير
وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء
عن شيء وتبعيده عنه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب
بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا
مطلقا او لذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او
ذكر المحذر منه مكررا عطف على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر فان
قلت فمع هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه
وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام اتق نفسك او تقدير اتق ذكر
مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه
فالمحذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان
لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك عن الاسد والاسد عن نفسك وبعد نفسك
عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك
وعلى التقدير بين المحذر منه هو الاسد والحذف فان اللازم تبعيد الاسد والحذف
من نفسك تحذيرا منهما لا تحذيرها منهما والطريق الطريق مثال الثاني منهما
اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لا

لا يقال تنبيه زيد من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد ونحّ ونقدر بعد في مثل النوع الثاني
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطرفين لا على تبعيده فالصواب ان يجاب بتقدير بعّد
او نحّ او نحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني
مثل اياك ونفسك فان المعنى على تبعيد نفسك حماية لنفسك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق
في بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي
ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير وجب بانه تابع للتحذير والمواضع
خارج عن الحد ولهذا لم يذكره فيما بعد وتقول في ثاني النوع الاول اياك من ان
تحذف كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك
وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من
اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن أنّ وأنْ قياس ولا تقول
في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذ ذلك مع
وان قلت فيمكن تقدير العاطف قلت حذف العاطف اشد شذوذا
لان حذف حرف الجر قياس مع أنّ وأنْ شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه وهو ما فعل فيه فعل اي حدث
مذكور تضمنه في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او
العامل مصدرا قوله ما فعل فيه فعل شامل للاسم الزمان والمكان كليهما
لانهما زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا

٥٦

وقوله مذكور يخرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان
فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكنه بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم
الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهدت يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فهو
معتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية
لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان
لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل واحد منهما
وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه وهو منصوب
بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم
المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه
اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر
وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك
اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا او شهرا
اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في

حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والآي
وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم
لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات
الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها نحو
امام زيد مثلا تجاه وحذاء بالمقابل وجها الى انقطاع الارض فيكون مبهما وما
لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية التي ينصبها قال وحمل عليه
اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو
وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما
لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم
من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال
مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان لم يكن مبهما نحو
دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح
فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا انما يصح لو كان الفعل لا يطلب المفعول
الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه
بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالدار
مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان

يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي
من البلد فكما يصح ان تقول ضربته في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد ويصح ان
ينسب الى الدار وليس كذلك فانه اذا قلت الدخول في البلد ودخلت الدار لا يصح
ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى الامكنة التي
فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح
فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله
بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله مع في شاذ وينصب اي المفعول فيه
بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت
اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه
والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله
اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده فخرج بهذا التفسير مفعول مطلق او به او
فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ تحقيقا او حكما فلا يخرج عنه ما كان
فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله
مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو
اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور
معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب
الذي هو فيه ويرد عليه نحو اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد

ذكره معه ايراده ومعه يتعلق به مثل ضربته تاديبا فانه فعل لقصد تحصيله
فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه
وقعدت عن الحرب جبنا فانه فعل بسبب وجوده فعل هو القعود
فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل
في المفعول المطلق مخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده
اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله والمعنى عنده في المثالين المذكورين
ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب
وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بانه لا يصح تاديبا وبل نوع يخرج لا تدخله
في جميعه الا ترى الى صحة تاديبا وبل الحال والظرف من حيث انه يجيء زيد اذا
جاء زيد في وقت الركوب غير ان يخرج عن حقيقتهما وشرط نصبه اي
شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في نحو
جئتك للسمن وللاكرام لك اذ انه يجوز مفعول له على بدل عند جمهور وهذا
كما قاله في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح
القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر
لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا تقدر غيرها من من او الباء او في
مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى
فبظلم من الذين هادوا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة

وما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الكل
ابقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى الشرط بل الحاجة اليه
ان يكون في حذفها عن اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم
يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا
كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل
الفعل المعلل به اي لمن هو فاعله ولفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك
لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان
وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة
بينهما الا بالاعتبار ويكون زمان وجود بعضها من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب
جبنا فان زمان الفعل الذي هو القعود بعض من زمان الجبن وكون الحرب
بين القرنين فان زمان المفعول له الذي هو الصبح بعض من زمان الفعل الذي هو
التقييد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس واعلم ان
هذه الشرائط لانه يعتبر تشبيه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به
فاذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل مصاحبته بان يكون
الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فجعله مفعولا معه
المسند اليه المفعول كالمسند اليه الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله لان ضمير المجرور راجع الى
وعبر عنه نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى الظروف

وقوله المضاف باجزائه على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع
بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الذي ذهب جيد وقيل الوجه
فيه ان الحال من قبيل حيل بين العير والنزوان فيحمل ما لم يسم فاعله فيه ضمير
الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين لزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل
نعم هذا معناه الذي يحل محل المصاحبة على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله فيه ضمير راجعا
الى مصدره والضمير المجرور الموصول هو من ذكر بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره
كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل
مصاحبته معمول الفعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء
والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا
اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع
والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد كزيد
وزيدا او في مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور
بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على مشاركته في اصل الفعل
دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه
متوسط الواو بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف
التي فيها معنى الجمع فتناسب معنى المعية وان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على
الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز

ان لم يكن العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف
فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا
وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم
يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف
فيه ممتنع لعدم الفصل لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل
معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف
تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه
آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي ان لم يجز العطف بل امتنع
تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك
وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على ضمير المجرور بلا اعادة الجار
غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شان احدهما لا نفس
الآخر وانما حكم بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما
تلابس فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع
وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو

الحال

لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به اي الامر الذي يبين هيئة فاعل او مفعول به لفظا كان او معنى فقوله يبين هيئة يخرج ما يبين
الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل

او المفعول كصيغة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك ونعمة الخشبة تجري صفوا الفاعل او المفعول
فانهما يدلان على هيئة الفاعل والمفعول لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التحديد
على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج نحو ضربت زيدا عمرا راكبين لفظا او معنى
اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية
الفاعل ومفعوليته للمفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
يفهم من فحوى الكلام وسواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام سواء كان لا باعتبار
لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه
الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت
الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف
اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه
فكانه الفاعل او المفعول نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان لم يكن كذلك
فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان لم يكن
مقام الكل او كان المضاف فاعلا او مفعولا وموضع المضاف اليه
فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح فلا يجوز
كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فان مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار
ان دابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله

ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين
على صيغة المعلوم الماضي من باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب
التفعيل وجعل الى متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول
المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف
اليه مثال ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية المتكلم
ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ
حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما
مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار
معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظ هذا ولا شك انه ليست مما يقصد
المتكلم الاخبار به عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا
لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام
المعتبر في فحوى الكلام فهو حال في معنويه لا لفظيه وعاملها اي عامل الحال
اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما
الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو في تركيبه كاسم
الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل

وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معنى اي مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة
والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه
نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد
صائلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة اصل
والغرض هو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها فيحصل بها التعريف
على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل
فيه التعريف غالب اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها
بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال في
قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم
فارسا او متقدمة على المعرفة لاستوائها فيه نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم
امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام
نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نفضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او متقدمة
عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور
مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم
يكون صاحبها معرفة فقوله غالب قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها
معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة تنبئ عن تخلفه في بعض المواد

تنافي الشرطية وتحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره وتحمل قوله
وصاحبها معرفة مبتدا وخبر معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة
ارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت
للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد
بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزدحمة
ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف عن نغص الدخال
اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير
ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين البعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه
لم يكن شرب الكل منه والمراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض اجزاء المعنى
على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك
متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على
احدهما انها مصادر لافعال محذوف اي تعترك العراك وينفرد وحده
اي انفراده وتجتهد جهدك فهي من الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر
منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات
اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كان معرفة فهي في التقدير نكرة
كما احسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها
اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شيء يخصص ما نوى التقديم

ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين لانه

فان كانت الحال مشتركة بين النكرة ... نكرة مخصصة وجب تقديمها

اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدا وخبر ولئلا

يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولك ضربت رجلا راكبا ثم قدم في سائر

المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال في جميع المواضع مثل

قائما لعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت في مثل العامل

وان ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل مثل الظروف وما يشبهه

خارج عنه داخل في الفعل وشبهه فمعنى هذا الكلام ان الحال لا يتقدم

على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان

العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه لضعف الظرف في

العمل وجوزه الاخفش مع تقدم المسند على الحال نحو زيد قائما

في الدار فاما مع تأخر المسند عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز

قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه

وان كان بعض ما فيه معنى الظرفية اي ان الظرف يتقدم على عامله

المعنوي لتوسعهم في الظرف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف

داخلا في عامل المعنوي اما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من الكلام

فالمراد منه الاحتمال الثاني لا غيره وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك

لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر

فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا فلا تقول في اعجبني مجردة عن الثياب

ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم

على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه

واكثر البصريين يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال

على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة

للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة بان حرف الجر معد للفعل كالهمزة

والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة

بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور وجب الحقيقة ليس مجرورا

واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بان كافة حال عن الكاف والتاء للمبالغة

وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالعافية والعاقبة

والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال

مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان

المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث

شرطوا الاشتقاق في الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك

ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا

اي التمر فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو مما فيه حالان وعامله فيهما مع كونهما

مفضلا بها من حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان تقول البسر
والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذ صار ما عليه بسرا او ارطب اذا
صار ما عليه رطبا والتمر مالغ رطبا طيب باتفاق النحاة وفي بسرا
تقدمه وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا
واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يقع كل منهما متعلقه بسرية
المشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الجنبية وان لم تكن مغيرة فيه
بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم
او وجبوا ان طيبه والرطبية تعلقت به اي بالمشار اليه من حيث انه مفضل
وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في فعل فانه وان
مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال
والتمر يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم
الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان
المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث
وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه كقولك تمر نخلتي بسرا طيب منه
رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد وقعت فصح ان
حالا مثلها ولكن يجب ان يكون جملة الى به خبرية محتملة للصدق والكذب
لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليها في قوة الحكم بها عليها ولا

لا يصح ان يحكم بها على شيء وما كانت الجملة مستقلة في الافادة فتقتضي ارتباطها
بغيرها ولذلك مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة تربطها الى صاحبها
وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل والا
اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال
فناسب ان يجمع الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت
راكب وجاء زيد وعمرو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط
في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء
والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال
المنتقلة لا في المؤكدة فلا يجوز الواو في قول هو الحق لا شك فيه وذلك
لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير
وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على
الربط في اول امره كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الفصيح والمضارع المثبت
اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لشبهه
لفظا ومعنى باسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاء زيد يسرع وما سواهما
اي سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت او المنفي
بالواو والضمير معا او باحدهما من غير ضعف عند الكنف بالضمير
وحده

مقيدا بتقريره حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال
او متداخلة كقولك ... الكلام وقال كيف جئت اي جئت راكبا لتقرير السؤال
ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي بنانه
نجمعها قادرين ويجب اي المؤكدة حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة
وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا
بخلاف المنتقلة والمنتقل قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
قال العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة
وضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من حققت الامر
بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها
عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر كن عطوفا
وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة
اي مؤكدة لمضمون جملة احترازا به عما يؤكد بعض اجزائها كالفاعل
في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجوز حذفه اسمية احترازا
بها عما اذا كان فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في
قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة ... ولا بد ... قيد
... ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلح ان يعمل فيهما ولا
لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شهد قائما بالقسط

لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم
او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني
زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو
والماضي المنفي نحو ما جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني
زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول
قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا في الماضي المثبت الواقع حالا
ليدل بها على قرب زمانه الى زمان ... الفعل من ذي الحال ...
يجوز الان المثبت ... الماضي المثبت اذا وقع حالا ان ...
الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه ... وهذا الخلاف مذهب الكوفيين
فانهم لا يوجبون قد لا ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ
نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية كقوله تعالى جاؤكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت وهذا الخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما
يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم ...
صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد ...
جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قطع فيشمل زمان
الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك
للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا

التمييز

التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المقصود منه
في حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين
المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له
فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الفرد
الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع
الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال من تعدد
الموضوع له وكذا يندفع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل
فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل
جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل
الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فوصفه بالرجل يرفع
هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له ولا
يندفع به الاحتراز عن عطف البيان في قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي
حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره
الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات
لا عن وصف احترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر
الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع
ما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز

65

عما هو قبل النصف كالربع وعما هو اكثر منه كالمنين ومنا ومنين ولا ابهام فيه من حيث ذاته
اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او النحل او غيرهما الا من حيث وصفه
فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام عن وصفه
الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فقيل رطل بغدادي واذا اريد رفع
الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا تمييز يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة
صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة
نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع
الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويتعين بمقابل الجملة
وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به
قدره ويبين به غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا
يتحقق في ضمن هذا او رفعه الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه
اكثر والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي
ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في غيره اي غير
العدد وكالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل هو نصف المن وقفيز برا
وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقاييس

و كمنوان سمنا

نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور وهو المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها
والمراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما انحصر المقدر في
الاشياء الثلاثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على ان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في
رطل زيتا والنون كما في منوان سمنا والاضافة كما في قوله على التمرة مثلها زبدا
ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها وتمثيل تمام الاسم بالاضافة
لا يمكن اضافته معها والاسم تحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة
لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا
تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشبه به التمييز الآتي بعده بالمفعول لوقوعه بعد تمام الاسم
كما ان المفعول فضلة يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله كما ينصب
الفعل التام مفعوله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم
كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم لا
كان بها تمام الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الرطل زيتا
فيفرد اي التمييز ان كان الاسم التام مثنى ومجموعا ان كان اي التمييز جنسا
وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته
وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد
الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا

عليها فلا يجمع ان يثنى ويجمع وقيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاشياء نظر لانه
كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين مع نوعين جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع تخصيص الجنس سواء كانت
بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز مجموعا فيما فوق الواحد
جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين
او ثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية
او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لم يتم الا
بها فقط التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز
بيانية باسقاط التنوين او نون التثنية جوازا شائعا كثير الحصول الغرض
وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن
والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او لا
فلا يجوز الاضافة الا قليلا في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في اضافة فلانه
لزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير
التمييز نحو عشروك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التمييز
لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان
انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف
في صورة الالتباس ايضا طردا ليكون الباب اقرب الى الاطراد

وعن غير مقدار عطف على مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام
عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن
ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا اي من حديد فان الخاتم مبهم باعتبار
الجنس تام بتنوين فانتصب عنه تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار
اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار في طلب التمييز
لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بمنزلة المقادير والثاني
اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفع عن نسبة
كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام
في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه فاكتفى
عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابله ما في هذا القسم للمفرد المذكور
في القسم الاول انما هو مجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة
او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم مفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا
وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا مثل طاب زيد نفسا
مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال
ما شبه الجملة والتمييز فيه يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث

لا فرق

لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها في هذا الاشتراك فقوله اربعة امثلة
فكأنه قال طاب زيد نفسا وابا وزيد طيب نفسا وابا وابوة ودارا
وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها
خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي
هو المتعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي
والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة
عطف على قوله في جملة نحو اعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات
ولاكتفائه بما سبق وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة عطفا
على ما سبق وزاد عليه قوله لله دره فارسا اشارة الى ان التمييز
قد يكون صفة مشتقة بخلاف ما اورده صاحب المفصل من ان التمييز المفرد
على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد
ان ينبه على انه يصح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما
والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه كثير
فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفروسية بالفتح
فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان
ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نص في المنتصب عنه اسما لا صفة

يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له حمله عليه والتعبير عنه
جاز ان يكون ذلك التمييز له اي لما انتصب عنه بان يكون التمييز
رفع الابهام عنه ولمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه
وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون
عبارة عن زيد فيجوز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه
لا باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار الطيب
سندا الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصبه
المنتصب عنه انما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب
زيد ابوه وعمه ودارا فان هذه الاشياء لا تصلح في المنتصب عنه
ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه
سواء كانت نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفي تعيين لمتعلقه ما قصد
من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه سواء كانت لما انتصب عنه مثل طاب زيد
ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او لمتعلقه مثل قولك
طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت آباء واجدادا له
كلام التقدير اذا قصد وحدة التمييز او مفردا او اذا قصد تثنيته او

تثنيه واذا قصد جمعه او جمعا فان صيغة المفرد لا يصح ان يطلق على المثنى والمجموع
الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته
او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا
لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعيته نحو طاب زيد
تمرا الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازها
النوعية فانه لابد حينئذ من تثنيته او جمعيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر
من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة
مشتقة مثل لله دره فارسا او ماذية بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية كانت الصفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان
الصفة تستدعي موصوفا فالمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد
والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم
نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق بمعنى المطابقة اي كانت
الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون
بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له
ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت الحال اي الصفة المذكورة

الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي
من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيه تكون
درة من فارس وقولهم عزّ من قائل يؤيد التميز لان من لا تدخل في التميز
لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا بحال الفروسية اذ
قد يمدح حال الفروسية بغير ما من الصفات ولا يتقدم التميز على عامله
اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا
زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل
ضعيف كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي ارجح
المذهب ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه من الفعل
الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب
زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذ جعلته لازما نحو فجرنا الارض
عيونا اي تفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي
والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو
ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور
حتى جعله متعديا لان المتكلم ما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات
الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بالماء
ماء فهو في معنى ملأ الماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه

مثل قولك ربح زيد تجارة كان التجارة ربحت فرفع الابهام عن شيء منسوب
الى زيد وهو التجارة والفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد
الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من
ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تنظر ولذلك قاعدة
خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل
الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في
هذا التجويز في قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا
بالفراق تطيب على تقدير ان ثبت الضمير في تطيب فانه يحتمل
ان كان ضمير الشان للتذكير ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا
عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك وبان
يحتمل ان يحمل البيت على تقدير ما ثبت ايضا على هذا الوجه بان يكون التاء
الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى ما كاد نفس الحبيب تطيب
تكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ
المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين وما كان معرفته بهذا الوجه الغير المحتاج
الى التوقف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل من احدهما

تطيب النفس معتمد ما عليه وما على
تقدير تذكير الضمير فضمير كاد الحبيب
ونفسا تميز عن النسبة

لان لكل واحد منهما حكما خاصه لا يمكن اجراؤه ما علمه الا بعد معرفته فقال
متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج
واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد نحو
نحو ما جاءني احد الا زيد او اخرا وقبل اشترب العبد الا نصفه
سواء كان المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا
اي مقدرا نحو جاءني الا زيدا اي ما جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها
واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء فانه ليس مستثنى
المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج
من متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل والمستثنى الذي لم يذكر
في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم
الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا
حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا يوجه بصحيح تقسيمه الى
و ثانيا ما ينقض به عن تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء
كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة رد اللاخفش حيث
وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غيرها وسواها و غيرهما على المصدر
قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى ليلا يشكل
في كلام موجب اي ليس نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم

الا زيدا واحترز به عن نحو ما وقعت في كلام غير موجب لانه ليس حرا وجب
النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام المذكور
تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج عنه نحو قرات الا يوم كذا فانه
منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا
لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا انه نقل
الى ما الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا
لا منصوب والعامل في المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية
الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لان المستثنى متعلق بالفعل او معناه تعلقا
معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول
او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان
المستثنى بعد ما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو
جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقدم البدل على المبدل منه
او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو
ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في الاكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرون او في الاكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى ان
المنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة

وأما بنو تميم فقد قسموا المنقطع على قسمين أحدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو
ما جاءني القوم إلا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم
يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم
اليوم من أمر الله إلا من رحم أي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون
داخلا في العاصم فيكون منقطعا **أو كان بعد عدا وخلا** أي المستثنى
منصوب أيضا وجوبا إذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا إذا جاوزه مثل

وإنما وجب النصب لأنه مفعول به ويجب نصب المفعول به

جاءني القوم عدا زيدا أو بعد خلا من خلا يخلو نحو جاءني القوم خلا زيدا
وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بمن نحو خلت الديار من الأنيس
وقد يتضمن معنى جاوز أو يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه ولزم
هذا التضمين أو الحذف والإيصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في
صورة المستثنى بإلا التي هي أم باب الاستثناء وفي عدا وخلا ضمير راجع إلى
الفعل المقدم أو إلى اسم الفاعل منه أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه
والتقدير جاءني القوم عدا أو خلا مجيئهم أو الجائي منهم أو بعض منهم زيدا وهما
في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكون أشبه بإلا التي هي الأصل
في باب الاستثناء **في الأكثر** أي نصب ما بعدهما إنما هو في الأكثر
الاستعمال بناء على أنهما فعلان كما عرفت وقد يجر الجر بهما على أنهما حرفا جر
التشبيه ثم اعلم أنه لا خلاف في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر **وما خلا**

فهم

التي هي ح

كما عرفت ح

وما خلا

وما خلا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان بعد ما عدا وما خلا
لأن ما فيهما مصدرية مختصة بالأفعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا
تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف أي وقت
خلوهم أو خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم عمرا أو
على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أي جاؤوا خالبا بعضهم أو مجيئهم
من زيد ومجاوزا بعضهم أو مجيئهم عمرا وعن الأخفش أنه أجاز الجر بهما على
أن ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف أو لم يعتد به ولهذا لم يقل
في الأكثر **وكذا** المستثنى منصوب **بعد ليس** نحو جاءني القوم ليس زيدا **و** بعد
لا يكون نحو سيجيئني أهلك لا يكون بشرا وإنما يكون النصب بعدهما
لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم إضمار اسمهما في باب الاستثناء
وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور أو إلى البعض من المستثنى منه
مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم أنه لا يستعمل هذه
الأفعال إلا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها ويجوز فيه
أي في المستثنى النصب على الاستثناء **ويختار البدل** عن المستثنى منه
فيما بعد إلا حال من الضمير المجرور في فيما أي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون
ناشئا من إلا احترازا عما إذا كان بعد سائر أدوات الاستثناء مثل
عدا وخلا وغيرهما **في كلام غير موجب** احترازا عما إذا وقع في كلام

واجب ح

موجب

فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما
لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى
بغير او على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى
ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا متقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فكان
فالمستثنى مركب نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا
بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا
بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب على البدلية
وهو المختار واما بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل
في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا
بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة وقد يكون
اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب
والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى
باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له
كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع
في غير كلام الموجب واشترطنا ذلك ليفيد فائدة صحيحة
مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد
بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد

الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم
نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون
هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين فيدخل فيه المستثنى قطعا
مثل قرأت الا يوم كذا اي وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا
لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او
مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب
ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط ايضا في غير الموجب استقامة المعنى
والجواب لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع
مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في مثل ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه
بكل احد من جماعة مخصوص اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين
الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة
بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد
الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فيما
يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
فيما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا

مخصوصين را

يوم كذا

وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه فظهور قرينة في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة لذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى

ومن ثم اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا اذا استقام المعنى **لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما** اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى قال شارح الرضي يمكن ان تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ولا يتنافى مع العلم او تحمل ذلك على المبالغة في صفة العلم كانك قلت لا يمكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى هذا يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على الفطن انه يمكن حمل هذه الامثلة على ارتكاب هذا التاويل ارجاع جميع الموارد الايجابية عند صورة الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك **واذا تعذر البدل** من حيث حمله **على اللفظ** اي لفظ المستثنى منه فعلى **الموضع** يحمل اي على موضع المستثنى منه لا على اللفظ عملا على الظاهر بقدر الامكان **مثل ما جاءني**

احد

قوله قال وقد يختار البدل آه

من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لانه فاعل **ولا احد فيها** اي في الدار **الا عمرو** فعمرو مرفوع على محل احد لا على اللفظ **وما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به** اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا لا منصوب على اللفظ وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى **لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات** اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا زيدا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيئا لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه **وما ولا لا تقدران** لا حقيقة اذ لم يكن البدل لا بتكرير العامل وحكما اذ اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه

قوله لان نفي النفي اثبات استلزم للاثبات لانه حينئذ تصور النفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه

محمول

فانه في قوة النفي حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده
اى بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما
اى ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في ما بعد الا صورة
البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع
بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه
بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محله البعيد لا القريب قلت
لانه محله القريب انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف
محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا
مع انه انتقض النفي فيه بالا لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفي
فلا اثر لنقض معنى النفي بالا في عملها لبقاء الامر العامل وهو الفعلية
اى لاجل ذلك وهو الفعلية ومن ثم اى من اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي
ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما بعمل ليس في قائما وان انتقض
نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما بعمل ما في قائما لان
وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى
مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد
مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونه حرف جر في الاكثر
واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى

بالابتداء اى على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع صح

اى ليس

فيه انما هو للنفي صح

فالز

عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرو وحاشا زيدا اى نزه الله عمرا عن ضرب
واعراب غير فيه اى في باب الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه كالمجرور
به المستثنى بالاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير في الاصل صفة
لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان
تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها
حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل
وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت
الا عليها اى على كلمة غير في الصفة اى لا تحمل الا عليها في الصفة على سبيل
الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب
ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير
وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حاله صفة حاله اداة الاستثناء
اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد
والتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم والرهط وان يكون مثنى
تدخل فيه نحو جاءني رجلان الا زيد منكور اى منكر لا يعرف باللام
حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم الثاني او قطع على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل

الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة صحاح

او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر
المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني
من رجل او رجال او بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون و اما
اشترط ان يكون غير محصور لانه اذا كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيد جاءني وله علي عشرة دراهم
الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر
الاستثناء عند وجود ما فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام
ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدنا بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء
في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال
الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كانت ذلك نادرا لم تلتفت
المص اليه بيان هذه القاعدة نحو **لو كان فيهما** اي في السماء والارض
آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور **الا الله** اي غير الله **لفسدتا**
اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكر غير محصور
ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة يقينا فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء
وفي الاية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى
لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا وهذا لا يدل على انه ليس فيهما
آلهة مستثنى عنهم الله تعالى وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى اذ ان يكون آلهة فيهما

آلهة غير المستثنى الله عنهم بخلاف ما اذا كانت الا صفة بمعنى غير فانه يدل
على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله وجب ان لا يتعدد
الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة **وضعف** حمل الا على غير **في غيره**
اي في غير جمع منكر غير محصور لصحة الاستثناء وذهب سيبويه رحمه الله الى جواز وقوع
الا صفة مع صحة الاستثناء قال نحو في قولك ما جاءني احد الا زيد ان يكون
الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين متمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه
لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه
والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ
وقال في البيت شذوذ آخر ان احدهما وصف كل دون المضاف اليه
والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط
وثانيهما الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل **واعراب سوى**
وسواء بالنصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت
جاء القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد **على المذهب**
الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين
بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وعند الاكثر
ان سواء اذا خرجه عن الظرفية لضرورة الشعر استنكارا الرفع فنقول جاءني

سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما انتصب به على الظرفية كقوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب **خبر كان واخواتها** وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى **هو المسند بعد دخولها** اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون كونه مسندا واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم لا يكون بعد دخولها بل يكون قبلها فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها **مثل كان زيد قائما وامره** اي امر خبر كان واخواتها **كامر خبر المبتدا** في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما بين في بحث المبتدا والخبر **ويتقدم على اسمها** حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما او في احدهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد

من قرينة دافعة للبس وكذلك اذا اتفق الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان هذا الفتى **وقد يحذف عامله** اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها **في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر** **ويجوز في مثلها** اي مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم **اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني** وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير يعني ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهو اضعف الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته **ويجب الحذف** اي حذف عامله يعني كان **في مثل اما انت منطلقا انطلقت** اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت فحذف اللام قياسا ثم حذفت الكلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم وبقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول.

اسم ان

الا حذف اللام اذ لا لام فيه وقصر النص على الاول لانه اشهر اسم ان
واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه
بعد دخولها اي دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قائم
وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف
بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي
صفة الجنس وحكمه وانما نقل اسم لا لانه ليس كله ولا الاكثر من المنصوب
لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب
بخلاف ما عداه من المنصوب فان بعضها وان لم يكن كلها من المنصوب لكن الاكثر
منها فاعطي للاكثر حكم الكل بعدها الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا
هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني [illegible]
ما هو من فروع [illegible] لعدم [illegible] به هو المسند اليه بعد دخولها
يخرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وبهذا القدر كاف
في حد اسمها مطلقا لكن لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها
اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فصل نكرة مضافا او مشبها
اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه بهذه الاحوال [illegible] من المعرفة
في البناء والاخبار منه [illegible] المضمر المجرور [illegible] المرفوع عليها مثل
لا غلام رجل ظريف مثال ما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ [illegible]

فلا يصح جعله مطلقا مع المنفصل [illegible] صح

٧٧

رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين
درهما لك مثال ما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقولك على الشرح المشهور
من تتمة المثال لا من كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على
الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا
او شبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به [illegible] عليه قوله فهو
مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او منفصلا لحكمه غير ذلك
وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح
في الواحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو
لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر
السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس مضافا ولا مضارعا
له فدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
في الدار لانه جواب من يقول هل من رجل في الدار تحقيقا او تقديرا فحذف من
تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة
في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح
جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب
وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء الشرط الاول
او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء الشرط

الا تصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او شبيها
او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار
ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا
زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه
الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس
فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير
اي وجب تكرير اسم لا لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما فاته
من نفي الاحاد واما في النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له نحو قولك أ
في الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية
اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب
عن دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب التكرير فان اسم لا فيه معرفة
لان ابا حسن كنية علي عليه السلام فلا رفع فيه ولا تكرار بل هو منصوب غير مكرر
فاجاب عنه بانه متاول بالنكرة بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن
لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويل
يفصل بين الحق والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل
لها ويقوي هذا التاويل ارادة حسن بحذف اللام لان اللام [illegible]
للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي في تركيب

امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه

فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز فيه
خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا
في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد
والخبر محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة
اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر جملة الاولى استغناء عنه
بخبر جملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة
الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان
لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون
منصوبا حملا على لفظه لشبهه بحركته حركة الاعراب ويجوز تقدير الخبر
واحدا وان تقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما
رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل لا الاول لانه مرفوع
بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان تقدر لهما خبرا واحدا او عطف جملة على جملة
بان تقدر لكل منهما خبرا والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه
جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجيء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز
[illegible] والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس على ضعف

البعيد صح

على حدة صح

فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على
ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول ان يكون ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير
وقد يفصل بينهما ولا دخل فيهما لتوافق الكلمتين بعد ما في الاعراب فهذا
على توجيه الاول يتعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا
والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى توجيه الثاني يحتمل ان
يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا
دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا
اي ما يشترط في مدخولها اعرابا وبناءً لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة
ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام
حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندي
ولم يذكر سيبويه احوال الا في العرض لكونها قبل الهمزة بل ذكره في
وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا
كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب
انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمني نحو الا
حيث لا رحمها واما قوله الا رجل جزاه الله خيرا فعند الخليل
لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكن حرف موضوع للتحضيض

فيفقد خبرا له صح

فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب وتنوين
اي عند الخليل ويونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني
فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني
نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع
صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حالي
بلا فصل وصفة مفرد احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا قيد
يعني غير الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال
ونوجه التبع اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة
الى انه مبني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا
كرر مبني ومبني على الفتح ثم حكى نعت لا يكون بناؤه مثل لا ماء ماء باردا
يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفرد يليه فانه باردا في هذا المثال نعت
للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع
بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب
دون البناء رفعا حملا على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محل القريب
نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب
رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب وقد مرت
تفتيشه بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف

عن مثل لا رجل ظريف وكريم في الدار
مفردا حالا عن ضمير مستتر والعامل
فيه معنى احترازا ضم

بالنصب والا اي وان لم يكن النعت
كذا اللف فلا اعراب اي فعلمه الاعراب صح

نكرة بلا نكرة لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو
لا غلام لك والعباس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمهما علم في نحو
لا حول ولا قوة فيما سبق ان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويحمل
منصوبا وبان يحمل على المحل ويحمل رفعه جائز ولا يجوز [illegible]
بالعاطف ولم يحمل في حكم المتصل لطبيعة الفصل بلا المؤكدة او المعطوف على
المنفي تكرار فيه لا كثرة كما في لا حول ولا قوة ومثل لا اب وابنا في قول
لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا [illegible]
بالنصب عطفا فيها لكن ينبغي ان يكون حكمهما حكم توابع المنادى كذا ذكره [illegible]
ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه عدد
لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة
من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون في نحو لا غلامين جائز يعني ان
الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا
فيهما مبنيا على ما ينصب به ولكن رجح المجرور خبر الا وقد جاء على قلة مثل
لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثنى
[illegible] في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين
مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه
الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك لتشبيهه لمشاركته اي لمشاركته

هو المشارك

اسم لا

اسم لا حينئذ بالمضاف باظهار اللام فيه وبين بالمضاف اليه له اي المضاف
في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص
ولهذا ان مثل لا اباله ولا غلامي له جاز تشبيهها له اي مثل هذين التركيبين حيث لا يصح
بالمضاف اي تركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته مثل هذين التركيبين له اي
لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان الاختصاصين يتفارق فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي
اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما
هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب
لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب
الى الشيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار
فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب المضاف
فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين
بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المعنى فيهما على تقدير الاضافة
وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير
احتياج الى تقدير الخبر وهذا المعنى يتغير على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا
فلان المعنى بهذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم
الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجود الان واما ثانيا فلان المراد

نفى ثبوت جنس الكل او البعض الغلامين لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلامه المعلوم خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف

لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف مع التعيين

فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه لتاكيد اللام المقدرة

وحكم المص بفساده لما عرف ويحذف اسم لا هذه كثيرا

في مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر

لئلا يكون اجحافا وقولهم لا زيدان جعلنا الكاف اسما

جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثل زيد موجود

وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا

محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس

في النفي والدخول على الجملة الاسمية هو المسند بعد

دخولهما دخول ولا وهى اى خبر ما ولا خبرا ولا لهما

اسمية في لغة الحجازية وخص خبر ما لذكر لان

وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما هو باعتبار الخبر فجعل الخبر

لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم لا يعملون

لا يجعلون الخبر خبرا لهما والاسم اسما لهما بل هما مبتدأ

خلافا له

وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تع

ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم بطل العمل

خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهى زائدة عند البصريين

نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر

على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور

الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل للمشابهة بليس فلما فصل

بينهما وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملهما لمعنى النفي

فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفهما في العمل

واذا عطف عليه اى على خبرهما بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب

بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد ... فالكوفي قاعد

فالرفع اى فالحكم في المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الاثبات لانتقاض النفي

المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التي

هى محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات

والمجرورات اصطلاحا لانها ليست اسماء ... على علم المضاف اليه

اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء

كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث

هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه

هذا مبحث المجرورات

بل الجنسية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا باعرابه لكن
المشتمل على علامة اعم منه ومما هو شبيه به فقد دخل في تعريف المجرور
مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه اللفظي وان لم يكن
داخلا في تعريف المضاف اليه ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب
الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا
كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او
فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان
ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر
مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة
وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام
بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير
الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لالزم
من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عن تنوينه
او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان
التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين
مزجا لم يثبت الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف

من الاولى

الجر ٥

٩٢

التخصيص او التخفيف صنفها من الاولى علامة تمام الكلمة ونحوها بانه
ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث يسمون ما
يقدر بحرف الجر في الاضافة اللفظية اي غير شامل للمضاف اليه
بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف والتصريح في شرحه
ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير
حرف الجر لكنه لم يسم بتقدير الحرف فيها الا في المتن والا في شرحه
ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في
اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام
المعنوية العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل حسن
الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا زيد حسن الوجه
بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا
يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه
فان قلت هذا اي التخصيص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا التخفيف
في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده
الاضافة فثبت فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة
بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف
تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى
لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير
صفة كاسم والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اي
فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت
صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد

في المتن ٥

الجر ٥

جاري ٥

الحسن ٥

اللفظية ٥

٨٤

واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية

بلكم الاستغراق اما بمعنى اللام اي في المضاف اليه عند جنس المضاف

وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد

فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا له فالاضافة

اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف

الصادق عليه وعلى غيره وبشرط ان يكون المضاف اليه صادقا على

غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في

ظرفه اي ظرف المضاف فالحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف

وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام

كلبيك واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة بمعنى اللام

ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك

فالاضافة فيه بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف

اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي بمعنى اللام فاضة

فضة اي خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة في تلك حيز من

واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي

افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد

وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه

الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج

الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة

بمعنى في قليل في استعمالهم ورد بان اكثر النحاة الى الاضافة

فانه يخرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه

مع هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من البيانية الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص

الواقع بين المبين والمبين فقد يقع لكنه لما كانت الاضافة بمعنى في قليلة

ردها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من

كثيرة في كلامهم فلا داعي بها الى الجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة

بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي ضرب

واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع

المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة

للدلالة على معلومية المضاف لان نسبته امر الى معين يستلزم

معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان

قلت قد يقال جاء غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين منه

بهيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا

ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل

بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت

ثمت قلت لا يعنيني وذلك على خلاف وضعه وليس تجري هذا الحكم

في نحو غير ومثل فانه اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع

المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون المضاف اليه ضد

واحد يعرف بضده كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك

اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم

والشجاعة فقيل لرجل مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله

في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص

المضاف اليه مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص

تقليل الشركة او لا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين
غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة
فقلت الشركة فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف
اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما
نكّر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم يكن
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجريده عما
من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان
معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت
الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو
والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فكما جوّز
دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال
تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر
وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى
معهوديتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف
بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما
استعمالا فلانه ثبت عن الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي
والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فمحمول

نكرة

عليه الصلواة والسلام ح

دون الاضافة

دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا
عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة
الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة
المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا
لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى
بان يسقط بعض الحروف عن ملاحظة العقل اذ الملفوظ من اللفظ بل
المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف
فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت
الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما
في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم
الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر الضمير
في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في
المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام كان اصله قائم غلامه
فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير او
استتاره في الصفة ومن ثم اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية
تخفيف وانتفى كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت
برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فلولا انها
لا تفيد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن
الوجه لانه لو لم يتعرف الجزء الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة و
لجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم

دفع جهة وجوب ح

بفتح

وهو مجموع امور ثلثة وجوب ان دنه الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع
الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل
في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد
انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص من حيث انها
تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا انتفاء
التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب
تقديم هذا التفريع لكنه آخره لكثرة الواحد خلافا للفراء فانه يجوز
تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف
انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بان هذا غير مستقيم لان القول
بتاخر اللام المفيد ترجيح على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر
واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها
فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار
العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فاجيب
بمنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء الا يمتنع هذا فاجاب المص عنه
بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها اي هذا القول
لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به على ما عرفت من امتناع

مثل الضارب زيد

النوع م

الاعشى من قوله م

فكمالا م

مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف
في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل
ويحتمل انه مفعول معه اولانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف
عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب
سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب
المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوح الواهب
المائة الهجان اي البيض من النوق تستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة والهجان ج
او بيان لها او من قبيل التثنية الا ان ذات كما هو مذهب الكوفيين وعبدها
اي راعيها شبهاله بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبده المخفف بادخال
وذي حال منه عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ وهي حديثات النتايج
حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي
تسوق ذو حال من الجيم اطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة
المجهول المؤنث والاطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي في القصيدة
واما لانه قاس على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص
عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم
جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على
الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة فان فيه وجهان آخران
الرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول والتمييز ووجه الحمل اشتراكهما في
ان المضاف صفة والمضاف اليه جنس معرف باللام وهذا الاشتراك

مفقود بين الضارب وحسن قبيح زيد عليه قياس مع الفارق

يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت لكونه

شبيها وهو الضارب زيد والضارب به ومن جهة قبحه قال الكافي قوله ومن قال

يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف لانه

من قال انه غير مضاف فالكاف منصوب المحل على المفعولية

والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه

لا حمل حملا اي المحوية على اضاربك فانه فاعل المفعول المعلل

المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذ اوصلوا اسماء الفاعلين

مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات الزموا

ولم ينظروا الى تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف

بالاضافة بل يتعين الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك

وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث

كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوف

تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه

لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين

في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة فانها لو سقطت للاضافة

لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا

لمفعولية ثم يضاف فيقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم

يضاف ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضاربك فعلم انها

سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقايل ان يقول لم

لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين

ثم لما الحقيقة عن التنوين وضار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك

وحصل التخفيف ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما

اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة

للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والحكم

انما قلنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب

الرجل والضاربك حملا على النظير بناء على الاجوبة عن استدلالات الفراء

على جواز الضارب زيد من جانب الخصم على موافقة بعض ان رجحي

ولكن لا يحصل كل واحد منها اثر ما على مسئلة على حدة تمام سببه:

الحكم بامتناع الضارب زيد فيه قوله وضعف الواهب لانه يجوز ان

وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلي به المضاف الى صفة

معرفة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت

والائم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا

يحتمل في المعطوف عليه وقرح بيندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة

على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخريين

الى مسئلة واحدة في اه . ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بها

ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء معنى المفاد بالتركيب الوصفي

ولا الصفة الى موصوفها لانهما متحدان في المعنى ولا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه ولا يضاف

صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة

بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد

الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق وبرد على القاعدة

الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب

لان الحمل يأبى عن التركيب الوصفي

رايت في روضة غزالا كانه البدر اذا تلالا
فقلت ما الاسم فقال لولو فقلت لي لي فقال لالا

اذ لم يحتج اضافته الى جنسه الذي يختص به كما اضافوا خاتما اي فضة يعني
اضافة البيان من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم المضاف
ابهاما تخصيصيا وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا المضاف اسم
مماثل اي اسم مشارك للمضاف اليه في العموم والخصوص اي ذلك المضاف
اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس
والمنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في
الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف
اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده
رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف
اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه
اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف
اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او
التخصيص واعلم ان العين عين الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرا
واما اذا كان للجنس ففيهما خفاء وتدبر وعلى قولهم لا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز
ذكروه فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث
واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب عنه بانه متاول
بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا
قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ
ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح

واضافة الليث للاسد

الاخيرة وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذا التركيب اضيف
موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب
والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفها
واجيب بان مثل هذا التركيب متاول المسجد الجامع متاول بمسجد
الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا
في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما
ان يكون الوقت محذوفا قائما مقامه منظورا اليه فيكون بمنزلة الصفة
الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس
صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء اي
بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء [illegible]
لكن هذا التاويل لا يمشي في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود
توصيف الجانب بالغربي لا توصيف المكان [illegible]
ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه
الجانب هو جزؤه والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر في جانب
بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى وتدبر وعلى القاعدة الثانية وهو قوله
ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان [illegible]
قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف
واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد
حتى صار كانه اسم غير صفة ثم قصدوا تخصيصه لكونه صالحا
لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم [illegible] لكونه صالحا لان يكون فضة

واللفيف او صحيح منه الاسم غالبًا واذا اضيف الاسم
الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة
والملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلهما ساكن وانما كان
ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليه الحركة
لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد
السكون شبيها بعد السكوت في الوقوع بعد الاستراحة
فلا يثقل عليها الحركة بعد السكوت كما في الابتداء
الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح
وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في
ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف
واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل
في ما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان
كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت الا
الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب
ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف ان لم يكن
لغير التثنية ياء وتدغم في ياء المتكلم مثل عصي
الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان
كان آخره اي آخر اسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في
ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا
اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء
فقال مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو

والياء ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لاجل الياء اي انقلبت ياء
بوجوب ... الضمة قبلها ... وتحركت بالحركة المناسبة لها فقيل
مسلمي وان كانت قبل الواو او الياء فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك
في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي
ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي لئلا يلزم التقاء الساكنين
ان لم يحرك واختير الفتحة للخفة واما الاسماء الستة التي مر البحث
عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب
اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي
بلا رد المحذوف لجعلهما نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد اللام
المنقلب فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغم الياء في الياء وتمسك في ذلك
بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما
لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس واستعمال
الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي جمع اب فاصله ابين
سقطت النون في الاضافة فهي جمع بالواو فادغمت الاولى
في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا
ابونا فداؤكم وتقول اي امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر
حمي ... بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما خصهما
... لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب
الجمهور وان نقل عن بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة وتقول

قبل الياء او الواو ...

لكن ...

داري صح

في فم حال اضافته الى ياء المتكلم اي بالرد والقلب والادغام في الاكثر
اي في اكثر موارد استعمالاته وقد يجيء في بعضها الفاء الميم المعوض عن الواو
عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة
قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات وحكى فتح الفاء في الفم
اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورأيت
حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا
حمء وحمءك ورأيت حمءا وحمءك ومررت بحمء وحمءك ومثل
دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت
بحمو وحموك ومثل عصا بالالف هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك
ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة
مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه في كل
من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد
والاضافة فيقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك
ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه
وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس
وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقوله انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل
وكان تخصيص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص
عند اضافته الى ياء المتكلم فبين ان اضافته الى المضمر مطلقا
بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع ذو عن الاضافة لان
جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع

وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على
فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اخر اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان التي
وقرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود وكل ثان اي متأخر مبني او حقيقة
مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث
فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث
يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا عنهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في
المرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع وحصل في
كل منهما بسبب من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب
الى زيد في كلام المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل
التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي علمت
واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج للكل الا خبر المبتدأ وثاني
مفعولي علمت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء
لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل
اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار
عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فلم يتحد ارتفاعهما
من جهة واحدة وكذا علمت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث
انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق

وان اريد اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محليا حقيقة او حكما
فلا يرد نحو ... هو الا ان الرجل ويا زيد العاقل وان الرجل ظريف
لفظه كل ههنا ليس في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس
للافراد والافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول
كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه افاد
صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر الحصار المحدود
فيهما لعدم ذكر غيرهما فيكون جامعا فيحصل حد جميع التوابع كونه
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع يجنس شامل للتوابع كلها
يدل على معنى في متبوعه اي بهيئته التركيبية مع متبوعه على حصول
معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة
من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك
اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد
في قولك جاءني القوم كلهم لدلالته على معنى الشمول في القوم فان
دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي
بخصوص مواد ما فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه
او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا نجد لها دلالة على معنى
في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة
والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت
وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة نحو رجل عالم وتوضيح
في المعرفة نحو زيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص
او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله

من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم
من التاء في نفخة فاكد بالوحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير
المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل
اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه
نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض
الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات
مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة
الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان الذات صاحب مال وخصوصا
في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول
معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك
وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية
فان رجل الواقع بعد اي في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية فيصح
ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى
فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل
على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات
المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح
ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع التي لا يدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم
الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا
اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل

النعت ح

يكون ح

في دات زيد فوقع صفة له في المواضع الاخر التي لا ابدل على الجملة

لا يصح ان يقع صفة وتوصيف النكرة الا الموصوفة بالجملة الخبرية التي هي

في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في منسوبة كما توجد في المفرد كذلك

توجد في الجملة الخبرية وانما قيدت الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة

الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه

المستحق لان يؤمر بضربه فيلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة

للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط كانت

اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل [illegible]

عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل

حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته [illegible] وبحال متعلقه اي متعلق

الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت

برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام صفة له وان كان [illegible]

فالاول اي الذي هو بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في

عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة [illegible] الاعراب رفعا

ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمونث كفعول

بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل

جريح وامراة جريح او كان صفة مونثة تجري على المذكر كعلامة

والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول

وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل

تركيب اثنان وفي البعض [illegible] من تلك الامور العشرة وهي

البواقي صح

النعت صح

91

في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل [illegible]

بل ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل

وان كان مذكرا او مونثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل

فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مونثا غير حقيقي او حقيقيا

مفصولا ذكر او انث جواز الفعل مررت برجل قاعد غلامه

مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال

قاعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل

قائمة جاريته وبرجل معمورا او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره

او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته

فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف

بحال الموصوف ايضا في حكم البواقي كالفعل لان فاعله

كان الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى

الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون

في جمع المونث وتاء التانيث في الواحد المونث ولذلك قلت

مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين

وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول

في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان

ويضربن ثم خصصت الثاني بهذا الحكم قلت المقصود الاصلي

في هذا المقام بيان نسبة الوصف الى الموصوف بالتبعية وعدمها

ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان الاخر

شابهه الفعل في حكم البواقي عن هذه التبعية لما عرفت [illegible]

مثل نعم جارية صح

الي

في نحو البواقي بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه
لو حكم عليه بالتبعية في النحو الاول لم يكشف فيه في نحو البواقي
بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل يجي ضابطة عدم تبعيته
بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده فتبين حاله عند عدم تبعيته
وهو عندي ومن اجل كون الوصف الثاني في نحو البواقي كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا
قاعد غلمانه لان الفاعل سواء كان غير حقيقي كما حسن نفعد غلمانه
وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
والحاق علامة المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف
ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا
كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشبه للفعل خرج كقعود عن
موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه
مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الآن
يخرج الواو من الاسمية الى حرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر
الفعل خبرا مقدما على المبتدا او المضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة فيهما الى التوضيح
وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس فيه معنى وصفي
وهو الدال على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على
قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به
اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر

لا نزاع فيه

ان ينبغي ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة
اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها
لانه المقصود والاهم فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف
او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون
منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات
ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما
مساوات ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو
لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الا فرد والموصول فانه ايضا
مثل ذي اللام لما عرفت بينهما من المساوات في التعريف نحو
جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه والقصد بهذا المنع
بخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص
من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على البدل
لكنه صاحب هذا المذهب وانكار التزام وصف باب هذا اي باب
اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس
يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما
لان ابهامه في الوضع فهذا الباب يجب الاصل الوضع المقتضي لبيان
جنسه بذي اللام بعد ان نحو مثل لابهامه ولا ينبغي بالمضاف
المكتسب للتعريف من المضاف اليه لان ذكر الاستغراق ثم المنتهي

والوصف

٩٢

والسؤال عن المحتاج الغفير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه
وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت
بهذا الرجل الذي كان الكريم ومن ثم اي من اجل ان التزام
وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام بيان الجنس
مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لانه
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم
بيان الجنس ان بل رجل العطف تعيين المعطوف
تابع مقصود اي قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة
الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم
من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك
النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو
فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه
في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبة المجيء الى زيد
الذي هو متبوعه ايضا مقصود فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عنه لان المقصود
دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف ببل
ولكن ولا واو ولان المقصود بالنسبة معها احد
الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد
بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر
ويكون التابع مقصودا بالنسبة الا يكون كالفرع

زيد مستقل به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه
في النسبة مقصود وان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد كما ذكر
من زيادة لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك
التابع وبين متبوعه احد حروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم حروف
ان الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات
مثل جاء زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف
العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد
بعد الشيء المعطوف عليه والاخرى كونها معطوفا على الصفة
المتقدمة عليها والصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى
انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف
لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف
الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل
هذه الصفات من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة
ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو
بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة
من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء
ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا

منذرون

صفة لقرية فلو اكتفي بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه لدخل
فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية
ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه

احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو بان يدل على
ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف بنوع
من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو وجد العطف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال
بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها
على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها
غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد
من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على المضمر المرفوع لا المنصوب
والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل
اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء
المتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى
من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد
كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه
بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث
الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فلو كان
الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان
متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما
الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا
ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز ترك

ان ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن التخفيف بترك
التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد
او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زايدة
بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز ترك التاكيد بالمنفصل فانه قد يجيء
مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران جائزان
هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز ترك
العطف بلا تاكيد ولا فصل لكنه على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح
واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال
الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ينفصل بالفعل
ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل عن جاره فكره
العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس
للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم العطف عليه
كما فعل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفي بالفصل
لان الفصل انما يتبرك له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل لا غير
فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يجوز له اثر فكيف يكتفي به
فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين
زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني
كالعدم بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل
وجره بالثاني كما في الحروف الزائدة في كفى بالله شهيدا وهذا الذي ذكرنا
من لزوم الاعادة انما هو في حال السعة والاختيار مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال

التوهم مستفهم بالاشعار نحو اليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك
والايام من عجب والجواب انه للضرورة او الواو للقسم فان قيل كيف
جاز تاكيد الضمير المنفصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك
من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في
نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة
الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني
الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب
اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما
بالنسبة الى متبوعهما ولا منفصلين عنهما لعدم تخلل فاصل بينهما وبين
متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة بينهما
زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه و
يتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل
بالمنفصل في المرفوع باعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع
عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويحصل
مناسبة المجرور بانضمام الجار عليه كما في المعطوف عليه والمعطوف
عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا
في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا
عن الاحوال العارضة من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف

عليه وانما

عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا
عن مثل قولنا يا الرجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل
وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فانما يقتضي تجرده عن اللام هو
اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة
وسخلتها فتقدير التنكير لفظه عدم التعيين الى رب شاة وسخلة لها
المحمول على النكارة والضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة
وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر
الى نفسه بعده ان كان المعطوف عليه قلنا وجب بناء المعطوف في
نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا
معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه
في نحو يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة
وعبد الله مضاف ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب
عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا
على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في
المعطوف عليه العائد الى الاسم فتعين الرفع على ان يكون خبرا
مقدما والمبتدأ هو عمرو ويكون من قبيل عطف جملة على جملة ولا مانع
منه ولما كان للقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير اجاب عنه بقوله وانما جاز الذي
يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي

فيغضب

فان المناسبة المسببية بان يكون معنا ها السببية لا العطف فلا يتوقف على تلك الفايدة او يكون معنا ها السببية مع العطف لكنه يجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالرابطة الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولين بعاطف واحد وقال بعض اثر رحى اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي اعانة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما والشرائط رجعين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه يجوز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لرفع وهم من توهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرى تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فهو وان كان بحسب الظاهر جاز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان حرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين فلا خلاف للفراء فانه يجوز العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يوافق الا منذ الورود عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في كونه

الدار زيد

96

الدار زيد والحجرة عمرو اي في الدار زيد والحجرة عمرو حيث الان في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو يريدون عرض حيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما في بعض القراءة اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه وتثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرر اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك قتل قتيل لدفع توهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح تكرر اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه من باب الفعل الى الشي والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص فالرفع على ما يجب ح تكرر المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي الضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل

الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا
الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وكلتاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا
هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج
المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع
اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها
للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض
المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه
فهو يقرر امر المتبوع وتحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل
ماذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله
من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى
منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول ومعناه حقيقة نحو
جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في
حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول في المفردة واعني به لمساواته
المعنى لفظا لانه لا يجوز تكريره منفصلا ويجري اي التكرير مطلقا
الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها سواء كانت اسماء او افعالا
او حروفا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ان يرجع الضمير
الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء وكون
المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي
والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة لا تر
نفسه عينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
قيل او بالمعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات في حال الافراد

مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة
من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع الري وابتع من البتع
وهو طول العنق مع شدة مغرزه وبعضهم استنبط مناسبات خفية
بين هذه المعاني ومعنى التاكيد فالنفس والعين فاعل الصادق قال لان
اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف
ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها
في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وعند بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جميع المذكر
العاقل انفسهن في جميع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني
لما تسمى النفس والعين او لهي تغليبا كالقمرين يسمى الثالث
ثانيا بالمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلاثة
المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد
الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت
الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت
النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع
واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر
الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة وفي الجمع يقال الجماعة و
اجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون
كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع
ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية

والاجتماع لا يختلفان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل
ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم يعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع
ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا
كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل
واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله
فان العبد يتجزى في الاشترا فيصح تاكيده بكله ليفيد الشمول
بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما
في حكم المجي واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا با
النفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا
بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك
تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك
لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني
هو نفسه فلو لم يوكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقال
زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما
وقع الالتباس في هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد
الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده
بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس
والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم
جاءوا كلهم واجمعون لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلا

واجمعين بيان

واجمعين بيان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا
واكتع واخواته وهي ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع
يعني لا يستعمل هذه الكلمات الثلاث بمعنى لها بالاصالة لكونها دالة
منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم اكتع واخواته عليه
اي على اجمع ولو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه
اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية واللزوم
ذكرها من حيث التبعية البدل الاصل البدل تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة
اليه توطية وتمهيد النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا
او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود
بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن
العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا
يصدق انه على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له
فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بقيد المعنى فان
قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد
فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة
بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة نسبة ما نسب الى احد نسبة القيام
الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبته
الى القيام بعينه الى التابع مقصود ولكن اثباتا فيصدق على زيد
انه تابع مقصود بالنسبة بنسبة ما نسب اليه الى المتبوع فان النسبة المأخوذة

اي المتبوع دونه اي دون المتبوع
اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة
ابتداء بنسبة صح

على صفة وموصوف والمراد
موصوف بخلاف بدل ومبدل منه
فيهما المقصود بدل لا مبدل منه

في انه اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد
بنسبة الشيء اي شيء اتفق النسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة
له في ذلك وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل
منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما على
معناها في غلام زيد وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال
المبدل منه على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب
زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط
اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب
الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول
الاول بعينه متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكون من قبيل
نحو جائني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان
ذاتا فان قلت عرض انا الى الآن لم يظهر فرق جلي بين بدل الكل
من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل
ما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بخلاف العطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني
فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه
ان المتبوع في كلام يريد وانه ليس بمقصود بالنسبة اصلا بل اراد وانه
ليس بمقصود اصليا اي حاصل ان مثل قولك جائني اخوك زيد
ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا
كان الثاني عطف البيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت

بالاول توطئة

بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ويكون التوضيح
الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة
فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه
نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول
اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى
الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا
باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويقتضي النسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى
صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت
زيد الخادم فان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم صحتها
اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك
الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما
اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله عنه بسبب اشتمال
هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا
من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله
مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لاحاجة في هذه المناقشة فيه فان
البرج عبارة عن مجموع الدرجات واعلم انه يجعل هذا البدل قسما ثانيا
ولم يسم ببدل الكل عن البعض لغلظه وندرته بل قيل بعدم وقوعه
في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان
تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل منه بغير اعتبار علاقة
بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان
اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو

زيدا حماره وضربته

ضربت زيدا اخاك م

كقوله تعالى

رجل غلام لك وتخفيفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد
واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة
من المعرفة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه
بصفة ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية [حتى م]
كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدان لقيتهم
اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اباه ولا يبدل
ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب [من الكل نسخ]
اقوى واخص ولانه من المعلوم ان البدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون
المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف
بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس
مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي ومن ضربتك الحمار ومن ضربتني الحمار
عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن
الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد
ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي
ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد
فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر [اوضح صح]
فابو حفص كنية عمر بن الخطاب عليه اللعنة والعذاب وعمر عطف
بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب لعنة الله عليه
وقال ان ابلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء
واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره

ثم السيفي

ثم يستقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص
عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من
اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم [عمر م]
صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك [حلتك م]
فوضعها فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفصله
اي فرق من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية وقع [الاحكام صح]
في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف
بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في
حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير [تكرير م]
جائز كما ذكره فيما سبق في الضارب زيد والكرة عليه الطير
ترقبه وقوعا وعليه الطير اه مفعول التارك ان جعلنا بمعنى
المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه
وان كان مبتداء فهو حال من ضمير المستكن في عليه ووقوعا
جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله منتظرة لازهاق
روحه لان الاسد ان مادام به رمق فان الطير لا يقرب به واما الفرق
المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك
البكري بشر كل ما كان عطف بيان لمعرف باللام الذي
اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد
ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما فيه
حكم اذا كان عطف بيان وحكمه اذا كان بدلا مخالفا في صورة
النداء ايضا ذلك تقول يا غلام زيد وزيد بالتنوين مرفوعا

مبحث المبني

في تعريف صح

حملاً على اللفظ ومنصوباً على المحل اذا جعلته عطف بيان
ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلاً والمعنى الاول اظهر
والثاني فيه المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف
ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم
يعرفها لكان تعريفه للشيء بالمبني لانه ذكره في حد المبني لفظ المبني
ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل
الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف
المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة
بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن
معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات في نهاية الاحتياج
في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او بوقوعه موقعه
كنزال فانه واقع موقع انزل او مثل كلمة للواقع موقعه
كفى راد بوقوعه ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع
كاف الخطاب المشبه بالحروف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله
تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأه بالفتح او وقوعه غير مركب
مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فيعلم هذا المضاف من المركبات
الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف
اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب
امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى
فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معاً او بانتفاء احدهما فقط
فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة

معرفة صح

والتركيب في تعريف المعرب والمبني نفياً واثباتاً وما خيرا اثباتاً التقدم
ما هو بمنزلة وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات
اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلاث
ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في
المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية
لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه
الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات
الاعرابية ايضاً كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضم رفعاً
والفتح نصباً والكسرة جراً وعلى غير ما كما يقال الراء في رجل
مثلاً مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب
على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا
بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل
نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد وهي اي المبني وانت خبث
باعتبار تحيز المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على
اسماء الافعال لا على الافعال لقصد بحث الاصوات فيما
بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال
بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية
ابواب في بيان اسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء
لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة
فلا بد عنده ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة

المرتب بدل صح

برة بدل

فان الاصل في البناء السكون والاضراب الحركة المعينة انما هو
دون الباقيين. المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه يتكلم ويحكي
عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب متوجه اليه الخطاب
وقيل المراد بالمتكلم متكلم به والمخاطب من يخاطب به
فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا
القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان اسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء
الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب مطلقا اذ ليس تقدم
ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما المراد بالتقدم اللفظي
ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه
او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون
المتقدم المعنوي ان لا يكون مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا
فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه
لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثم موروثا فكانه تقدم ذكره
معنى واما التقدم الحكمي فنحو ما في ضمير الشان والقصة لانه انما
جرى به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القضية بذكرها مبهمة ليتعظم
وقعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا
فصار كانه في حكم الغائب الذي الحديث المتقدم المعهود بينك و
بين مخاطبك وكذلك الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر

لكل واحد منهم السيد ح

بالنظر الى ما قبله

بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير
محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل كالاسم الظاهر سواء
كان مجرورا او العامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجرور
لعامل نحو ما ضرب الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى
عامل الذي قبله يتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار
الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر
وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد
منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال اي الاتصال
فهذه اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل و
المنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
نحو المرفوع المتصل ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم
الى ضربن وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي اولهما
الماضي من صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الماضي من صيغة
جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف
المعارف واخر ضمير الغائب لانه ادون الكل وصورته المعلوم
ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب
ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع
الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو
ان اجماعا وحروف الاواخر لواحق دالة على احوال من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب

لقيامه مقام

والثالث اي الضمير المجرور
متصل فقط لانه لا مانع فيه
من الاتصال الذي هو الاصل
ويستغرق للمانع من الاتصال ح

المثنيين م

المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني
ضربني ضربنا ضربكَ ضربكِ ضربكما ضربكم ضربكنّ ضربه ضربها ضربهما
ضربهم ضربهنّ والقسم الثاني المتصل بغير الفعل
نحو انني انّنا انّكَ انّكِ انّكما انّكم انّكنّ انّه انّها انّهما انّهم
انّهنّ والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا
اياكَ اياكِ اياكما اياكم اياكنّ اياه اياها اياهما اياهم
اياهنّ وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان ضمير هو ايا و
اللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل
بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك غلامكِ
الى غلامهنّ ولي لنا لكَ لكِ لكما الى لهنّ وكان القياس ان يكون
ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائبة ستة لكنهم وضعوا للمتكلم
لفظين بدلالة على عدم الاستعمال كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك
بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر
والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة منها غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر
والمثنى والمؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل
ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث
وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتي عشر كلمة اثنا عشر
معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتي عشر كلمة ثمانية عشر

فعزنا بوزن

١٠٤

يعني يكون حملها بين كلمة التعيين يعني ومثل ذلك الامور علامة و
مناسبات لا تطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب
والمجرور المتصلان يستتر لانها فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل
فجوزوا في باب الضماير الاستتار وضعفها للاختصار واشار الفاعل
فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة شيء ويكون
فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار
ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحد المؤنث الغائبة
اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث
والضمير المرفوع والالم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي
الفعل المضارع المتكلم مطلق سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او
فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب
المذكر نحو تضرب والواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلق سواء
كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل
وسواء كانت مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو اقايم الزيدان لكقولك زيد ضارب وهند ضاربة
والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات
وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما
ينقلبان بالعوامل النصب والجر والضماير لا تتغير حالها الا ان
بتغير عاملها والعامل هنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في الاسم

الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كان ضماير لا يتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في
تضربن والواو في تضربون والالف في تضربا ان لا يتغير فيها اي
الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل
شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير على
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر
المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله
لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او
بالفصل الواقع للغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال
وذكره لفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف
عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل معنويا لامتناع اتصال
اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ
الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب
نحو انني وانك او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه هي لذلك
الضمير صفة جرت على غير من هي له اي على غير صاحبها فانه لو لم
ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما
اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه [illegible]
على ان مع ان الضارب زيد لا عمرو بل المتبادر انه اقرب الى
الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه تنفصل
على خلاف الظاهر ليعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد

والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في
بعض الصور حمل عليه ما لا لبس فيه لاطراد الباب وانما قال
لغير من هي له لانها لو جرت على من هي له كما هو الظاهر يكون مستترا فيه [illegible]
الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك
الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر
مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون
العامل معنويا وما انت قائما مثال كون
العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه
صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة التي جرت
على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب
بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا
في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل
بدليل نحو الزيدون هند ضاربوها هم نحن وروي عن الزمخشري ضاربها نحن
وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة اللبس
فيما لم يثبت الحكم في صورة اللبس بطريق الاولى واذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوعا احترز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء
من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني [illegible]
الفاعلة فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا
احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترز عما اذا تساويا
نحو اعطيتها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني [illegible] احترز عن تقدم
غير الاعرف وبين ما غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الاعرف الذي

هو اعرف على الاخر احترازاً عما اذا كان الاعرف مؤخراً كما
نحو اعطيته اياك فيلزم الانفصال لتعذر المتكلم في نحو الاتصال
ولا يلحقه طعن من اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكي سيبويه
تجويز الاتصال فيه فلك الخيار اي الاختيار في الضمير
الثاني ان شئت اوردته متصلاً نحو اعطيتكه باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا
ونحو ضربنيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الا انه مجرور
بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو
ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل
والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو
اي الضمير الثاني في كل من التقديرين منفصل لانه اما على التقدير
الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر
فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلئلا يلزم تقديم الانقص
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم
يكن احدهما اعرف لكونهما ضميري غائبين ونحو اعطيته اياك مثال
لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار
في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال
كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا
ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي
يجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه

نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو منفصل وان كان متصلا

تقديم م

بالمفعول ورد

١٠٥

بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربنيه واجب الاتصال ففيه
شبه المفعول وان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون
جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل في
الاسماء من رعاية الشبه بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول
لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا
انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا
انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا نحن لولا
انت الى اخرها لكن تغيير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك
الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد
عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات
لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف
بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد
يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت
في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع المجرور وذهب سيبويه الى
ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع
في موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسها واما
عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع
المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى
فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون
الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقه

لولاك

موقع م

مطلق م

تلك الياء لتقي آخره من الكسرة المختصة بالاسم الذي اخت
الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكنه لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب
اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع الفعل عن
تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف
كسر لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضهما وانت مع النون
الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع مع لدن وان واخواتها يعني
ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية
للمحافظة على الحركات البنائية في لدن وعلى السكون في لدن و
بين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب
اللام من النون في المخرج او حملا على اخواتها كما في ليت وبجار
لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخواتها لانعدام مانع في
ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط
وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل
في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار
فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط
بين المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد
العوامل نحو كنت انت الرقيب [illegible] صيغة مرفوع وهو الفصل
للمبتدا او ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابق له اي
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا
المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط

بين كونه اي

بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصح له النعت فادخل فيه
ما يلبس فيه ظاهرا وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا
وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بتوسط
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او
افعل من كذا الالحاقية بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو
افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل
دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال
لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه
عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي
فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فجعله من
الاحرفية وبعض العرب يجعله مبتدا اي يستعمله بحيث
يحكم النحاة بكونه مبتدا اذ الا فالعرب لا تعرف المبتدا والخبر
وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او
منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب
جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت
زيدا هو المنطلق وفي بعض النسخ المتن مبتدا وما بعده خبره
بدون الواو وحق الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ
قبل للتاكيد المتقدم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا
يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع
وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده
بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير الشان اذا كان مذكرا

القصة اذا كان مونثا

رعاية للطافة لان الضمير راجع اليه ومخبر القصة اذا كان مونثا
وتحسن تانيثه اذا كان العمدة فيهما مونثا لتحصل المناسبة بغير ذلك
الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بينه الحقه عن
بجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة سوق
بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية
في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا والقم يلزم
قوله يفسر بالجملة بعده فيه هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض
القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدا
راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير
غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان
لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا
يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان
منفصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله
معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار
الضمير كان مستترا او الا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل
وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل
البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لانه [illegible] حال كونه منصوبا
ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز
اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه
فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل
ان [illegible] بدخل الكلمة [illegible] فيهما حاجة [illegible] التابع الى المفتوحة

اذا خففت

اذا خففت فانه اى حذفه فيه [illegible] الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم
كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد
خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما
[illegible] ان المكسورة في المخففة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة
اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم تجد
عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة
عليها عملا مع انه اجدر به فلم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت
التخفيف اللفظى ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم
حذف الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اى
اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع
اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة
حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة
في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة
الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم من ان
الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق
وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في
الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان
رفعا وذين نصبا وجرا اى ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم
ليكون الضمير [illegible] مرجع وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الآتية
فقوله هى مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مفعولا لكل واحد منها بحال
فرده [illegible] لبعض اللغات ذان وذين في جميع احوال الرفع والنصب

كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم [illegible] ان المثقوبة

المطلوب

والجر وتثنيه قوله يعني ان هذان اسم ان على احد الوجوه وللمونث الواحدة

تا قيل هي الاصل في لغات المونث الواحدة لانها لم يثن منها الا هي

وذي قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يثنى بها وقيل

هما اصلان وللمفعول باصالتهما قدمت على سائرها لفرعيتها وذه بقلب

الالف يا او تا وذه بقلب الالف واما بتغير وصل اليا بها

وته وذهي بوصل اليا بهما ولمثناه اي لمثنى المونث تان في

الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاتها الا تا لكثرة ورودها

على الالسنة ولتوهم بعضهم من اختلاف ذان وذين وتان وتين

انهما باختلاف العوامل انهما معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف

ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان

للمثنى المرفوع وذين وتين للمثنى المنصوب والمجرور ووقوعهما

على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء

فيهما ولجمعهما اي جمع المذكر والمونث اولاء مدا وقصرا اي

ممدودا ومقصورا فاذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحق

اي اسماء الاشارة بعضها من قبل علقا واوائلها على سبيل اللحوق والدخول

بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة

منها وانما هو حرف جيء به لتنبيه على ان المشار اليه قبل التكلم كما

جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قايم وها ان

زيدا قايم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب

وهو الكاف فيثنيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع

والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع

ووقوع الظ

وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربك

وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي

الستة واشتراك خطاب الاثنين فرجعت الا خمسة مفردة

في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمونث

ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الا خمسة لاشتراك جمعيهما وذا

فلانها من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المونث برفع

الستة فيكون الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي

الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى

مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين

وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس

وذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا

الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مونثات

وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن و

تانك وتينك الى تانكن وتينكن واولائك بالمد والقصر واولاك بالقصر

الى اولائكن واولاكن واما ذينك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي

الصحاح لا يقال ذينك فانه خطا ويقال ذا للقريب وذلك

للبعيد وذاك للمتوسط وآخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق

الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه

الكلمات الثلاث مقام الاخرى بين منها لم يجعله في الفرق مذهب

والحالة المعتبرة فقال ويقال ذلك وتلك وتانك وذانك مشددتين

حال كونهما اي النون مشددتين وابو لا الكلام اي بهذه الكلمات

بالالام مل

فانكن وم

واو لاكن م

الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة
اي كلمة ذلك المذكور ايضا واما ناك وذنك وتانك محققين و
اولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد تخفيف حذف حرف الخطاب
منه للقريب واما ثم وهنا بفتح الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح
الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان
الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
واما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره
الموصول اي الموصول اسم المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة
ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته بعينه لا يكون جزءا تاما
ان كان جزء المبتدا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب
اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا او الخبر والفاعل والمفعول
وغيرها وانما قيد كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزء الكل الجزء
تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا
الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير عائد اليه لمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول
فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها
معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل
اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن

ان يعوز بها

١٠٩

ان يتوقف الصلة بها الا يتوقف معرفة الموصول بان يقال
الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد
اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي
ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحي
تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت
الصلة بمعنى اعم بحسب المفهوم ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون
بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره و
اذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون
ضمير الموصول عينها بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة
جملة خبرية او في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعائد ضمير له
غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم
فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت
صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه
جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان
بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى
على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر و
الذين كالالين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء
بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة
اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث
اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي بحذف الياء

والبقاء الكسرة فيها على الياء وفي لغة اللو الحذف الثالث والياء ساكنة وتميز
الذي فيهما لا تنفصل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاز فيهما تنفصل نحو د
السماء ودعا بنا ما ومن ايضا ببعضه فبعض تنفصل وتستوي فيهما المذ
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وأي بمعنى الذي نحو اضرب
ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وأية بمعنى التي نحو اضرب
ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى
بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال
ان عدو بئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي
طويتها [illegible] بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي
صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى
او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي لاسم الموصول الا
اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا
كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله نعم العبد بيت الذي ضربت د
ويقدر الذي ضربته اه اعلم النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار
بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم
فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكره اياها فانهم اذا قالوا
اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي تعبد بانهم طريقة
الاخبار به لابد له من تذكير كثيرة من مسائل النحو وتحقيق النظر
فيها حتى تعلم ان ذلك الاخبار به في اي اسم يصح ولاي
اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت
اي اذا اردت ان تجعل ... جزء الجملة بالذي اي بمنافاة

وذام

آن م

الذي او التي او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان
الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم
مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع
ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان
له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه
المضمر خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته
خبرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا الكلمة
الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما
هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان
له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه
يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك
اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء
اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون
الا اسم الفاعل واسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من
المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون
الفعل الذي تضمنته الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف كنعم
وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا
يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول
ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول حتى
كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد
في جملة سيقوم زيد فانه اذا اتى باسم الفاعل من سيقوم يكون
فائتا حينئذ معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة

الذي هو بعضه الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك
الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا لتعذر الاخبار ومن ثم اي اجل ان
اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي عن ضمير الشان
بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تقديم الجملة بالذي و
تاخير المخبر عنه جزء الوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في
الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز
في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل
ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزام وقوع الضمير صفة او موصوفا
بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل
وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز
في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار
بدون الثوب لانه يودي الى ان يعمل الضمير الذي جعل [illegible] في
موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه
دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب
ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضع
الحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي
لامتناع تقدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير الذي [illegible] في
ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على
الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت
الضمير عايدا الى الموصول لبقي الموصول المبتدا بلا عايد وان جعلته

عايد الى المبتدا

عايد الى المبتدا لبقي الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية
الموصوفة فثمانية اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضرب زيد وما
زائدة فاما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما
فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت
بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من
الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى
شيء امنكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله نعما هي
اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي
ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك
واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب
وموصوفة اما بمفرد نحو قول [illegible] كفى بنا فضلا على من غيرنا حب
النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك فهو [illegible]
الا في التام والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر
واية للمونث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة
فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك
وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو يا ايها الرجل فقيل اي يقع صفة للنداء فلم جعلها للمعرفة التي لا يقع
صفة اصلا واجيب بانه انما لم تقع صفة [illegible] الاصل استفهامية
لان مررت برجل اي رجل رجل عظيم [illegible] يعرف كل احد
فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة
بالاتفاق وحدها ثلاث [illegible] في الاعراب غير [illegible] الموصولات [illegible]

الا في التام والصفة
عدد انواع اي واية كعدد انواع ما الا انها [illegible]
فان ايا واية لا تقعان تامتين [illegible] الا استفهامية والاسم
وتنبيه [illegible] والمخصوصة ابهم [illegible] والموصوفة
يا ايها الرجل [illegible] المراة واعلم [illegible] ابهم
الرجل [illegible] والصفة نحو مررت برجل اي رجل [illegible]

اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعرب لانه التزم
فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فظهر وجه
واو واو الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها كقوله تعالى ثم
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فبني على الضم
اي الذي هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها
لتأكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت
على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما
حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن المؤلف
لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى الذي حذف صدر صلتها لانه
ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني
وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت
وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون
التقدير اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتدأ وما بعده
خبره او بالعكس وجوابه رفع مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف
كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان
معناه اي شيء وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى
اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة والمآل فيهما
واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل
منهما معنى على الاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من
مجموعهما اي شيء وجوابه نصب اي منصوب على انه مفعول الفعل
الاكرام

محذوف كما اذا

محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب
بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ
محذوف ولم يعتبر المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب.
اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي
اللذين هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها بمعنى
المبني الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع
فالمراد به تضجرت وتوجعت وعبر عنه بالمضارع لان المعنى
على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل
رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك
بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم
اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء
الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات
واشباهها ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال امر
لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف
تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد
مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس بما قال
بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على
معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي
القح الخالص ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت
وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر اي الماضي

ولم يقل ما كان معناه الامر او النهي والتبادر ان يكون بحسب
الوضع فلا يرد مثل الف رب اسم فتفقه على التعريف وفعال
اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد
قياس الرضي اسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في
الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا
يأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكان نص
لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا وفعال
حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشيخ
الرضي هو علم ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم الى الان
دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه وفعال حال كونه صفة لمؤنث مثل
يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني لكل واحد من القسمين الاخيرين
مبني لشبهه اي فعال بمعنى الامر عدلا وزنة فانه معدول عن
السبة التي في ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعل للمبالغة
وهذه الصيغة المبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في
فاعل قال الشيخ الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال
معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل
في معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه
فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما البناء
فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال ولها وجوه في كلام طويل فمن
اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان
الربعين من الاعيان انما قال علما للاعيان ليخرج باب فسق وانما قال

للاعيان ليخرج

للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا الكنية
للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم
يقع الا كذلك كقطام علم المؤنث وغلاب كذلك مبني في
استعمال اهل الحجاز لشبهه بفعال بمعنى الامر عدلا وزنة معرب
في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره راء اي الا فعال علما للاعيان
يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون
باعراب الكل نحو حضار علم الكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف
مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر في حرف فيه الراء لانه خف اذ
سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى
باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم
المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه
حكم المصادر وواها في مثل ويه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال
واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا
سازجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع
فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم
او المتعجب وي وح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء
ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يقصد
من نفسه ما يشبه صوت شيء كما اذا قلت غاق فاصدر الا صدار
ما يشبه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه

او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجره او دعائه او غيرهما
كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وقح لا يفيد ان يحكم عليها
وبهذه الالفاظ كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيهما واذا
تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب
وى او عند اناخة البعير نخ او غاق عند صوت
الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات
بل من حيث انها حكاية والمراد بالاصوات ههنا ما كانت
باقية على ما هي عليه من عدم نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا
الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها
في باب الاسماء لاجرائهما مجرائها واخذ ما حكمها وبين مجراها
مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار
كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما
عرفت حكي به صوت اي قصد به الاتيان تشبيها
بصوت شئ كما عرفت في القسم الثالث من الاصوات الغير
المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها
او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المثل درجن البهائم
ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل بعضه وزاد
الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل
التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اي صوت به
الان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند
اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان

ابتداء

ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذا القسمان مع
تعلقها بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم
كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بالغير المركبات
اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب
كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين
وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل
التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الآخر
منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة بحيث
اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل
عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل
العلمية ولا يخفى انه لا يخرج بهذا القيد خمسة عشر ونحوه مع انه
من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط
القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر
هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من
ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن
ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون
بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احد
جزئيه مع الآخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب
احد شطري جعفر مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد
على المحدود وطرد وعكس فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف

هذا بحث المركبات

العطف او بعزه مبنيا اي الجزءان الاول لوقوع آخره وسط
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة
عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت خمسة مع
عشرة ومثل حادي عشر واخواته اي اخوات حادي عشر من ثاني
عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما
اورد مثالين ليعلم ان لا تفاوت في هذا المركب سواء كان
احد جزءيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة
منه وقيل فيه نظر لان الثاني لا يتضمن الحرف لانه لا يراد
حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من
اسماء العدد والعدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه بعد العدد الذي يلي على المشتق منه فان اثنين
مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الواحد
فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات لا لانه على ما ذكرنا
ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك
من مجموع الجزءين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا
فاقتصروا على الاخذ من احد الجزءين اذ في الاخذ من بعض حروف
كل جزء منهما التباس واختاروا الاول ليدل على الاخذ
من اول الامر فاخذوا مثل من احد عشر المتضمن حرف العطف
حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فهو ايضا
متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف
العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له

115

التباس الى ذلك والمعدود لا فرق بينهما الا بذكر الواو
وحذفه الا اثنا عشر واثنتا عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل
يبنى الثاني لتضمنه ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون
والا وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه
ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول على الاوسط
المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح او اعرب
الثاني مع منع الصرف وبناء الاول اي هو في افصح اللغات
وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزءين معا واضافة
الاول الى الثاني مع منع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب
الجزءين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات
جمع الكناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين
بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد
بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بعينه
ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان بعض م
يعبروا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يعرف الكناية بقوله م
كما قال بعض الظروف وبعض تعريفه الا انه تصريح بتفصيل
فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض
المعين فقال الكنايات كم وكذا وبناؤهما لكونها موضوعة وضع
حرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى حرف وحمل الخبرية
عليها ... في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل

والمراد بالكنايات ههنا الكنايات المبنية وهي عبارات عن الفاظ
مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مبهما في كلام متكلم اما لعدم علمه
او لنسيانه او لغرض آخر ... الا لكونه ...
مفسرا في كلام متكلم وانما ذكرت بعضها لكونه موافقا لكذا
[illegible]

عليهما كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبني
ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه
وقد يكون الكناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن
يوم السبت او غيره وكتبت ذيت وذيت كناية عن الكتابة
والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما واقعة موقع الجملة التي
هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء وفيما وقع المفرد
موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلم
قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه
دخلت على اي واي كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين
معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية
فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من
تنوين ولهذا يكتب بعد الياء نون مع التنوين
لم يترك المقام فيها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها اي الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب
على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد وهو من
احد عشر الى تسعة وتسعين مميزها مفرد منصوب جعل مميزها كذلك
لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مجرور تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم
رجال عندي كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاز
لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاز مجموعا لان الكثيرة

عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مشتملا في التصريح بالكثرة جعل
جنسه مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وقد يفصل
بينهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية فتقول كم لك رجل
ضربت وكم من قرية اهلكنا قال الشارح الفصل في الخبرية
كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية لو انفصل جر المميز المضاف
اليه كم واما مميزة كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن
الا ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم
آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم
الاستفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية
تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر
انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير
وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول
الامر وكلاهما اي كلا كلمتي كم كان اوفق لتأنيث الاستفهامية
والخبرية فهو على تأويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية
والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
ثم بين مواقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من
كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا
او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من
حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب
عمل هذا الفعل ومعموله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك

ذلك ه

وكل ما بعده فعل الخ اشارة الى مواضع كونها منصوبين اي كل موضع يكون بعدهما فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره وكانا في محل النصب على حسب ما يقتضيه الفعل من ذلك الفعل يعني ان اقتضى مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت

مفعول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل للمفعول به في المصدر والمفعول فيه وغير ذلك
من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب
المميز في الاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم
ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول
فيه وبالخبرية نحو كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم
سرت وانما جعلت الفعل وشبهه اعم من ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك
كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت
ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه
داخل في قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيله ولم تقدر بعده
فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة
الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت
او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور
بحرف الجر او بالاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف
عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع
لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار
اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر
والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل واشبهه

غير مشتغل

117

غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل
اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم اخوك
وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة
متضمنة الاستفهام واما عند غير سيبويه فهو خبر مقدم على المبتدا
لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك
فكم هنا منصوب على المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار
اشتمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله
الذي هو خبر المبتدا وكذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة
الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط يعني
انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء الا ان كل واحد منها
وهي من وما واي وايا وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط
واذ مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما
اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت
وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته
ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين
فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب
وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب
ومن ياتني فهو مكرم وما تفعلوا من خير تجدوه عند الله
ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فلانه لا يقع
بعدها الا الفعل ولا يصح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية منها
كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يتجر بجار نحو متى

كم درهما ملكت

طينين

فلابد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذ قد يخرج
عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذ القوم زيد واذ قعد عمرو اي
وقت قيام زيد ووقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء او نحو
اثر ح الرضي انا لم نعثر لهذا على شاهد من كلام العرب ولا يلزم
لازم الظرفية بل يقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية
او كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كان
عهدك واما ان فيستاني فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع
في محل الرفع بالخبرية المقدم على تقدير نصبه على الظرفية نحو اني
مجيئك اي اي وقت كان مجيئك فان وقت على تقدير نصبه
بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية واما الوجوه الباقية مثل ايهم ضربت
وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة
فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه ومحله
في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز به
بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يكون بعض الاوجه
الثلثة في كم اضمارها رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية
او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على
الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا التصنيف بما سبق من
اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها عمة فاعدها الرفع
بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب
على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية لكن
ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميز ما هو خبر لكم

فيما سبق فظاهر

١١٨

فيما سبق وكان الالبق ان يخبر بهذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك
واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخر والبيت للفرزدق يهجو
جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ
من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم بحيث انها لكثرة
الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها اي سوء الخلقة واما عدي
حلبت بعلى لتضمنه معنى تفضلت ان كنت كارها لخدمتها مستنكفا
منها فقد مننت على كثرة منن واختار من انواع خدمتها الحلب لانه
قد من المواشي وهي ابلغ في الذم حيث خدمت الا اناس والعشار
جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها
ابعد من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة و
ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماتك
وخالاتك فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق كثير
من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا قدرت
المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على
التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحح توصيفه بقوله لك وخبره
قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة
في موضع النصب لان الواقع بعدها مسلط الظرفية او المصدرية
واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها واذا خفضت
خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم كانت او خبرية في
مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة

الفعل

مسلط عليهما

نصبهما

استفهامية

على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته لقطع من
الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او
اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك
فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن مرات
بعد العلم بوقوعه او اخبر بها فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة
للمرات فمعنى كم ضربت اي كم مرة او مرة ضربت او اي ضرباتك اي كم
ضربة او ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين انه اذا كان في المصدر للتنويع فقط فاذا كان للعدد
فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان والدال عليه الالفاظ الموضوعة
للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى
هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف
المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف
فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع
عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان نسيه
نسيا اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت المضاف
اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى
حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه
واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما شابههما من الظروف
المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف

او ضربة

المبنية الظروف

منها ما

المراد بالغايات الكلام انتهى الكلام لان الكلام ينتهي المضاف اليه

دون

١١٦

دون و ولا خلف لقياس عليها مامعنا ويجوز في هذه الظروف على قلة ان
يعوض التنوين عن المضاف اليه فيعرب قال فساغ لي الشراب وكنت
قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى
الاضافة والمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاول اصح
واجري مجريه اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير
لحذف المضاف اليه البناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف
لشبهها بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا تحذف منهما المضاف اليه
الا بعدما وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال
غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظرف حسب لشبهها بالغاية لكثرة
الاستعمال وعدم تعرفهما بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث
للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف الا الى الجملة اسمية
كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات ونحو اما ترى حيث سهيل
طالعا فحيث فيه يضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى
مكان سهيل طالعا نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على
الضم كالغايات لانها غاية الاضافة الى الجملة في الحقيقة مضافة الى المصدر
الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا
اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها
ومع الاضافة الى المفرد وبعد تجويز بعضهم زوال علة البناء وهي الاضافة الى الجملة
لا الكسر لغلبة على البناء لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف
المبنية اذ للزمان ماضية كانت او مستقبلة وانما بنيت لما ذكرنا في حيث [illegible]

والمضاف الى الجملة صح

١٣٠

المستقبل كان ه

اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان دخلت على
الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة
المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد
المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب والاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت
الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر فى كتاب الله العزيز استعمالها
لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل فى الماضى كما فى قوله
تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى
اذا جعله نارا وفيها اى فى اذا معنى الشرط غالبا وهو ترتب مضمون
جملة على اخرى فتقتضى حرف الشرط تنبيها على الاخرى سببا لما قلنا
اى لكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا الفعل بعدها اى بعد اذا
الفصل الشرط وجود الاسم بعدها على الوجه الغير المختار بعدم اشتمالها
فى الشرط مثل ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط
يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم فجئه يفجأه بالضم والمد اذا لقيه
وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا
الشرطية والمراد بلزوم المبتدا الغلبة والكثرة بعدها فلا ينافى
ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير
نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع واقف والاظهر فى عامل الظرف
والعامل فيها اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر وقد استغنى عن اظهاره
لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية فان مفاجاة السبع
مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف على جملة
اى خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف

السبع کاه

السبع كما هو مذهب الزجاج او فاذا هذه زمانية او مكانية وقوف
السبع وذهب المبرد فانها حينئذ مكانية وقولنا زمان وقوف
السبع او مكانه مفعول به لفاجات لا مفعول فيه والا لم يبق اذا
ظرفية بل تغيرت حينئذ بل المفعول به محذوف فاجات فى زمان وقوف
السبع او مكانه اياه اى السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك
اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد تستعمل لمجرد عن معنى
الظرفية نحو اذ يقوم زيد اذ يقعد عمرو وقد سبقت الاشارة اليه ومنها
اى من الظروف المبنية اذ للماضى وبناؤها لما مر فى حيث
الكون وضعها وضع الحروف وقد تجى للمستقبل كقوله تعالى فسوف
يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية
والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها
بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجى للمفاجاة
نحو خرجت فاذ زيد قائم ولفظة بينا لم يذكره المصنف ومنها
اين وانى فهما للمكان استفهاما او شرطا اى حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد
واين تجلس اجلس وانى زيد وانى تجلس اجلس وانى زيد بمعنى
كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى
الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها
ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان تختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال
ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص

واين تكن اكن

بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما الضم ومنها كيف
الكاينة للحال استفهاما اى حال شى وصفته فالمراد بالحال صفة
الشى لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل
فكيف مما يجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف
زيد اى على اى حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف عند
البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى حالة تجلس اجلس وبلا ما
عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو
فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت
فهو فى محل النصب على الحالية على اى حال جئت اراكبا او ماشيا
ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما مذ ومنذ
حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل
المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم
رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى مذ ومنذ المفرد اى
الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو
ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته
هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لم يحكم
عليهما بانه اول المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا
اشيا فالمثنى او المجموع اذا وقع اول المدة يكون فى حكم المفرد
المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني
فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا
لانه لا فايدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان الغرض

اذن

١٢١

وقت ما او زمان مدة الفصل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع
المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان
الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدد يستغرق
جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شى نحو ما رايته مذ يومان اى جميع
اجزاء مدة زمان عدم رؤيتى يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع
بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت
مذ ذهبت او ان اى ما كانت على هذه الصورة مشتغلة كانت
او مخففة نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان ذهبت او جملة
الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما
زمان مضاف اى الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فيكون
التقدير فيما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس
فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسم مبتدا لانهما معرفتان
لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة
وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده وقيل قال الزجاج فانهما عنده
خبر المبتدا اى فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير
جايز ولو سلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما اسمان صريحان لا
ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما
كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا فى تركيبهم ومنها
اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح
اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون ولدن بضم وسكون الدال وكسر النون

ماخرجت مذ

والمبتدا اما بسيط او مركب ... انه يلزم ان يكون
المبتدا ... مع

ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال ولدن بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليهما وكلها بمعنى عند ولكن الفرق بينهما انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ويكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه اكثر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا بضم الطاء المشددة والمخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او زمانه الماضي المنفي وقوعه شيء حيث يستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناؤه المخففة لوضعه وضع الحرف وبناء الشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملت اختها عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي وقوع الشيء يستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل

وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين بمعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة اي الى الجملة واذ اي كلمة اذ المضافة اي الجملة يجوز بناؤها لكن بنائها عن المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للتخفيف نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ بجملة قرئ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقا للاعراب ولا يجب الاكتساب المضاف الى المبني بناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير اذا كان مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا الباب بيان المعرفة والنكرة عرف من الاسم المعرفة ما اي اسم وضع جزئي او كلي لشيء اي لمشخص معين اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فان شيء معين بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل المعرفة والنكرة وقوله بعينه خرج النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء وشرع في ترتيبها في الذكر اي ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار ادراكها فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع

لفظا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم
الا الواحد بخصوصه دون القدر المشترك فيعقل ذلك المشترك آلة للوضع
لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام
الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته بخصوصه كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذه
اللفظة بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع
لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة و
الموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة
مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع
له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا ما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا
معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ بازاء كل واحد من افراده
كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك
الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا
المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية
والجنسية والاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام ليدخل فيه
اللام الزائدة بين اللفظ والمبهم نحو ليس من ابر امصيام في امسفر بل هو
فلا تعد داخلة قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء او كونه
قصدهم رجل اذا اريد معين بخلاف رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره النحويون

ما عرفوا

١٢٤

رجوعا الى ذي اللام اذ هو مثل يا رجل يا ايها الرجل اليه دليل المضاف
الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة
الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا بالنسبة الى
الاربع الاول فان المنادى لا يضاف فلا يتجه ما قيل كان عليه ان يقول الى ذي اللام
لا المعرف ليدخل فيه المضاف الى المعرف به مثل غلام الرجل والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى
عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه
فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنوية فعولة بمعنى مفعول مطلق اضافة معنى يعني هم
بحذف مضاف احترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية
فانها لا تفيد تعريفا ولا سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف
الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغني عن التعريف
فتعين العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه قصد به
بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح
او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او
جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد
معين لغلبة الاستعمال فيه وحضرة التعريف لان غلبة الاستعمال
المستعملين بحيث خص العلم الغالب بفرد معين لغلبة الاستعمال فيه
بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هو لاء المستعملين وضعوا
له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع
لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به
عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد لئلا يخرج عنه الاعلام المشتركة كما ذكر
لا دلالة لوضع واحد منهم

اي ترتيب النوع المعارف في الاعرفية ترتيب بهذه المذكور [illegible]
على ترتيب ايضا فيما يكون غير هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف
المعارف فيما بينها عند المخاطب من حيث انها [illegible] المضمر المتكلم
لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما
لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا
قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له [illegible]
الاعرفية الا كون المعرفة العلم اللبس ثم المضمر الغائب ولم
يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب اذ وقع منهما [illegible]
على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان [illegible] المعارف [illegible]
بين اصنافها الا المضاف للاعلام فان فيه تفاوتا باعتبار
المضاف اليه ولهذا ما ارتبت النسبة بين انواعها بعد ما
بين النوع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره [illegible]
سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء [illegible]
اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلوم المعهودة من حيث هو كذلك
فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة اسماء العدد وانما افردها بالذكر لان لها احكاما
ليست لغيرها [illegible] ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء
منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة الاشياء اي المعدودات
واحادها كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن
واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم [illegible] الالفاظ
بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية [illegible]

المقابل

اسماء العدد [illegible]

١٢٤

اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة
فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان
موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن
معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر
من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف
لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان [illegible]
[illegible] معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين [illegible]
[illegible] من حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط
اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها [illegible]
[illegible] كواحدة واثنتان [illegible] الى عشر [illegible]
[illegible] او بالجمع كثلاث والوف وعشرين او بالتركيب [illegible]
[illegible] او بالعطف كخمسة وعشرين [illegible]
[illegible] اي عشرة ومائة والف [illegible]
مفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في المفرد المذكر [illegible] واحدة واثنتان
وثنتان في المفرد المؤنث [illegible] على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلاثة
الى عشرة بالتاء [illegible] جماعة المذكر [illegible] نحو ثلاثة رجال الى
عشرة رجال وثلاث الى عشر بدونها في المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
نحو ثلاث نسوة وعشر نسوة ولم يعكس الامر بالعكس لكون المذكر اسبق [illegible]
اذا جاوزت العشرة احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى
عشرة واثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل
[illegible]

بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى
احدى للتخفيف والقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا
ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة بالقاء الجزء
الاول فيهما لا قبل التركيب وتذكيرا في المذكر لانه اجتمع
التاءان في شيئين هما جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احد
عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين والغاء التركيب
في احد عشر واثنا عشر محمول على التذكير في ثلثة عشر والى ثمانية
بدل من تمام الكلمة فلم تتحقق التانيث في الجزء الاول لحكمنا عليه بانه حسن
وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على مثال الواحد
تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر بما عرفت
وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وتحقق عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرز الفرق
اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة و
في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها اي اللغة الفصحى
لان السكون هنا اخف من الفتح والقول عشرون واخواتها بكسر الشين الا انه
منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعول به الفعل
وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث
من غير فرق وهي عقود تسعة والقول فيما زاد على كل عقد من تلك
العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون
في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة هنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة

بحاله م

لفظ ما تقدم

ابن كمال ادحال

١٢٥

لفظ ما تقدم صح

بعينه فلذلك لم يقر جميعه في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما
بما عداهما فقال ثم بالعطف في تلك العقود على الزائد عليهما كما بنا
ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فنقول
اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث
ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة
وتسعين بل الى تسع وتسعين والقول فيما زاد على تسعة وتسعين
والالف في الواحد مائة والفان في التثنية فيهما اي في المذكر
والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
والى ما عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما
على الزائد حال كونه اي الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد
من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان
واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا
احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة
ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وثنتان وعشرون امرأة او
مائة وتسعة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذلك الحال في تثنية المائة والالف
وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما
ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء حملا على الاعداد المركبة
على الفتح ثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء
المركب التركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء فتح
النون لانها اذا حذفت فالوجه ابقاء الكسرة كما في

الياء

ايا عطف م

اذا حذفت الياء لان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فقد جبر زائده
استثقالا فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها
ليدل على الياء المحذوفة وكسر الفتح اولى لتوافق اخواته لانها
مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد
شرع في بيان حال مميزها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين
كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض
اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا
فلانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر المميز بالاضافة للتخفيف لما فيه من حذف
التنوين والنون [illegible] واما كونه مجموعا فليطابق العدد [illegible]
[illegible] استثنى من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا المائة بين مميز [illegible]
ثلث واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان
[illegible] جمعين المائة اما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والاخر
جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع
المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا
يلي التمييز المجموع بالالف والتاء [illegible]
المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد [illegible]
اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب
مفرد اما النصب في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم البقاء
معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة
نون الجمع واما في ما عدا فلانهم كرهوا ان يجعلوا ثلثة اسماء كالاسم
الواحد ولا بد على حذف عشرك لان المضاف اليه فيه [illegible]

١٢٧

العدد [illegible] امتزاج ذلك المميز بلزم صيرورة ثلثة اشياء
[illegible] جوزوا ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء
[illegible] امرأة واما افراده فلانه [illegible] منصوب [illegible]
افراده ليكون [illegible] قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما
[illegible] اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال
جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض [illegible] رجل
ثلث الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل والفا رجل
مخفوض مفرد اما لما كانت مائة والف من اصول العدد [illegible]
ان يكون مميزهما على طبق مميز [illegible] لما كانت الاحاد [illegible]
[illegible] من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها [illegible]
[illegible] الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة [illegible]
للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا
كلفظ الشخص اذا عبرت به عن المؤنث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر
فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث [illegible]
ثلثة اشخص [illegible] اعتبارا باللفظ وهو الاكثر [illegible]
[illegible] ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد [illegible]
والواحدة والاثنان والاثنتان [illegible] بمميز [illegible]
مع مميزه [illegible] واحد رجل ولا اثنا [illegible] رجلين بل
يذكرون ما يصح ان يكون مميزا [illegible] ذكر المميز [illegible] الدال
بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية [illegible]

الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى اي رجل
ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
الجنس والاثنينية فبذكرهما استغنى عن المميز فان قلت
ان تمييز الواحد متعين عنه لكنه لا يسلم ان تمييز الاثنين كذلك
اذا كان مميزه مثنى نعني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا اعني
اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في تمييز ما فوق الاثنين [illegible]
ان يعبر عما لم يتيسر الجمع فيه بما هو اقرب اليها وهو الاثنينية [illegible]
الى يعني الكلام انه لا يقال واحد ولا اثنان استغناء [illegible]
التمييز اي لجواز حروف المصورة بهيئة الخاصة [illegible]
الافراد به اعني التنوين او علامة التثنية على حرف [illegible]
فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد [illegible]
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين [illegible]
فاختاروا الحوق العلامة التي هي اخف عن ذكرهما [illegible]
ان رجلان اخف من اثنا رجال وذلك الاستغناء [illegible]
لافادته اي افادة لفظ الجنس المقصود اي التنصيص [illegible]
والتصريح به الذي هو مقصود بذلك التنصيص والتصريح بالعدد [illegible]
بذكر اسم العدد فلما افاد ذلك غير التنصيص [illegible]
افاده عن ذكر العدد عليحدة وتقول في المفرد من المتعدد [illegible]
الواحد من المتعدد باعتبار تغيره اي بسبب اعتبار تغيره [illegible]
تغيره وذلك اكثر وعدا النقص ازيد عليه بواحد الثاني في
المذكر فقول الثاني تقول بهذا القول وذلك القول [illegible]

ولكن مع

باعتبار

١٢٧

باعتبار تغيره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد صيره
بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد
عدد حتى يكون الواحد صيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا
القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث
اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما
فوق العشرة او فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول
في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير
الاول والثاني اي اول من وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والا
ولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير
والحاصل ان الواحد والواحدة لا يحالان على المرتبة بل منهما
الاول والاولى لعلمه لا لانه عليهما وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي
عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث الثاني اسم الفاعل من العدد
سواء كان بمعنى التصيير او لا حكم بما ان الفاعلين في التذكير والتأنيث
فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من
المركب المعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين المؤنث في
المركب وتذكيرهما المذكر نحو الثالث عشر والحادي عشر الاسمين لانه
لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلث عشر رجلا فانه للجمع
وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
[illegible] اي من [illegible] اختلاف الاعتبارين تغيره واعتبار حاله
اختلف اضافتهما فالاختلاف اضافتهما قبل في الاول الى

ولكن كذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع
عشر والتاسعة عشرة والاثنان حكم صحيح

تذكرهما

العبارة

في المفرد من المتعدد المؤول باعتبار تغيره ثالث اثني عشر بالاضافة
الى الاسم المتفق بدرجة اي تصير بعدما الاثنين ثلثة
بالتخفيف اي تصير الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد
من المتعدد وباعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة او خامس خمسة بالاضافة
الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي اكثر منه لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة [illegible]
يجوز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك [illegible]
وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة
الاول الى المركب [illegible] اي واحد من احد عشر
درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز التسعة كما عرفت
في اداء هذا المعنى حادي عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول
استغناء عنه بذكره في المركب الثاني ويجيز ان تقول اي [illegible]
[illegible] فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب
الموجب للبناء وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء
فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب
العدد لاحتياجه الى ذكر التذكير والتانيث
المذكر لاصالته واخر [illegible] تعريف المؤنث
المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث
اي ملفوظة سواء كانت تلك العلامة حقيقة كامراة
او مقدرة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث

بحث المذكر والمؤنث

١٢٨

في حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات
السماعية او مقدرة اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كما في دار ونعل
وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي الاسم الذي ليس
فيه المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة
كحبلى او ممدودة كحمراء وقد زاد بعضهم الياء في نحو
ذي وزعم انها للتانيث وليس كذلك لجواز ان يكون صيغة
موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي
ما بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل
وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ما ليس بحقيقي
اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ
لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث
في معناه كظلمة فقال للمؤنث اللفظي حقيقة وحين يقال
للمؤنث اللفظي [illegible] فان تاء التانيث فيهما مقدرة بدليل تصغيرها
[illegible] ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لعلمه
واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا
حقيقيا كان او لفظيا ظاهرا او مضمرا اي فذلك الفعل متلبس
بالتاء وجوبا [illegible] الفاعل من اول الامر الا اذا كان
مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه ح لك الاختيار في [illegible]
[illegible] هذا [illegible] في ظاهر غير الحقيقي بالخيار نحو
[illegible] من هذه القاعدة فلك ان تقول في [illegible]

طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون
التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لا الى لفظ
من الاشعار به بخلاف معزه الشمس فيه بالشبه بيانيه
التاء حين ضمير البيه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث
اللفظي يفسر بمثبته قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان
يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل الغير لكلا يحتاج الى
تقول فيها بلا فصل لكان احسن استيفاء الاحكام جميع
فهي صورة الفصل بهم اليه لك الخيار في الحاق التاء بالفعل
وتركه فتقول حضرت القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع
اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منفصلا عما يتلبث
المذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع المكسر
فان الحاق التاء وضمير الجمع غير واجب نحو الرجال [illegible] او جاءوا
[illegible] غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم [illegible]
يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت [illegible]
كانت واحدة مؤنثا نحو اذا جاءت [illegible] المؤمنات او [illegible]
نحو جاءت الرجال حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقي فانت بالخيار
[illegible] التانيث [illegible] ان شئت ذكرتها نحو جاءت الرجال
وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر
السالم فانهم اذا جعلوا اسما فان ضمير هم الواو لا غير فيقال الزيدون
جاءوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن [illegible]

وحضر القاضي امراة صح

بالنداء

١٢٩

بالنداء الساكنة فعلت مؤنث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت
وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو ولكونها موضوعة لهذا النوع من جمع
والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث
وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه
جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مفردا بتاء
التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع
المؤنث فظ لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر
غير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فرجع
مفرد فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح
الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت
لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء
اذ الاناث لنقصان عقولهن تجرين مجرى غير العقلاء والمثنى
ما لحق اخره اي اخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد حوله
نون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا
على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بقوله المراد
المستغني من هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح
ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر
لتمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة المثنى وخفة الفتحة ونون
موضوعة عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات
في صورة الرفع وفي فتحة ما قبل الالف التي في الحكم الفتحتين

وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او السلامة وحده او مع اللحوق على
انه مثنى باستعماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك
لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح
ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون
دلالتها هو اسقط هذين الامرين على ان تعرا اي مع مفرده مثل اي في
العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده
باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما و
نوادره بقوله مثله بما لمقر في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله
من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فايدة لحوق هذه الحروف بالاسم
المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا
يثنى قرء ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان
على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا منتقض بالابوين للاب
والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام وكذلك ثني القمر باعتبار معنيين هما
ادعاء لقوة التناسب بينهما تأويل الاسم بمعنى المسمى به ليحصل
مفهوم يتناولهما فيصح ان يثنى باعتباره فيكون معنى الابوين
المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليصح مثل هذا التأويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء الاتحاد
للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى
لتحصيل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلت التسمية في مثل هذا
اعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظ بينهما و

[illegible]

بينهما

فليعتبر صح

الذي اختلف

الذي اختلف فيه والحق اختيار عدم جوازه ولهذا الاعتبار
صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا
كان علما لكثيرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا
صار علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يجمع ورده بعضهم
وقال الاولى ان يبقى الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة تكفي تثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء
الاجناس وعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية
قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في
بعض المواد لا يتطرق اليه التغير اراد المص ان يبين حكم ما
يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فا
لمقصور اي الاسم المقصور وهو ما آخره الف مفردة لازمة وسمي
مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات هو ذا لمقصر
المحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان
كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى
اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف
فصاعدا من رباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا
اعتبار الاصل حقيقة او حكما وخصا لثلاثي بخلاف ما فوقه حيث
لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان
الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل
او عن همزة وقد امل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان
على اربعة او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبار

يثنى

التغير

او فيها اصلية كانت الالف صح

او كان للالحاق او للتأنيث صح

الاصل فيها اصلها اليا وحقيقة او حكي وتخفيفا في ما زاد وعلي المنزل الحرف

والاسم المهدود ان كانت همزته اصلية اي غير زايدة ولا منقلبة

من اصلية او زايدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقرا وقرايان

القاف وتشديد الرا وكذا الغراة او للتمسك من قرا اذا تنسك

وحكي ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت

الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمرا وحمراوان

اصلها كان حمرا بالالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث

قلبت واوا نحو حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس

الالف فينبغي ان لا يقع بين الالفين فجعلت الثانية الغير اصلية

الواو اقرب الى الهمزة من اليا وثقلها ولهذا قلبت الواو همزة

في مثل اقتت واصله وقتت واجوه وربما صححت فقيل حمرايان

وحكي المبرد عن المازني قلبها يا نحو حمرايان والا عرف قلبها واوا

والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا تانيث بان تكون

لحاق كعلبا فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او

يا اصلية ككسا ورداء فان اصلهما كسو وردي فالوجهان

المذكوران جايزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان

الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو ويا ملحقة بالاصل وفي

الاخرى عن اصلية فتشبهت بهمزة قرا فتثبت في الصورتين كما

في قراوان وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين

ليست باصلية فتشابهت بهمزة حمرا فانقلبت مثلها واوا وفي

الترجمة الزنجانية الشريف تفسيره ان لا يلزم من هذه العبارة انه لا يجوز ان

بقال في زاد

يقال في زادوا الاردوان بالهمزة ورداوان بالواو ولكن

المشهور رداوان بالواو فكان ينبغي ان يقول المصنف والا فالوجهان

بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل

لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنه قلد

نصيحتها كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فانه قد

نا فيهما انها اجاهم بالشبهة عن او وقع في شرح الرضي من انه تقلب

المبدلة من اصل يا او هذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او يا

ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة

اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها

والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء

التانيث التي فيها ان لا يحذف عن اخر المثنى كنخلتان وثمرتان

في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتهما

فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان لكل واحد من

الخصيين والاليين لما اشتد اتصاله بالاخرى بحيث لا يمكن

الانقطاع بينهما صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع

في حشوه وقيل خصى واليتان مستعملان وهما لغتان في

خصية واليه وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف

التنوين قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد

للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة

بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة ولهذا اتى

في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة

اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف
مادة المفرد والذي هو الاسم الدال على واحد من تلك الآحاد
حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغير ما بحسب الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله
مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير
ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة
لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء
فتتغير الكلمة بهذه الزيادة الى صفة اخرى وقوله ما دل على آحاد
جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانهما وان
لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط
ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف
مفردة خرجت اسماء الاجناس فانه لا يقصد بها نفس الجنس
لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله
بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرجت اسماء
الجموع والعدد ونحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو
ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس و
الثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع
والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا
بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو
جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام

كون الكلام

كون الكلم اسم جمع ايضا وهو انما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان
الاخفش قال جمع اسماء المجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل
وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر
وتمرة ونخل ونخلة واما اسم الجنس او جمع لا واحد له من لفظه كابل
وغنم فليس بجمع بالاتفاق وجمع فلك مما الجمع والواحد فيه متحد
بالصورة وجمع لصدق الحد عليه فان التغير المأخوذ اعم من ان
يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير بضمة فلك اذا كان
مفردا كضمة قفل واذا كان جمعا كضمة اسد وهو اي الجمع نوعان
صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون مذكرا وتارة مؤنثا
فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها
في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون
عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة
ليعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة قبلها ذلك اللحوق
او اللاحق فقط او مع اللحوق على ان معناه اي مع مفرده والواو
من حيث معناه اكثر منه ولم يشتغل من حيث الكيفية بما ذكر في الحاشية
فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل
عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه
اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما في قولهم فلان افقر من
الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة
كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قا
ضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها

بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياء ثم سقطت لا
لتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه
الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا
ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ليدل
ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين
في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع التصحيح المذكر يعني شرط جمعه
جمعه ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى الصفة
فيه فقد كونه علما اي كونه مذكرا علما لعاقل من حيث مسماه ولا بد من
لفظ فانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء
الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف
للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد
نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون خاليا من
التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو
والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون
بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه ورقاء وسلمى اي
رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التأنيث
هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون اتفاقا

لان المدود

لان الممدود تقلب واوا فيبقى صورة علامة التأنيث و
المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي
شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة
من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له
شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان
لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو
في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة افعل والمؤنث فعلاء مثل احمر وحمراء للفرق بينه
وبين افعل التفضيل كالافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في
افعل التفضيل كامل له لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان
لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك
الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث
على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق
بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة
اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لان الفرق فيه بالتاء وعدمها والشرط
الرابع ان لا يكون الاسم مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة
بناء بل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح
وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا
مختصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا فيه مثل جرحى او
صبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم مذكرا متلبسا بتاء التأنيث
كعلامة

[illegible]

مثل علامة كراهية اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث
والوحدة فثبت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة
فانه كما في التثنية وقد سنة نحو سنين بكسر السين جمع سنة
بفتحها وارضين بفتحها بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض
بسكونها والحكم شبه وذ بها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها
علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء الخ
قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله والحق بعضها
على الشذوذ منها اولو عليين وامثاله فمن اراد التفصيل فليرجع
اليه المونث اي الجمع الصحيح المونث ما لحق اي جمع لحق آخره اي
آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط جمع الصحيح المونث ان كان
مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر
ذلك المفرد جمع بالواو والنون ليلا يلزم مزية الفرع على الاصل
وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون
اي فشرط صحة جمعه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض فلا
يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض حائضات [illegible]
لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم
يكن المونث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير
اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح
الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المونثة بلا علامة
كدار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع
بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسماوات والكائنات وذلك

لكن هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير
ما اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه والامور الداخلة فيه كما هو
المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف
الخارجة [illegible] وايضا المتبادر من تغيره وتغير يكون لحصول الجمعية فلا
ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه لزم بعد حصول الجمعية
واما التغيير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من
حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يجب
ان يحمل عليها الا انها [illegible] المقيدة للعموم في قوله يتغير ما سوى الكلمات وذلك
التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك وهو جمع القلة
وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن
افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع
يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى
البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح
مذكرا كالمسلمين او مؤنثا كالمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما
اي جمع السلامة يطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما وما عداه اي عدا ذلك المذكور من الاوزان جمع كثرة يطلق على ما فوق
العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر [illegible] وذلك
الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء [illegible] وجوه [illegible] المصدر اسم الحدث يعني
بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لم يصدر
كالطول والقصر الجاري على الفعل المراد جريانه على الفعل انه يقع
بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده كجلست

ولجمع الصحيح ح

والمثنى ح

جلوساً وجلسةً وجلسةً قتل القادر ردية والعالمية وذو بلياً او دخ
له علم لينتقى الفعل منه لا يكون مصدراً وان كان الاجزاء
مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي
ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما تبين في كتب التصريف و
في غيره اي غير من الثلاثي المجرد يعني ثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد
فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما صيغ على افعل فمصدره على الافعال
وكل ما صيغ على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا
واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل
المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب
زيد عمرا امس او حال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا
نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لما بينه
تنشق منهما لا باعتبار المشابهة لم يشترط فيه الزمان كما في الفاعل
والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط
بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا ينبغي حكمه واما
تقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وهي
مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا اضمار
معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاختلف
المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم حينئذ التثنية والجمع نظرا الى
المصدر والفاعل كما كان غيبة الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى
الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها المحذور
بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم

الاستتار فانه

الاستتار فانه اذا كان باضمار لا يكون مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا
فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي
زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا فيه
ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى الفاعل غير ماخوذة
في مفهومه فلا يتوقف تصوره على تصور فاعله بخلاف الفعل واسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله
منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى و
لولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل
نحو اعجبني ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب
واما اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند
عمله مقدر بان مع الفعل وكما لا يدخل لام التعريف على ان مع
الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك
على قلة نظرا الى […] بين […] وبين المصدر […] لم يأت في القرآن
من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل جاء
عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء وان كان المصدر
مفعولا مطلقا مظهرا فان غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل
من غير نحو […] ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع
وجود القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا
زيدا او محذوفا في غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر
مفعولا ثابتا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما

مطلقا لازم

نحو سقياك وشكر الله وحمد الله نوحبان اى فنجوز وجبان على العوض
للاصالة وعمل المصدر للمبنا به وجنس عمل المصدر للمصدر به وعمله العدلية
ففى قوله نوحبان وجبان واطا نفصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن
مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل
المصدر لان عمل المصدر فى قسم الاول اكثر واظهر طوا فوت عن العقبين
توهم تعلقه بالعقبين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق
من فعل اى حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به
اى الذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام بها الفعل لكان اولى
ما جمل اخره بذكر لفظة ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى
بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به بعد ان لا يكون الكلمة
قال المصنف فى شرحه قوله ما اشتق من فعل جنس يدخل فيه المحدود وغيره
من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما
عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت
هذا ان اسم التفضيل داخل فى جميع الذى حكم عليه بانه ليس لمن قام الحق
ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به قام بمعنى الموضوع له من غير زيادة
نقصان علوم الى اصل الفعل بمعنى اخر كان زيادة فيه ودرجة الاسم
لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام
الفعل مع زيادة فيقول لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل فخالف اكثر الشارحين

المصدر استندا

المصدر استندا اخرج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما استندا
اخراج صفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل
لاسم التفضيل ولم ينتبهوا ان الاشتقاق يتضمن معنى الوضع كما علمت
فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة فخذه فنبه
ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف والسعد ان
يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصره وجعل
احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل
كضارب وقاتل وما بنى وكل ما اشتق من المصدر والثلاثى المجرد لمن
قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل هو صفة مشبهة او
افعل التفضيل او صيغة المبالغة نحو حسن واحسن وضراب وصيغته
اى صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثى على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا
مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع
المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة فى موضع حرف المضارعة سواء
كان حرف المضارعة مضموما او لا مع كسر ما قبل الاخر ان لم يكن
فى ما قبل اخر المضارع كسر كما فى تفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدحرج
فجاء وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فجاء
موضع الحرف المضارعة المفتوحة ولو اتيتم متفاعل موضع مستغفر
لكان مثال الكسر الغير الواقع فى اخر المضارع ايضا مذكورا الكان يكون
لكل من قسمى الميم مثال كذا يكون لكل من قسمى الكسر ايضا
مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون
هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول

وترجمة الشريف بامعناه ان صيغة اسم الفاعل

متعامه

واحد فهو ايضا متعد الى واحد وان كان الى اثنين فهو ايضا
متعد الى اثنين وكان فعله متعد الى الظرف والحال والمصدر
والمفعول له والمفعول فيه وسائر الفضلات كذلك متعد الى
هو ايضا بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال
كونه متلبسا بشرط اي بشرط عمله بمعنى هو زمان الحال
او الاستقبال فلا اضافة ان بيان المعنيان وانما اشترط احدهما لان
عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب
غلامه الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون
تحقيقيا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
باسط هو هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان
تقدر المتكلم باسم الفاعل بمعنى الماضي كانه موجود
في ذلك الزمان او تقدير ذلك الزمان كانه موجود الآن
وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على الذي
وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوي فيه
جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه
جاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا غلامه
او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام
او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام
والنفي بالفعل اولى واذا وليهما اشتبه للفعل نحو اقائم الزيدان
وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي
للماضي اي للزمان الماضي بالاستقبال او في ضمن الاستمرار وان

عمرو او

اقائم زيد ام

ذكر مفعوله وجب

ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد
ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب
اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقديره اضافة ليست
اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد والجواب
عنه ما مر فان كان اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اليه اسم الفاعل
فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب بأعطى المقدر فانه لما
قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان
دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع الازمنة
في عمله تقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة
عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام
عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغير صيغته الى صيغة اخرى
فخرج من حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب
وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر
بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل والاشتراط بما يشترط به
عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم
الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ

اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثلا اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد
ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او مررت بزيد الضراب عمرا
الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات
من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع للمبالغة
وكذلك المجموع منهما مثلهما كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل
اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة
المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول
الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا
ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله
بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها
واجب ورفع التعريف تخفيفا لمعموله للحذف اى يجوز حذفها
لوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطوله لها بها
كقراءة من قرأ المقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التنكير نحو انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب
فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة انما
لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث ليكون نوعا
لمن وقع الفعل عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه
فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتبرنا
فائدته من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع امور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج عنه
المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سوا

والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس

ورفع لتفضيل

ورفع لتفضيل الفاعل او المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف
بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول مع تنوع على من وقع
عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة مفعول كمضروب
ومن غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر كمخرج
لفظا وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء او امره اى شانه وحاله كامر
فى العمل اى عمل الفعل المبنى للمفعول والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الامرين
والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كما مر فى اسم الفاعل اى مثل شانه
وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما
يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر بقى على نصبه نحو
زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن
او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى
وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترز عن اسم الفاعل
واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى
الحدوث احترز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن
قام به على الحدوث فان اسم الفاعل لا الصفة المشبهة واللازم اعم من
ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من
رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم
الحاء اى صار الرحم طبيعة له كالكريم يعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج
منه نحو ضامر وطالق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لها
الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف

الوجهي مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو بوزن
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء من صيغتها على هذا الوزن
قطعا على حيث السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه وهو
منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف
اي مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها بصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها
لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه ونحو
كحسن وصعب وشديد ويعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان
لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد
فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة
عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها اقساما
وبيان حكم كل قسم وسمي كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه وكيف
عنوان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من
التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما
اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب
الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول صفة المشبهة في كل واحد منها
اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب اخرى ومجرور
اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة
من ضرب الاقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام
الستة الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية
الصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول

في المعمول المعرفة

في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة
عند البعض فيبقى وقال
وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة
اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن
امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
عليه او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة
فانه هذه التراكيب ثلاثة اي ثلاثة من الامثلة المقصودة ذكرها
لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا
وجرا وكذلك اي مثل هذه التراكيب في كونه امثلة ثلاثة حسن
الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو
ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة الحسن وجهه بدخال اللام على
الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره
بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه
شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه
بالوجوه الثلاثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة
الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان
مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان تسعة واحدة منها مختلف
فيه وسائر الاقسام [illegible] بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين
منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان

الكوفيون بالمعرفة على التمييز لانهم يجوزون [illegible] معرفة المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول

احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضافة الى ضمير الموصوف
بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم
افادة الاضافة خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف
التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة
مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيهما
منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن
اللام مثل الحسن وجه اى او وجه غلام لان اضافة الحسن الى
وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في
الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان
كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس
المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها
مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة
الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة والاستفصاح
انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يطلب
فيه ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني
حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف
الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها
بلا قبح نظر الى حصول شئ من التخفيف في الجملة وهو حذف
التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها

وجه

الاقسام الثلثة

١٤٠

الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر فمنها ما كان فيه ضمير
واحد منها اى من تلك البواقي اما في الصفة وهي سبعة اقسام
الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه
وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما
في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعهما وهما قسمان
والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة
ولا نقصان وما كان فيه ضميران منهما احدهما في الصفة والآخر
في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان
حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد
على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما فبيح لعدم
الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في
الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده
وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اى
في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد
الفاعل فهي اى تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى و
لا يجمع بتثنية الفاعل الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى
ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعها والا اى وان لم يرفع معمول الصفة
بها بل بنصب او بجر ففيها ضمير الموصوف لئلا يكون فاعلا فتؤنث
الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة
وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان

حسنا وجه وحسنان وجها ويجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف
جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسماء الفاعل والمفعول
غير المتعدي بين اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعوله واسم المفعول
الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي
الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام
الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي
فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر في رفعهما الفاعل ومفعول ما لم
يسم فاعله وتيصفيا لهما ونصبهما فان ايهما تقول زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين
لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا
قلت مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال
الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال
الثاني انه مفعول ثان لمعطي او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب
تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة
المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل
ما اشتق اي اسم مشتق من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل
عليه والتعبير لقصد شمول تسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل
للمفعول بزيادة على غيره اي في اصل ذلك الفعل والباقي في قوله
اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة واذا
ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان

والمكان والآلة

درهرد

١٤١

والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في
تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر
وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما
في الاصل اخير واشر فخففتهما بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي
لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن البناء افعل وفعلى منه اذ البناء من
الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان
بنية الصفة لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع حذف اسقاط
بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي
المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان تكون تمام
حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد وكلها اصول او يكون
من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او مخرجا منهما فلا
يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى المقصود يكون اي من ثلاثي
مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي
لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما
التبس ان المراد ذو حمرة وعور او زيادة الحمرة او العور وهذا
التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بالذات على افعل
التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم
بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة
الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل مشتق من ثلاثي

نحو ليس بلون ولا عيب هو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثى
المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه
اى الى غير الثلاثى المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال
للثلاثى المزيد فيه وبياضا مثال للون وحمقا مثال للعيب وجب نصبها
العيب بالظاهرى لا نحو اجهل او ابلد ولكن يرد نقضا على هذا التعريف
اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة و
الحمق ولكنهم حكموا بشذوذه فى نحو احمق من ابن هبنقة والجواب ان
المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة فى الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة
من تعليق خرزات وعظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل
عن ذلك فقال لاعرف بها نفسى ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه
بقلادته فلما اصبح قال يا اخى انت انا فمن انا فنسبته من حمق
ابن هبنقة فانه يقتضى جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون هذا الحمق
قياسا ذاتيا ان يكون اشتقاق اجهل وابلد لكن يكون اثارهما
ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح
الرضى عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغى ان يقال من الا
لوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو
فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اى القياس الواقع فى اسم
التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما جاز
مطرد الكثرة الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء المفعول
على خلاف القياس فى مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية
والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف

ويستعمل

ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهى استعماله بالاضافة
او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقى فلا بد من واحد منها
لان وضعه لتفضيل الشىء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذى هو المفضل
عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو فى حكم المذكور
لان الاشارة باللام الى معين يتعين المفضل عليه مذكورا قبله لفظا
او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى
الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فهذا الا يكون اللام فى
افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل
الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو الا ان يكون ذكر
اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل تبعيضية اى لست من بينهم
بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل لفوات الغرض نحو زيد ا
فضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثل ان
المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شىء او انه من مع مجروره
اى الله اكبر من كل شىء فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اى احد بها زيادة موصوفه
المقصود به على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه
بالاعتبار لحقيقته فى ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشىء على نفسه وانما
كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشىء على غيره
فالاولى ذكر المفضول فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون هو

بعضه فرعهما منهم داخلاً فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجاً عنهم
بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا التفضيل هو موصوفه
مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من
كيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته
لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان تقصد زيادة
مطلقة اي ثابتة بعينه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون
على المضاف اليه وحده وتضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه
للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما تضاف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف
اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم كقولك
نبينا صلى الله عليه واله وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين
قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف
وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي مما سواه وهو
مختص ببغداد لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من
نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي تقصد به الزيادة على
من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان هو
مثنى او مجموعاً وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثاً كقولك زيد او
او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس
لانه شابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير كون
المفضل عليه مذكوراً معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لمن

افراداً وتثنية

افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً لمن اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضل الناس
الزيدون افضلوهم وهند فضلى الناس والهندان فضليا هند والهندات فضليات من نساء
بخلاف المعرف باللام فيكون موافقه وان النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي
تقصد به زيادة مطلقة والاسم المعرف باللام من غلبة فيهما المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل
لموصوفه افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام
المانع وهو امتزاجه بمعنى التفضيلية لفظاً ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه معهما واسم التفضيل
الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع
والتأنيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمعنى التفضيلية لكونهما الفاصل
بينه وبين بابه احرفكانهما تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم المظهر الرفع بالفاعلية
بقرينة الاستثناء وانما خص بالمظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف
لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به
سواء كان مظهراً او مضمراً بل لو وجد بعض ما يوهم ذلك فاضمر فعل دال عليه افعل الناصب له
قال الله تعالى هو اعلم من يضل ولا الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها اي فيهما بلا شرط لان الظرف
والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكباً والتمييز ينتصب بما يخلو من ترتب الفعل
ايضاً كرطل زيتاً وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل
وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيها
امر لا اصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لم يشابه اسم الفاعل فلا
يعمل لمشابهته ايضاً الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفاً سببياً هو في اللفظ لشيء
معتمد عليه بان يقع نعتاً او خبراً او حالاً وهو في المعنى صفة لمتسبب مشترك بين
ذلك الشيء وبين غيره متصل ذلك المتسبب باعتبار الاول اي باعتبار تعلقه بذلك
الشيء الذي اجري او لا عليه نفسه اي نفس ذلك المتسبب باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه

غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر يكون ثم
لكان او حال عن اسم التفضيل بحذف المضاف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فان الكحل شيء الذي جرت اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك
بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد
وانما اشترط ان يكون في اللفظ تابعا لشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل ارتباط صاحب الصفة ويحصل
لمظهر تعلق بذلك العامل ليستحق عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة
اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر مطلقا سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد
ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا كان مفضلا ومفضلا عليه بحسب اعتبارين
بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحلا عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان
بالذات والكحل الملحوظ مطلق المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات
مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين
المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن معنى التفضيل كما سيجيء فايدته وانما اشترط
لان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه
عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا دل اطراد في
الموارد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما انه لم يكن احسن مثلا بعد النفي
بمعنى حسن لانه اذا توجه النفي الى اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن الكحل في عين رجل زائدا على الكحل في عين زيد فيبقى اصل حسن الكحل في عين
رجل منفيا الى زيد له بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة بابا المدح
المعنى الحاصل حسن في عين كل احد الكحل حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن
وثانيهما انه يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة حرفا لان الزيادة لا بد لها

المدح فيبقى اصل وربطه بعض هذه الصور على فعال وكثر ان تقول ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد بادخال من على عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه ويجوز ان
غير سنه وكله في الورقة لفظ العين منه البين والتقى بغير زيد كان احصر منه ظهور
المعنى المقصود في كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل
عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لكان من قبيل تفضيل الشيء
على نفسه اذ يعد الكحل في قال فيها سبب ذكره اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها
مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيه الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن
فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر العين مقدما على استغنى عن ذكره ثانيا وتقدير
ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل منه في عين زيد او تقدير
معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منها في غيرها ويلزم منه هذا
المعنى وجه كون الكحل في عين زيد احسن منه في عين غيره وانما جازت هذه الصورة لانه
لم يكن فيها فصل ظاهر لوقوعه افعل بالابتداء ولانها فرع الاول والاول فيه التفضيلة
مع مجرد ربما يقدر فيها اسم كما ذكرنا مثل ولا اي منصوب في الصحيح بصدر محذوف
اي قلت ما رايت كعين زيد الخ قوله لا يكاثر قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون
مستديا بها هو مثال المماثلة وترك موصوف احسن في المثال لانه كانت المماثلة
الكاملة في ذكره اذ في مقابلة قوله واديا وهو غير كور لانه كان في مقام بيان
الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما قبله مررت على وادي السباع
ولا ارى كوادي السباع حين تظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما
وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي
السباع واستغنى عن ذكره ثانيا المركب اسم جماعة المركبات وهو مخصوص براكبي الابل

والسائرة اي اوان كالنجمة من جبلي وجي وهو الكنث والثانية سار بها في البر ليلا
في الليل فقوله لا اري لا من رؤية البصر انه ومن رؤية العقب في الاول وادبا مفعول
لا الاول وكوادي السباع مفعول الثانية وفي التقدير بين حيين نظم طرف النسبة المستفاد
من الكاف والواو في ولا اري اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار
متعلق باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة او تاركيز
عن نسبة اقل الى ركب او منصوب في المصدرية اي اتيان تارة واخوف عطف على اقل
وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل ركب منهم بوادي السباع
واخوف منه وما في ماوقي مصدرية او سار بها ركبا سار بها مفعول وفي والنسر متوقي
اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية انه سار بها يقول مررت
مع وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا اري مثل وادي السباع
حين احاطه الظلام واديا يكثر توقف الركب به اقل منه توقفهم بوادي السباع وكم
ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في وقت الا وقت وقاية انه سبحانه ركبا سار بها
سايرا بالليل في عدم الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لعقب ولا اري واديا
اقل به ركب اتوه منهم بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لعقب ولا اري
واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما فرغ المص الكلام في اقسام الثلثة في بيان
علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك الحد بل صدر مباحث الاسم بتعريفه
فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل
ما دل اي كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اي في نفس ما دل عليه الكلمة والمراد بكونه
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليها من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية
وبهذا ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية

فرج

١٤٥

فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية لكنه
المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل
على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة
الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى غير مستقل لا ملاحظة طرفيها فلا يستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بان اقترانه بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل التضمني لكنه لا يتحقق الا
في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة
الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل
وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سيجيء
في الافعال المنسلخة عن الزمان كعسى وكاد لا ان اقترانها بحسب الوضع وتحقق
في المضارع اذا اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولا ان يقترن
بحسب كل وضع بواحد والغرض الاشتراك في تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل
دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال ولتقليل المضارع او تحقيقه
وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالتها الاول على الاستقبال
القريب والثانية على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت لنفي الفعل
كلم ولما او لطلبه كلام الامر وللنهي ولتعليق الشيء بالفعل كان وادوات الشرط
وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد
وانما اختص لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل وتلحق الا ما جاز في
والصفة المشتقة عنها بما يجمعها من تاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال من تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم

للمعنى بر

خرج مح

كما سبق بر

كلا النهي مح

اراد بنحو ما فعلت ح

ونحو تاء نحو فعلتُ الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة قيد خرج فرفنا وفعلنا
لان ضمير الفاعل لا يجيء الا بعد الفاعل والفاعل انما يكون للفعل وفرعه دفعة وفرعه عن
بمنزلة احد نوعي الضمير نحو احتراز عن لزوم تساوي النوع للفاعل وحفظ البارز بالمنع لان المستكن
اخف واخصر فهو بالتعميم اليق والمراد الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فان الشأن
في الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية بحيث يكون بعض اجزائه زمانا
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فهو مما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بزمانك
الفعل فلا ينتقض بنحو الحد بنحو امس وبالدلالة بما هو بحسب الوضع فلا ينتقض بنحو لم
يضرب ونحوه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو مبني على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى انما بني على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في البناء
لمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو ضرب في موضع زيد ضارب ومررت برجل ضرب
في موضع ضارب وانما بني على الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع
المتحرك فانه يبنى على السكون نحو ضربت لئلا يلزم اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير بالمتحرك احترازا عن نحو ضربا فانه يبنى
على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانسته لفظا نحو ضربوا او تقديرا نحو رموا والمضارع
ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه ملتبسا باحد حروف نأيت في اوله
يعني الحروف التي جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زماني الحال والاستقبال في الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين معانيه المتعدد كالعين
بالجزء مطلقا ووقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه باحدهما بالقرائن
الحال والاستقبال يخصص للاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال

وحط
بمعنى [illegible]

زيد م

على الولاء ح
پي در پي

نبي ح

حقيقت در حال و مجاز در استقبال
مجاز در حال حقيقت در استقبال

١٤٦

البعيد كما ان اللام تخصص بالحال مع امكان الحمل بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم
فانه لم يضارع الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا المشتبهين
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا
كان او مؤنثا نحو اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان معه غيره واحدا كان ذلك الغير
او كثيرا نحو نضرب او كان مهما [illegible] انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى
او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنثة الواحدة والمؤنثتين غيبة اي حال كونهما المؤنث والمؤنثين
غائبتين او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين مفردا واحدا والمؤنث
ومثناه ونحوه غيرهما اي القسمين المذكورين بالجر البواقي من الغائب [illegible]
فيهما [illegible] لكنه خرجت بهاء النكادة الصرف فهو في حكم النكرة الموصوفة او بالنصب
حال وهو الاولى لموافقته ما بعد وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على
اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ماضيه على اربعة احرف
نحو يضرب ويستخرج وفتحها ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب
فيه فلما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل
به نون تأكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا
لان نون التأكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في
وسط الكلمة حكما ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث
في المضارع يقتضي سكون ما قبلها ساكنة لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل
الحركة والاعراب رفع ونصب وجزم فيشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح
عند النحاة ما ليس في الاخر حرف علة وغير ضمير بارز مرفوع متصل للتثنية مذكرا كان
او مؤنثا نحو يضربان وتضربان والجمع المذكر نحو يضربون وتضربون والمؤنث نحو تضربين

مطلقا ح

حاضر

كان ح

بالفعل ح

دخوله ح

و تضربن و المخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر و تضرب في موضعين في الواحد الغايب المؤنث و الواحد المخاطب المذكر و اضرب في المتكلم الواحد و نضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع و الفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة و الفتحة لفظيين و السكون في حال الجزم مثل يضرب و لن يضرب و لم يضرب و المضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع و ذلك في تسع مواضع بالنون حالة الرفع و حذفها اي حذف النون حالتي الجزم و النصب فان النصب فيه تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان و تضربان و يضربون و تضربون و تضربين و لم يضربا و لم تضربا و لم تضربوا و لن يضربا و لن تضربا آخره و المضارع المعتل الآخر بالواو و الياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو و الياء ثقيلة تقول هو يغزو و يرمي و الفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يغزو و لن يرمي و الحذف اي حذف الواو و الياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز و لم يرم و المضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة و الفتحة تقديرا على الواو و الياء تخفيفا لان الالف لا يقبل الحركة تقول هو يرضى و لن يرضى و الحذف اي حذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض و يرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب و الجازم نحو يقوم زيد و كان العامل فيه التجرد كما هو المبتدا و ... سواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او في مررت برجل يضرب رجلا يضرب و انما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لا ن ... فاعطى ... اقواه و هو الرفع و ذلك مذهب البصريين و رد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب و نحو سيقوم و سوف يقوم و في خبر كاد نحو كاد زيد يقوم ... يقوم الزيدان ... و اجيب عنه نحو الذي يضرب و يقوم الزيدان بانه واقع موقعه ... ضارب و ... ضارب خبر مبتدا او تقدم عليه و كذا قائما ... الزيدان ...

مذهب الكوفيين

الاسم و لذا كان الاعراب مع تقديره ... الاعراب مع تقديره فلا ... نحو سيقوم ... سيقوم ... واقع موقع الاسم لان يقوم ... و السين صار كالجزء الكلمة و سوف في حكم السين ... نحو كان زيد يقوم ... لكن الاصل في الاسم ... باب افعال المقاربة ان ... و ينتصب المضارع بعد اربعة ... ملفوظة و ... قال ... اصلها ... فقال الخليل اصل لن ... كما ... وقال سيبويه انه حرف برأسه و اذن قبل اصله اذ ان ... و قيل ... فحذف ... عوض عن المضاف اليه ... حتى نحو سرت حتى ادخلها و بعد لام كي نحو سرت لادخلها و بعد لام الجحود و هي اللام الجارة ... في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جار ... فيمتنع دخولها على الفعل فيجعل بعد ... المصدرية و بعد الفاء نحو ... فاكرمك و بعد الواو نحو لا تاكل السمك و تشرب اللبن و بعد او بمعنى الى ان نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء و الواو ... و ... لان ... و قد امتنع عطف الخبر على الانشاء ... المفرد ... ذلك الانشاء فيكون ... في فاكرمك ... زيارة ... اكرام ... و لا ... تاكل السمك و تشرب اللبن ... اكل السمك و شرب اللبن ... التي ... ينصب المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ... مثال النصب بحذف النون ... التي ... تقع بعد العلم اذا لم يكن ... ان المخففة ... المثقلة لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء و الطمع فلا يناسبه ... الواقعة بعد العلم ... الناصبة نحو علمت ان سيقوم ... و التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ... المخففة الدالة على التحقيق باعتبار عدم اليقين يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري ... الوجهان ... مثل ... اي ... لنفي المستقبل نفيا موكدا ... في قوله ... الارض

باب ... المفعول ... مثل ...

حتى باذن لها اى ناقص لان الذي يقتضي التأبيد وحتى باذن الانتهاء ، واذن التي ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها
على ما قبلها فصار كانها سقطت بينهما وكذا ان عطف على ما لم يعتمد اى تنتصب بها المضارع اذا
لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها المستقبل لكونها جوابا وجزاء
لا يمكن الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو اذن اخبر اليك وقولك … اذا
اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك
لمن قال … تدخل الجنة مثال الفعل الا الاستقبال نحو اذن يبتدأ وقوله اذا
لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة
فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع
بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو
والفاء والعطف فلك الوجهان جائز لك النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف
المعطوف فلانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي تنصب بها المضارع
مثل اسلمت كي ادخل الجنة وعلامة السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة
في المثال المذكور وحتى التي تنتصب بها المضارع بتقدير ان اذا كان اي المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها ولو كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا
بمعنى كي اي حال كونه حتى بمعنى كي للسببية والى الانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة
مثال حتى بمعنى كي والاستقبال المضارع الى ما قبله وبالنظر الى زمان المتكلم ايضا وكنت
سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله لا
بالنظر الى زمان المتكلم فيحتمل الكلام ماضيا او حالا او مستقبلا والسير حتى تغيب الشمس
مثال حتى بمعنى الى والاستقبال الا بعد تحقيقا فان اردت بالفعل الذي …

حتى الحال اى زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وذكر
مثال او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت حتى ادخل
في هذا الوضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول هيئة هذه العبارة
وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئة وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا
على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية اي لم يكن مرفوعا لم يكن في تقدير ان لانها علم
الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى
كونها حرف ابتداء لم يبتدأ بها كلام مستأنفا الا ان لا يقدر بعدها مبتدأ او يكون الفعل
خبره ليكون حتى داخلة على … كما توهم بعضهم فرفع اي ما بعدها حتى لعدم الناصب والجازم ويجب
السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء
في زمان التكلم وذكر … اي ومن اجل هذا الشرط اي كون حتى عند ارادة الحال حرف
ابتداء ووجوب السببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الشرط الاول الرفع اي رفع ما بعد
حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول
بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء ان قطع ما بعدها عن ما قبلها
فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الشرط الثاني في قولك اسرت حتى
ادخلها لانه لم يكن ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها السبب لما بعدها
وهو مشكوك فيه بوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب
وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه
ثبت سيري فادخل الان ولا فائدة فيه وجاز ايضا حتى يدخلها بالرفع لان السير في
هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز الحكم بوقوع المسبب لحصول

نحو لا تعطف بتقدير جاء زيد جاز في التامة لا في كان سيري حتى ادخلها اليوم ...
كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا او جاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا
التركيب في وقت حصول كان التامة نحو هذا قول ابن الحاجب سار عطف على كان سيري ولا فارق ولام
كي التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان نحو اسلمت لادخل الجنة وانما تقدير ان بعد اللام لانها جارة
ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع وهي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا نحو وما كان الله
ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل ... جارة ولهذا تقدير بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل
بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل في حذف مضاف في اللام اي كان ...
او من الجزاء اي ما كان الله ... والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعد ...
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى
للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فان لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها
والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليعود ... تقدم الانشاد وما في معناه ...
المستدعي حصول ... نحو ... احمل معطوفة على الجملة السابقة ... نحو زرني فاكرمك اي ليكن
زيارتي فاكرام منك او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ...
اغفر لي فافوز ... فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون ...
مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج في التخصيص ...
عليه ... فيكون ... او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت ...
ثبوت مال فانفاق مني ... الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب في قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكن نزول ...
خير فيقع جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء يدل عليها وما بعد الفاء في تأويل ...

معطوف على مصدر ... مفهوم مما قبل الفاء والا لزم ... عطف الجملة ... بالحجاز فاسكن بها
بشرط تقدم احد الاشياء الستة فيها ... ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان
مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها ... الواو والجمع ... ذا بينهما الثاني
قبلها اي قبل الواو ... اي ما تقدم قبل الفاء ... احد الاشياء الستة المذكورة
والمثلها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو مثلا زرني واكرمك ... الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن ... الفاء
واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط ... اي الا ان او الا ان اي بشرط ان يكون
بمعنى الى او الا ... بعد الا ان ... داخل في مفهومهما ...
ان بعدهما ... او ... حتى اي ... حتى اداة الى ان ...
بالا بتقدير ان ... اي ... الا وقت ... بتقدير ... بالا ...
باو التي بمعنى الى اي ... حتى والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت
الحروف العاطفة المذكورة او لا ... اذا كانت ... من غير اشتراط ما ذكر من الشرط
لصحة تقدير ان بعدها اي ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
نحو اعجبني ضربك زيدا ... او تشتم ... او ... او ... او ... في الحروف المذكورة
بتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما ... والعاطفة
اذا كانت مرفوعا ... او المعدودات الناصبة بتقدير ان ... فاذا
كان مستقبلا او في آخرها ... او شرط يعني ... وقيل هو مجرد ... معطوف على حتى
في قوله وبان مقدرة بعد حتى فقط ... الكاف ... اقرب ... المعنى

دان كان ... له

وان لم يتقدم بل الاول لم يدخل العاطف اعم مما ذكرنا بلازم الحكم بذكره في التفصيل لم يكن فيه
وان اقتضت لم يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما في من جوابه في ثم انه يجوز ان
كان المناسب في ذكره مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما بينا ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام
كي نحو جئتك لان تكرمني ومع لام التي بها لان اللام زائدة نحو اردت لان يقوم ومع حروف العاطفة
نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة يدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد
وغضبه واردت الضرب كما جاز ان يظهر معها تغلب الفعل الى اسم صريح وهو المصدر ولام
الجحود فلما لم يدخل على اسم صريح لم يظهر بعده ان وكذا حتى لان غلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا
المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الا والاغلب في التي يليها المضارع
ولا الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء
صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهارها اي ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب
بها في صورة دخول اللام عليها … لاستكراه اجتماع اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو
قوله تعالى لئلا يعلم اعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عملها مع الشذوذ نحو قوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية
النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم نذكرها ويجزم ان المضارع بلم ولما ولام الامر
ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في غير النهي وهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا ولكلمات
ان ويجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها اسماء وبعضها حروف
ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان ويجزم الكلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما
فاذ وجب تكرار المضارع بعد ما ولا بد … فلا يلزم … المضارع مطلقا

الامر ح

١٥٠

سواء كان ماضيا او لا وما دخل عليه … ولا يجزم المضارع بعد كيفما واذ … ذلك … في الكلام
عن غير الاكثر لانها ليس كيفما فلان بمعناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه
على اي حال وكيفية تقرأ انا ايضا اقرأ عليها وهو المتعذر والمتعسر قراءة فاريس في جميع الاحوال والكيفيات
ولا سيما اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها كلمة ان التي هي موضوعة للابهام واذا وضع
للامر المقطوع به فلم يتضمن معنى ان … نحو ربما اي يجزم المضارع بان مقدرة ويجيء بيانه
ثم فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيا اي نفي المضارع ولا يجوز دخول … ماضيا
ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق الازمنة الماضية
من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب … لا يلزم
استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد
استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي
بها اذا دل عليه دليل … ولما اي لما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط
عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكذلك
… فاصل … بين الفعل … وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينفي بها
فعل قريب متوقع كقولك لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم
فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا
ربك وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى فلتقم طائفة … معك
فليصلوا ثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك … وفي بعض النسخ ولا النهي
ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع

انت ح
معناه ح
… ح
… لم ح

الثبوتي للفاعل او المفعول مخاطبا او غايبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة تدخل على الفعلين
لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
المتكلم وكلم المجازات لا يدخل على شيئين لجعل الاول سببا للثاني ولا يلزم كلم المجازات ان يكون الجزاء
سببا في نفس الامر اذ المتكلم اعتبر سببية الشي لشي بل ملزومية شي لشي وحينئذ كلم المجازات في الوضع
لان يكون الفعل الاول والثاني سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل يكفي [illegible] الشرط
نسبة يصح بها ان يورد جملة صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك
فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام ليس سببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم
ملك السببية بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه مهما يكن من شي من الشتم الذي هو سبب الاغضاب
عند الناس سبب الاكرام عندي ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط تحقق الثاني
وثانيهما جزاء من حيث انه مبني على الاول انبناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط
والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني
زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان بتضمنها معنى [illegible]
وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم [illegible]
الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفعل غير المعمول نحو ان [illegible] زيد [illegible]
واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم يجز الفاء فيه نحو ان خرجت خرجت
خرجت لم اخرج [illegible] ان كان قد [illegible]
لئن كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم تكن الفاء في الجزاء [illegible]
بقلب معناه الى الاستقبال فالفاء في غير الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك [illegible]

لشي فالمراد بجعلها الشي

سببا

بل يورد

اي ح

جزاء ح

اي يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى

وهو من الكافية بابين ح

وانما

الذي ح

وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق بانضمام قد [illegible] كقولك ان اكرمتني اليوم فقد
اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه ولذا كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا او نفيا
بما اذا كان منفيا بلم فان [illegible] فيما [illegible] يكون ماضيا معنى [illegible] يجب في الفاء
[illegible] بزيادة الشرط [illegible] فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم يؤثر
في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء [illegible] الاستقبال
فالوجهان [illegible] ولكن لم يجز قويا [illegible] قوله تعالى [illegible] يغلبوا الفين
[illegible] والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة
لان الجزاء ماضي بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما
تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس تقدير فقد اكرمتك امس [illegible]
غير الماضي فاحتاج الى رابط الفاء او الجملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام ومضارع
منفي بما او لن او الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا بد من الفاء في الجزاء
واحتاج الى الفاء [illegible] اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء
لان معناها قريب من معنى الفاء لانها [illegible] عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيب
[illegible] وانما اختصت بالجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية تختص بالفعلية
فاختصت هذه بالاسمية [illegible] كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
والشرط التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة [illegible] كانت تقدر بعد الامر نحو زرني ازرك
اي ان تزرني ازرك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو
هل عندكم ماء اشربه [illegible] والتمني نحو ليت لي مالا انفقه
[illegible] والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كا
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب غالبا يتعلق بمطلوب [illegible] مترتب

الجزاء ح

فاقتضت ح

اي فهم يقنطون ح

[illegible]

والطلب ح

[illegible]

علم فانه لم يكن ذلك المطلق تلك الاشياء كما افهم الامر مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع
بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب بأسلم هو الاسلام وهو مطلوب فيكون
دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فيقدر الشرط من الفعل المأخوذ من اسلم وجعل
الجنة جزاء له فيقال ان تسلم تدخل الجنة وكذا لا تكفر تدخل الجنة اي لا تكفر تدخل الجنة لان
قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي
فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان المقدر ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار
وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يجوز اضماره بحسب العرف ان تكفر تدخل النار
فالمقدر في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والوقف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية
واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية نحو
ثم فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ برفع يرث وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى
فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان
المراد بصيغة الامر فانهم يطلقون [illegible] على الماضي والمضارع ويريدون صيغتها في نفس الامر
انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري
ايضا فاراد التنصيص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالصيغة كما ذكره المصنف في شرح صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او حاضرا
او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها الفعل
لا من الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل
فوارثم فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب في نحو [illegible] وحكم اخره اي
آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه

سببا لما وهي جب له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الثلاثة [illegible] الفائدة [illegible] قصد سببية الفعل المطلوب ٢٤

الفساد ع

وحروف المضارعة كان من هذه اللام المقتضية للاعراب انما هو بسببه في الصورة حكم المجزوم
اي يكون حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة [illegible]
[illegible] بهذه اللام من المجزوم بها [illegible] تقول اضربا اضربوا واخش وارم كما
تقول لم يضربا لم يضربوا لم يخش ولم يرم [illegible] وذهب الكوفيون الى انه مجزوم
بلام مقدرة فان كان بعدها اي بعد حروف المضارعة او بعد حذفه متحرك اي ساكن [illegible]
[illegible] جعل ما بقي [illegible] عد [illegible] تضارب [illegible] هذا العمل
لظهوره وان كان بعده ساكن [illegible] المضارع [illegible] والمراد
بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة [illegible] من المزيد [illegible] باب الافعال [illegible]
همزة وصل [illegible] ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن [illegible]
تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد [illegible] ضمة دفعا لالتباس بالمضارع المعلوم للمتكلم
على تقدير الفتح كراهة الخروج من الكسر الى الضمة على تقدير الكسر فان [illegible] انصر
[illegible] اللبس بالواحد المتكلم [illegible]
بكسر التاء المكسورة فيهما سواء اي سواء كان بعده ضمة او فتحة [illegible]
[illegible] اللبس بالماضي المجهول في الاعراب ولو فتح لالتبس [illegible]
[illegible] لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالامر الرباعي نحو [illegible]
بحروف المضارعة [illegible] مثال [illegible] بعده كسرة [illegible] مثال [illegible] بعده فتحة
وان كان رباعيا فهمزته همزة قطع مفتوحة لانها همزة اصل مفتوح
ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد [illegible] قطع
لذلك [illegible] فعل ما لم يسم فاعله [illegible] المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل [illegible]

تعدد

بل ج

ولا يذادع ... فاي فاعل فعله الواقع بيد ولا يبعد ... الموصول الفعل الذي
لم يذكر فاعله ويكنى اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم مقامه
ولم يذكر هنا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف
فاعله ... غيرت صيغة دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره
كضرب ... واختير هذا النوع في التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن
غريب لم يوجد في الاوزان ... الضم الى الكسرة ووزن فعل بالخروج ... الكسرة
الى الضمة ... كان ... الخروج في الكسرة الى الضمة
افعل فلا ضرورة في ... حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث ...
الوصل كقولك انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر في ذلك الباب
ويضم الثاني ... التاء مثل تعلم وتجاهل ... علمت وجاهلت
خوف اللبس ... ويضم الثالث في التاء ... المبني ...
لئلا ... [illegible] ... لئلا ...
... ويطور قيل الاصوب ان يقال المعتل العين المنقلبة ...
مثل بويع وقوول واختص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف
في المبني للمفعول من ماضيه كما ذكر ... ذكر معتل العين في المبني للمفعول
من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح قيل وبيع اصلهما قول وبيع
نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قول وبيع فابدلت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاز الاشمام وهو ...

بستر ... | وانا ... للواو | ماضيا ... | غريبا ... | لئلا يلتبس | المصوغ

نحو قيل وبيع وفي شرح الوافي حقيقة الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو
الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا
مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام
حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف
المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء
ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان
بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على
ضعف فتقول قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها وشبهه اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين
من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال
والانفعال نحو اختير وانقيد ... في اللغات الثلاث ... اذ
وفيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس
ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ
اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما
اذا اسكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا
كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي
الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج و

ويتدحرج ونسبح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة و
فعل العين المبني للمفعول بقلب العين فيه الفا ان كانت واوا
نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام لتحركهما حقيقة او
حكما وانفتاح ما قبلهما المتعدي وغير متعدي فالمتعدي من
الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل من متعلق
الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه
موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور
والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل فالحاصل
ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي
كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد
تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول
فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي
بخلافه اي بخلاف متعدي يعني لا يتوقف فهمه على امر غير
الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان و
والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت
زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو
ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحروف الجر نحو ذهبت

١٥٤

بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا
في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين
ثانيهما عين الاول فيما عند فاعله نحو علم والى مفاعيل ثلاثة
كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل
ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة
زاد مفعول اخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ
ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدي الى ثلاثة
بل تعديتها اليها انما هي بواسطة تضمنها معنى الاعلام وهذه
الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب
اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها
كمفعولي باب علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما
معا وافعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكلاهم
المراد بالشك الظن والافلاش من هذه الافعال بمعنى الشك
المفضي [illegible] ظننت وحسبت وخلت
وهذه الثلاثة للظن وزعمت قد تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت
ورايت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم وتدخل اي هذه
الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة الاسمية

ليهما

وانما سميت افعال القلوب لانها لا يحتاج
في صدورها الى الجوارح والاعضاء
الظاهرة بل يكفي فيها القوة
العقلية ط

من حيث الاخبار بها ما نشأ عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت
زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت عنه هذه
الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم
واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان
منشأ الاخبار بهذه الافعال الخبر اي جزء الجملة الاسمية
المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها
اي من جملة خصيصتها وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره
ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الا
خر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل
مبتدأ وخبرا او حذف المبتدأ والخبر جائز قيل ان المفعولين
معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في
الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة
الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف
المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما
آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم في قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة
من تحت نقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم
الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر
لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف

الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب

اي بهذه صح صح صح

اي لا يقتصر على احدهما صح

لانه لو اقتصر على الثاني يلزم ذكر الشيء ... ولو اقتصر على الاول يلزم ذكر التوطئة والوسيلة وترك المقصود

خيال تمكن مارا

الطول تخنځ چیده

بو حال المؤنث

جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز
فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير
ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا نحو
فلان يعطي ويمنع او يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف
مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا يقال علمت
وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم
وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل
مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الا
لغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت
قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء
في هذين التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا
او مفعولين لها كلاما مع تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع
ضعف عملها بالتوسط او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم
ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير
الغائها [illegible] ظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني
قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط
والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وعند
بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر فقد يقع

ان الالغاء والاعمال [illegible]

الالغاء فيهما اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي
ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب
يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب
عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه
والمبني على جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت بين معموليها
او تاخرت عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع
ان مطلقه الغاء من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي
(اي من خصائص هذه الافعال)
ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق والتعليق فيها وجوب
ابطال عملها لفظا دون معنا بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام
بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف
الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل
على معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت
ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه
بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت
لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر
الجملة وضعا فاقتضت بقاءها صورة الجملة وهذه الافعال توجب
تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما

لفظا

لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام
الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج لانها تكون كالشيء المعلق
لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويز [illegible] على الزوج كذا
الفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا [illegible] معنى علمت [illegible] قايم علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند [illegible] ومن [illegible] عطفت
الجملة المنصوب جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا
في عداد الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في
اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من
خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعا
ل القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قيدنا متصلين
لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون
اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك
في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي
وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول
به متاثرا واصل الموثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظا فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان [illegible]

وتقديرا لانه معنى [illegible]

قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه
ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتحادهما من حيث كون كل واحد
منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى
ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة المغايرة بين المضاف والمضاف
اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان وانما اختص افعال
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة
بل مضمون جملة فيجوز اتحادهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا
به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما
نقيضا وجدتني حملا على حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري
مجراها اي البصرية والحلمية مع رأى القلبية فيجوز فيهما ما جوز فيه من
كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني
للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني
اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت
وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاولى وهي اما
العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى
مفعولين وانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه لتخصيص البعض لان لكل
واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت
بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت تتعدى به اي بذلك

الحلم خواب دیدن

المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة
فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكان التهمة والوهم نوع من العلم ومنه قوله
تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت نحو علمت زيدا بمعنى
عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت
ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر
ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها
وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة من معنى
العلم والظن لم يتعرض للعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ووجدت جدة
ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت
وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت
ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال غير الناقصة بل مع اي
وضعت لتقرير الفاعل على الصفة اي العمدة فيما وضعت
هذه الافعال له تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة
خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن
حد الافعال الناقصة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها
فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده ولا
نا جعلنا التقرير المذكور عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة

لا تامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل
والاشتقاق والدوام والاستمرار في بعضها او جعل الموضوع له
جزئيات ذلك التقرير فيقال مثلا صار موضوع لتقرير الفاعل
على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا
يشكل ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة لما هو موضوع له والصفة
خارجة عنه فيخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله
لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا يشكل ان الغرض من
وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف
الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب
كما عرفت فخرجت عن حده فظهر بما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج
الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي افعال الناقصة
كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد
وغدا وراح ومازال وما انفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء وما
برح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني
عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال
التامة معنى الناقصة كما يقول تم التسعة بهذه العشرة
اي تصير عشرة تامة ويكمل زيد عالما اي صار زيد عالما

[illegible] شتما حصلت باعتبار حاجتك [illegible]

كما وقد جاءت جاءت في قولهم ما جاءت حاجتك بالنصب على تفسير
اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت
وفيها ضمير لما تقدم من العبارة ونحوها اي ما لم يكن هذه مبتدأ قدرها
يحتاج اليه او استفهامية والضمير في جاءت يعود اليها وانثت
انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت
حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى
قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال
الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملتهما العرب فيه
خلافا للفراء وتدخل هذه الافعال اي ما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة
من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطاء الخبر حكم معناها اي معنا
هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال
وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل
على الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى
الخبر هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع هذه
الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه
بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون تامة
ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان
الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق او انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا

[illegible]

او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله
لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو نسبة عطف
احد القسمين على الآخر لا عين ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر
والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا
بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها
ضمير الشأن هذا ايضا عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون
ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا
مفسر الضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر
مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة
اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى
ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله
تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل
بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا
اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين
اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما
غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما
من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما اما من حقيقة نحو صار الطين
خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات

البأة بتيهاء اي بعض في المعنى كناية في مفازة
خالية من النبت والماء وحال انكه درنشستن ومحقق
كه مثل مرغ لنك خوارة است درشكستن
كه كرديده بيضهاى اوجوجه ها
بسرد محاب علم
الشماتة شادى كردن ببلكر كه بدشمن برسد
الاثنان ثنا كردن من باب افعال
اين شعر كلام حضرت امير المؤمنين علي كرم الله وجهه
است ومعنى شعر اينست كه هركاه كه
عالمست ومعنى شعر اينست درفطون خواهند
شد صنفي شماتت كنند كان خواهند بود
بعني شادى كنند كان بموت من كه اى كه
دوزمان حيات بمن بعين ميرسيد وبلوت
ودر صنفي ديكر ثنا ودرود خواهند
كان خواهند بود بانچه كه بودم
در دنيا ميكردم

لتحسين

الى حقيقة

١١١١

187

اما وقت وبتعدي بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او بكر الى عمرو
ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد
بصيرا او قال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فبات كما من نعي
تحول ... واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها
المدلول عليها بموادها لا بصيغها مثل اصبح زيد ذاكرا وامسى زيد مسرورا
واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام
زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الآخران ويجيء بمعنى
صار نحو اصبح او امسى واضحى زيد غنيا اي صار غنيا ومعنى الاول
صار في الصباح والمساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى
دخل في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات
لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد ... المعنى
ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد ...
له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات ... اي
صار وقد يجيء هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت
... لكن لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعلت في حكم العدم
لم يذكرهما تامين وفصلهما من الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد
وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار
وتامة في مثل قولك آض وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا وراح

ما وقت الفجر او ربح اي رجع اذ مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين …
التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال كان الوجه في ذلك انها من
الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق
بها اضحى وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم
الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من
زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه ابدا
برح لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل
لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل يسمى اسمها فاعلا
تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان
خبرها قسم على حدة من المنصوبات منذ قبله اي قبل فاعلها
خبرها اي من وقت يمكن ان قبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا
استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة
ولانها مع الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال
فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي
النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم
عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار
الثبوت النفي اي يدخل ادواته عليها لفظا او تقديرا

تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل اداة النفي
عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر
اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له
وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي بما بعدها في تأويل المصدر وتقدير زمان قبل
المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هنا من حصول كلام تقييد بمدة
ثانية والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف
والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة
دوام جلوس زيد فما دام لم يتقدم ما دام يا اجلس لم يحصل المجموع كلام
لم يفد فائدة تامة بخلاف افعال الناقصة المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس
نفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا
هو مذهب جمهور وقيل هو لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقييد تارة
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله
مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع فيها عاطفة فعل …
فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان
يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض المقتضي لتقديمها عليها نحو كم كان مالك او بأخيرها

اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها
على اسمائها الا ليس فيها الا في تقديم

عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة من جانب العدم
فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز
ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة بالنسبة الى تقديم
اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام
يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا
وجواز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت
او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه
يقتضي الصدرية اما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر
على نفس المصدر ويخالف في الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون
بينه الخلاف وانما ظاهر انه من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه [illegible]
لان دات النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادة الثبوت
فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف
ظهر فيه الخلاف من الجمهور بعضهم مع بعض فان الافتعال [illegible]
التفاعل المقتضي مشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو القسم المختلف
فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز
عا انه النفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون سيبويه وابن [illegible]
والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه
وبعض الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة بهذا النوع قيل

كان

المنصوب على المرفوع في الافعال لتقدمها وقسم لا يجوز تقديم [illegible] صح

واما في ما دام لانه يلزم تقديم ما في حيز النفي على النفي لان ما كلمة دالة [illegible] للنفي [illegible]

باب المفاعلة لتقسيم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غيره صح

١٦١

افعال المقاربة

كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من
القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة
ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل
رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء
بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له
لا بجزمه به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لا انك جازم به
او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول
بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله
للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد لتمكن القرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر
بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بما
لتصدي له يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على
قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي
اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى
طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت
ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير مشهور فحسب لا يحكى منه

يتصرف

مضارع مجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب
من معاني الحروف لا يتصرف فيها تقول على تقدير استعماله
عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون ما بعده اسم ثم فعل مضارع
مصدر بان الاستقبالية لقرينة بمعنى الترجي الذي هو توقع وجود
الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب
بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الخبر نحو
عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي نحو عسى زيد ذا الخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل
مع ان شبيه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير
المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان
يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع في المضارع مع ان وان
لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذي
كان في صورة الخبر فانتصب انتصاب المفعول وعسى على هذا تامة و
قال الكوفيون ان يفعل في المحل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال
لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع
عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ان
هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان

يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى
عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى
في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال
ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب
بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة فيهما احتمال آخر وهو ان يكون زيد
مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير راجع الى زيد وان يخرج في محل
النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع
بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسمه وان
يخرج خبر له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما يكفي
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد يحذف ان من الفعل المضارع في الاستعمال
الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان
كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه
فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته كقولك
عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما
وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر الحاصل
باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم مخفي

كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصوله
للخبر من الحال باعتبار اخذه معنيه من غير ان لدلالته على
الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها
له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد
كقولهم قد كاد من طول البلا ان يمصحى فلما كان كل واحد
منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه
واذا دخل النفي على كاد فهو اى كاد كالافعال اى
كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي
مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا
وقيل نفيه اى نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ما
ضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فلقوله تعالى
وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل
لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع
فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة اذا غير
النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب
مية يبرح بانه يدل على زوال الرسيس
الهوى والتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان

نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غير لتخطئتهم واجيب عن الا
ول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح و
انتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على
ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني
فلتخطئة بعض الفصحاء تخطئة ذي الرمة وذي الرمة في تسليمه تخطئته
روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن
شبرمة فغير فقال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة
في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو لم يكد
وقيل يكون اى النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي
كالنفي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اى كسائر الافعال
في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاول بقوله
تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك
والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا
غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث
اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن
البراح اى الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل
على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك
ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي
تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته
للفاعل على اخذه وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل نحو جعل

طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كرب الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير أن تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل او جعل يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان و اوشك بمعنى كرب عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء فعل التعجب زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو

واوشك ان يجي زيد

اوشك زيد يجي فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحمد لله ونحوه وايضا لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر

فانه انشاء

ولا نشاء غيره فانه فعل وضع لانشاء التعجب ولكن لمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت له لك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء ولم اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما

صيغة الفعل

صيغة الفعل الذي يتضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي يتضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وما في بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا او احسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل ايضا لتشابههما من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد وممانيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جاز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيد نا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام التي تختص بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا تغير كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب

بهما

اي يتوصل بما هو ما منهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ع

ضمنه

بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل
واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل
عنه بالقصد فكأنه اعتبر القصد ولا ينصرف منهما بايقاع
فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم
اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني
الفصل بالظرف فمما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل
ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان
احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن دائم
لا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتدائي
مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء
بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه
نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما
خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب
شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش و
الخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء
عظيم وقال الفراء استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح
الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه
فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك
ربك ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه
الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم بمعنى صار ذا لحم والبا في بزيد
مجرورة فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والبا زائدة لانه

الا اذا كان

الا اذا كان المتعجب منه الرباعي صلتها نحو احسن ان
يقول اي بان يقول ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه
في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول
عند الاخفش لا حسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون
همزة الفعل للصيرورة والبا للتعدية اي لجعل اللازم
متعديا فالمعنى صير همزة ذا احسن او البا زائدة على ان
يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة احسن للتعدية كما
خرج فيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت
بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء
وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا
حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكأنه قيل صفه
بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن
ان يكون في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة
عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء
مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانهما لم يوضعا للا
نشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل
بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفا
وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين
مع فتح الفا والثالثة اسكان العين مع كسر الفا
والرابعة كسر الفا اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين

عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان
العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني
تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام
للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء وتفسير معناه بذكر
المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون
اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف
بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل هلم جرا او
يكون مضمرا مميزا بالنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او
معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد :
او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز
مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل النعم وتكون الصلة باجمعها اي فنعما هي محذوفة
لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعلها هي اي الصدقات وقال
سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي
نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة
وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدية تمييز انما
هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي
الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة
خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ

محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال
اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره او ما خبره محذوف على
تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكأنه سئل من هو فقيل
زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة
وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط
صحته وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل اي مطابقة الفاعل
او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا وفي
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة
عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأتان الهندان وبئست
النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة
هند لانهما لما كانا غير متصرفين لشبههما الحرف فلم يجب الحاق
العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب
سؤال مقدر وقع المخصوص اعني الذين كذبوا مخالفا بحسب
الافراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص
متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم
وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد
يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي
ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون
اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم بها والشرائط والاحكام
وتمامها اي من افعال المدح والذم حبذا في حبذا هو اي

حبذا امر كب من حب النعي او حب اذ اصار مجموعا وبين
ذا او فاعله اي فاعل هذا الفعل و او لا يتغير اي حبذا ابو فا
عله المحذوف انما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان
المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لانه جرى مجرى الامثال التي
لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب المخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان
يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي مخصوصه تمييز او
حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا
زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان
رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل
في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا
زيد لان زيد مخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من
تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص الحرف ما دل
على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها تتعلق به
بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم
عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اي
من اجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام وكونه
كلاما او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه كقولك البصرة او فعل
كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي

الفضالة فان معنى

١٦٧

الفضالة فان معنى الافضاء الوصول وطاعدي بالي صار
معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء اشتق
من معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان
اسما صريحا مثل مررت بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه
الحروف حروف الاضافة لانها تضيف الفعل او معناه
الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان
اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي
ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما خاصة
يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك
ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف
ما بقي منها ورب واو وبا اي الواو التي تقدر بعدها رب
وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وباؤه وتاؤه
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحتى وعدا وحاشا
لعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي يليها يكون حرفا
واسما والثلثة البواقي يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء
اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لا
سم الجزء على الكل اذ معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون
يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد
بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما

من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من
يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ارادة الى او ما يفيد فائدتها
في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجى اليه والتبيين
بالجر عطفا على الابتدائية اى وتجيء من للتبيين ايضا اى لا
ظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه
مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا
الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اى وتجيء
من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم
اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتدائية اى ان
نوع بالجزئية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما
جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم
قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان
من مطر وشبهه مما يتوهم زيادة من في الكلام الموجب
متاول بكونها للتبعيض او التبيين اى قد كان بعض مطر
او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال
هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء
اى لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في
المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى
الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلبك طالب منتهى اليه

الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى لا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى في
كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا او لم يكتف في كونها
بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفا
وت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى
بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر
لالتبس المضمر المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها العبد بها فاذا فالضمير
فانه يجوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب
على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا
وفي للظرفية اى لظرفية مدخولها للشيء حقيقة نحو الماء في الكوز
او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولا
صلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق
اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء بهذه مجازى في مررت
بزيد قام الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب
منه والاستعانة اى استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه
بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه
اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في
الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقا
بلة اى لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء اخر نحو بعت
هذا بهذا والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه

فائدة
نحو الشوق والميل

تقدير النجاة منه
الشيطان الى الله

محترم

فاتح سر

معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد
صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا و
التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال
معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها
فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست
بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا
نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس
زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه
الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام
والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا
والقى بيده اي حسبك درهم وكفى الله شهيدا والقى يده او كان
خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص
بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان
علة شيء ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت
لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي
قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في
القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام
فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل لا لانشاء التقليل
ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام
لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة لتتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف

الشيء صار اخص

169

الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة
انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه
وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي
ذكر من التقليل تستعمل في التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به
رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في
الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه
محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات
لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب
على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان
كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه
رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء
خلافا للكوفيين في مطابقة الضمير في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء
وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل معه
ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل
الاسم ونكرة نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اي واو رب
في حكمها تدخل على نكرة موصوفة نحو وبلدة ليس بها انيس الا اليعا
فير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست
بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظ وان كان

في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف
عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لا بتقدير
ورب اعني رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك
تعسف و او القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل
القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في
القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني البا لغير السوال يعني
لا يستعمل الواو في السوال فلا يقال والله اخبرني كما يقال
بالله اخبرني حطا للواو عن درجة البا المختصة بالظاهر يعني
الواو مختصة بالاسم الظاهر سوا كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره
فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله هو ورب الكعبة وذلك
الاختصاص في الظاهر لانحطاط رتبته عن رتبة الاصل وهي البا
وتخصيصه باحد القسمين وهو الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل
الواو في اشتراطها لحذف الفعل وكونها لغير السوال المختصة
باسم الله من الاسما الظاهرة حطا لرتبتها عن مرتبة اصلها
الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو الاصل
في باب القسم وهو اسم الله والبا اعم منهما اي من الواو والتاء
في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السوال
والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما تكون
عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون
لغير السوال تكون للسوال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس
وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن

تعسف ر

وكما يدخل على المظهر يدخل
على المضمر نحو به لافعلن
وبك لافعلن ح

بلانهما فانهما

بلانهما فانهما مختصتان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد
بالجميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا
يصح ان يقال ان البا اعم في الاختصاص وبدونه لمكان
التنافي وتتلقى اي تجاب القسم الذي لغير السوال باللام
وان وحروف النفي ما ولا فاللام في الموجبة الاسمية نحو والله
لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيهما اي في
الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية
كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد
يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السوال فلا يتلقى الا بما فيه
معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف
جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزا
الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدم اي القسم ما يدل عليه
اي على جوابه نحو زيد والله قائم و زيد قائم والله لاستغنائه
عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة
المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب
اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا
لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة
شي وبعده عن شي اخر وذلك اما بزوال الشي عن الشي الى شي
او وصول الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد
او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده

يقال ح

وهي ح

نحو اوتيت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء
شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكونان اى عن وعلى
اسمين لعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اى
من جانب يميني ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه
نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير
ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد تكون اى الكاف
اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان
مثل البرد المذاب للطافته ويختص اى الكاف بالظاهر اى
بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل
ونحوه وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض
اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحال ومن فيهما للابتداء
في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد انهما
ابتداء زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان
الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من
البلد منذ سنة كذا او ما رايت فلانا منذ سنة كذا الشرط
ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون انت فيها فان
معناه ح ان ابتداء زمان مسافرتي او عدم رؤيتي كان
هذه السنة واهتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء
اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في
الزمان الحاضر اى الذي انت فيه حاضر او ان نفي بعضه يعني

اذا اريد بها

١٧١

اذا اريد بهما الزمان الذى انت فيه حاضر فالمراد ان جميع
زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته منذ
شهرنا ومنذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتي هو هذا
شهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان
الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدا زمان
الفعل فالمثال لان المذكوران كلاهما للظرفين ويمكن ان
يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظ لكن بتقدير
مضاف اى ما رايته منذ دخول شهرنا وحاشا وعدا و
خلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فالجر
بها ما بعدها لكونها حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت
ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد
واذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل
ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي
والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان
معانيها معاني الافعال في مثل اكدت وشبهت و
استدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب
ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها
ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا
بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع
استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على
انها اذا لوحظت مع فروعها الى قلة تخفيف نوناتها

وللغات لعل تبلغ بلغ جمع الكثرة وهي ان وان و
كان ولكن وليت ولعل اخرها لكونها للانشاء بخلاف
الاربعة التي بقيت لها اي لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام
اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على
التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان
المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف
بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد فلا بد لها من التعليق بشيء اخر حتى يتم كلاما ولو
وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة
الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على
عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك
وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل
هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على
افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما
وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي
حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجها عن
العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة
لا تغير الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا
قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التا[كيد]
وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها ما حكمه

الفرق بين اقتضاء عدم الصدارة
وعدم اقتضاء الصدارة
ان معنى اقتضاء عدم الصدارة انه
يجب ان لا يقع في الصدر ومعنى
عدم اقتضاء الصدارة انه لا
يجب [illegible] وموقعه الصدر جائز
قد يقع وقد لا يقع والمراد
الوجوب [illegible]

معنى صح

باعتبار ما كان

١٧٢

[illegible] اول ان [illegible] على سيبويه

باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن
ثم اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي
في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في
موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام
لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد
القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة
نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان
اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني
ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها
مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا قائم لوجوب
كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي
انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع
جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا
الامتناعية لانه اي بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك
بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها ما بعدها معمول للفعل
الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني [illegible] ذلك
زعمت اني [illegible] ولولا انك [illegible] صدر [illegible] وكذلك
قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل الفعل المحذوف

والفاعل يجب ان يكون مفرداً الخ ولو انك قايم اى
لو وقع قيامك فان جاز فى موضع التقدير ان
تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر
فى ان الفتح على تقدير جعلها مع اسمها وخبرها مفرداً او
الكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمنى فانى اكرمه
مما وقع بعد الفا الجزائية فان كان المراد من يكرمنى
فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة وان
كان المراد من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه او اكرامى ثابت
له وجب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدا
او خبر مبتدا او مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم
مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على
انها معهما مبتدا محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا
واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل
سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة
المجهول بمعنى الظن وزيداً مفعوله الثانى وسيداً المفعول
الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم
انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته ان ياكل ليعظم قفاه
ولهازمه واللهازم مثنان عظمان ناتيان فى اللحيين تحت
الاذنين جمعهما بارادة مافوق الواحد او بارادتهما مع
ما حولهما تغليباً وتشبيهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا

اى مثل اول ما اقول انى احمد الله ... (catchword: اى مثل)

اى مثل اذا انه القفا ومثل ما شبهه وما جاء بعد ذلك فى كثير
من النسخ فمن جملة التشبيه قولهم اول ما اقول انى احمد الله
فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول
مقولاتى تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا
المعنى المصدرى اعنى الحمد لانه قول خاص وليس من جنس المقولات
وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين
الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى
ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى
جل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
فى محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط
جاز العطف على اسم ان المكسورة من حيثية فى محل الرفع سواء
كانت المكسورة مكسورة لفظاً وحكماً بالرفع بان يكون المعطوف
فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو
وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت
مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه
بتاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسم حملا على محله دون
ان المفتوحة حقيقة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع
فانها لما غيرت معنى الجملة لم يصح فرض عدمها وشرط فى
العطف على اسم المكسورة بالرفع يعنى الخبر اى ذكر خبرها قبل
المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا كقولك ان زيدا
وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله

لا لفظاً ولا تقديراً لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
مثل ان زيداً وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبين
خبر عن كل من المعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان
يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف
على اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر
المعطوف على اسم ان يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم
اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافاً
للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر
فان عندهم لا عمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء
كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على
اعراب واحد ولا انه لكونه اي لكون اسم ان مبنياً في
جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز
عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيداً وعمرو
ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافاً للمبرد و
الكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه لكونه
مبنياً فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في
جواز العطف على محل اسم ان كذلك اي مثل ان لان لا تغير
معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاسناد
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز
اعتبار محل الاسم وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة

كما تقول لم

كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز
في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم
بقاء المعنى الاصلي معها فلا يعتبر محل اسمها والفاء لذلك
اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره
دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة
التي هي الغير المغيرة للتاكيد دونها اي دون المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على
الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على
الخبر اي على خبرها نحو ان زيداً لقائم او دخلت على الاسم اي
على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان
نحو ان في الدار لزيداً او دخلت على ما وقع بينهما اي بين
اسمها وخبرها نحو ان زيداً لطعامك اكل وانما خص
دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي
التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم يكرهونه
اذ لذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحاً للعامل
على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او
على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق
اللام مثل ان في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع
ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان
المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد
التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب

لفوات بعض وجوه مشابهتهما مع الفعل كفتح الآخر وكونها على
ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يلزم
مركبا واللام على كلام المتقدمين لازم لها اما في الالغاء
فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان
زيد القائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الا
سما لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه
مبنيا وهذا اختلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا
عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال
التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها
لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك الشرط ان
لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر وعليه للاصل بحسب
الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول
وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لا في اصل الدخول على الفعل
فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها
على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت
لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف
المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهتها المفتوحة
بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة

بعد تخفيفها

بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما
ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام
يلزم منه بحسب الظ ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير
جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد
تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا
في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف
المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظ
وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في
المقدر يقاوم العمل في الظ في وقت دون وقت فلا
يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على
الجملة مطلقة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء
كانت اسمية او فعلية داخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير
داخل ويشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير
الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المظهر في سعة
نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية
شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المظهر فقط فقال
الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم
ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال
كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير
المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان
يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف

كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما
قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه
الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة وضميرا وحرف
النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف
النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا
يحصل تمييز والفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع
مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه
ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية
واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا
فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشاء
وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل
عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف
وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد
فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر ففتحت
الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن
حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة
ففتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان
فتلغى فتكف عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن
المناسبة بفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون
كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت كان ثدييه حقان

على الاستعمال

على الاستعمال الغير الافصح كما عرفت وانها لم تلغها لفظا
ضمير شان مقدر كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير
مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة
ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة
من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله
لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة وكلمة
لا لتفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا و
اثباتا وكلمة ان لتحقيق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى
الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت
جاءني زيد فكانه يتوهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من
الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ يتوسطها
اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا نفي اي تغايرا
معنويا والقدر الضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد
يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر
لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن
المشابهة وانتفت العاطفة لفظا او معنى فاجرت مجراها بخلاف
ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض
النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش
انه يجوز اعمالها قياسا شاذا على اخواتها المخففة فقال الشارح الرضي
ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة او مخففة الواو في
اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي

الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو
ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب لنا
يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما كما ينصب المفعولين بناء
على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه
كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان
ويتمسكان بقول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء
يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اي
ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا
منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبر ليت المحذوف
اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل
للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع
امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة
قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل
كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي ذلك وداع
دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت
ادع واخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب
واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال
المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر فالشاعر
حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار
بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراده

بما ذكر من

١٧٧

مبحث حروف العطف

بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان يكون من قبيل
هذه اللغة الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة و
لما كانت هذه الحروف تميل المعطوف
الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى او
واما ام المنفردة وام ولا وبل ولكن وعدها بعضهم اي المنفردة منها
وعند الاكثرين اما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب
بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل الغلط عما قبلها وبدل
الغلط بعد ونهما غير فصيح واما بعدها ففصيح مطرد في كلامهم لانها
موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع
اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع
ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت
او واما ولا وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل
في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو
اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع
مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها
اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه يعني انه لا يفهم
هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب معها اي
للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق
الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب
بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين

الغاية لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة وبعطوفها
اى المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوى او ضعيف
من حيث انه قوى او ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها
معطوفها المفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعف
فيه اى لبيدا عليهما حتى تميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل
فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق
بالكل ودال انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل كمات
الناس حتى الانبياء و قدم الحاج حتى المشاة والفرق
بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من
وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من
متبوعه ولا اشتراط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة
فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى
بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق
الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء
وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر
الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان
الحاج على رجالهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس
ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة ثم
ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل
جميع اجزاء الشىء كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد
ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد

شمول العموم

شمول النوم لجميع اجزاء الليلة وكذلك استعملت حتى الجارة
فى المعنيين جميعا الا انه لم يثبت فى العاطفة ما يلاقى
الجزء الاخير فان الاصل ان يكون جارة لكثرة استعمالها
فيكون العاطفة نحو محمولة عندهم على الجارة فاذا كانت
محمولة عليها بالم يستعملوها فى معنيها جميعا ليبقى للاصل مزية
على الفرع وانما استعملوها فى اظهر معنيها وهو كون مد
خولها جزءا الا ان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى
العقل واكثر فى الوجود من اتحاد المجاور بهكذا فى بعض
الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من
متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون
حقيقة او حكما ليشتمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى
او اما وام كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين
اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك
الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل
ولا تطع منهم اثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة
لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من و
قوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى
يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الاخر يلى
الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد
المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اى

لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة
بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز تركيب ارايت
زيدًا ام عمروًا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان
ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول
عن سيبويه ان هذا جايز حسن فصيح وارزيدًا رايت ام
عمروا احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت زيدًا ام عمروا
حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الرضية
الرضية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المصنف
عليه خطه بكونه يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الترجيح
ومن ثم ضعف ارايت زيدًا ام عمروًا ولا يخفى ان الحكم
بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية عن مناسب
لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفًا وبالجملة فكلام المصنف
بمعونها لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه والفصل
من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب
ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان
السؤال عنه دون نعم او لا لانها لا تفيد التعيين بخلاف
او واما مع الهمزة كما قلت اجاءك زيدًا وعمرو او اجاءك
اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال
ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بلا في
كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالمشار اليه ثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا

علي زطين

على زطين الصحة وقوع ام المتصلة وزيع عليه باعتبار
كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى
شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم ضعف
ارايت زيدًا ام عمروًا لم يجز في اول الكلام وعطف قوله
وكان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على
طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة
كبل في الاضراب عن الاول مثل الهمزة للشك في الثاني
والوقوع قبلها اما خبر في مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان
القطيعة التي ارايتها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست
بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء
اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما
استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد
الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما
قبل المعطوف عليه لازمة مع اما غير مستعملة الا معها يعني اذا
عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا
باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو ما جاءني اما زيد واما عمرو
وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جايزة مع
او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف
عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني
زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة والام تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو

العاطفة والاسم فلو كانت هي العاطفة للعطف يلزم ايراد
عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول
ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل
للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن
الثاني ان الواو لما دخلت على اما الثانية للعطف على ما الا
ولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى
فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف
الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين
من المعطوف والمعطوف عليه التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ثابتا للمعطوف عليه لا للمعطوف
نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجي ثابت لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الا
ثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو
جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجي ثابت للمعطوف
دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجي ولا بعدمه وان
الاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اعرض
عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو
ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم
النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو و
المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها لاثبات
الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم

المسكوت عنه

المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني
عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجي منفي عنه ولكن لا
للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على
المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما نفي على الاول
فيكون لازمه لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو
اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة
فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات والاثبات
فبعد النفي لاثبات ما بعدها او بعد الاثبات لنفي ما بعدها
نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد
جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حرف التنبيه
الاولى اما وها لتصدرهما الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب
عن ما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو اما
زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من
المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب
عن الاشارة التي لا يتعين معناها الا بها نحو هذا وهاتا
وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا
لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد
واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه
اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط اذ القياس
فان القريب ينقسم الى قريب فيختص باصل القرب
من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب فيختص بزيادة

القرب ولذا الهمزة بخلاف البعيدة فانه لم يذكر لمن يشبان
فالقرب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال
البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة
وسكون اليا واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون
المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف تبيين وجه تسميتها
بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمفهوم
ما سبقها ما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد
وفي جواب الم يقم زيد بلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام
زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في
موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا اذ كان معناه لست ربنا
وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد
من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد
ليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا لجواز
نعم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختص بالايجاب بعد
النفي لنفي سبق النفي المتقدم وجعله ايجابا سواء كان ذلك
النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام
زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي
بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي
بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب
كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد
الاستفهام لا شك في عليته الشيع لما سبوقه بالاستفهام وذكر

بعضهم النا

بعضهم الناكي التصديق الخبر الغير وذكر ابن مالك ان
اي بمعنى نعم وهذا المخالف لما ذكره المص وبلزمها القسم
اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي
اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري
تقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر
والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق المخبر
كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك
اي قد اتى ولم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا
نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك
ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الا
ستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من
جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فيجيء بها في
هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا
للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها
قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة
ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان
لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية
تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما
الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح
او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن
الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفا

يدتين

معًا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في
كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء
واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية
كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان رأيت زيدا اي ما رأيت زيدا
وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس
القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان
قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع
لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه
نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع
الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية
ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما خرجت خرجت يعني
اذا خرجت خرجت ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع
ايا نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما
تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون
تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع
بعض هذه الحروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما
خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي
وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم
وايما الاجلين قضيت ومثل ما فيهما كلها نكرة والمجرور بعدها
بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي
لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم

ولا الضالين

ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة
لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في
زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به ليستغني عن القسم
فنزل لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع
المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور
والحور الهلكة جمع حائر اي بالهلاك من حار اي هلك
ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع ز
يادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي فهي تفسير كل مبهم
من المفرد نحو جاء زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع
رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول
اي بفعل يتعذر في معنى القول تعذر المظروف في الظرف
غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس
في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ
غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان
يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر
اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك
كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان
حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت
وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله
ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس

تفسير الماضي قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد تفسر
بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى ثم اوحينا الى امك ما يوحى
ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول
الظاهر لا وحينا حرف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان
المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة
للفعلية اى للجملة الفعلية اى يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها
فى تاويل المصدر نحو قوله وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى
برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت
اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه
وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان
كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا
باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية
الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها
اسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذي هو مصدر جزئها
نحو اعجبني انك قائم اى قيامك او فى معناه نحو اعجبني ان
زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو
عجبني ان هذا زيد اى كونه زيدا احرف التحضيض هلا والا
بتشديد اللام ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد
انواع الكلام فتصدر ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك
النوع ويلزمها الفعل فى بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو
هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا

ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب
له فهى فى المضارع بمعنى الامر والا يكون التحضيض فى الماضي الذى
قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك
فى الماضي شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنها من حيث
المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب
قد سمي بها لحسنها لمعناها فان هذا الحرف اذا دخلت على الماضي
والمضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه ينضاف فى بعض
المواضع الى هذا المعنى فى الماضي التقريب من الحال مع
التوقع اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن
قرب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى
حصل عن قرب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد
قامت الصلوة ففيهما اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق
والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه
وهى فى المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس
للتقليل اى ينضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل كان
الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى
التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك فى السماء وقد يجوز
الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
وقد لعمرى بت ساهرا احرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما

صدر الكلام لا يتقدم مهما وما في حيزهما له لانهما على احد نوعي
الكلام كما مر وهما يدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الا
سمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول
فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على
كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها
لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ
ذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الا
صل في قوله تعالى هل اتى على الانسان حين اي قد اتى
فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت
فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف
المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة
والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في
مواضع الاستعمال لانها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا
ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول أتضرب زيدا وهو
مول باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار
دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الكلام
محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير
مستحق لذلك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها
بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل
الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد

الامرين نعم

الامرين نعم والمستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل
في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب والبتة وقع هل مع
ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم
يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستئناف
سؤال اخر بسبب المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد
عندك ام عمرو في تقدير هل اعندك عمرو وتقول ثم اذا
ما وقع وافمن كان وامن كان دون هل بادخال الهمزة
على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل
لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط ان
ولو واما لهما صدر الكلام كما مر فان للاستقبال وان دخل
على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل
وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان
ان للاستقبال سواء دخلت سواء دخلت على المضارع
والماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى
المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك
اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك
لو للماضي على انهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب
اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب لي في الماضي فقد
وقع مني ضربك ايضا وقد تستعمل كان في المستقبل نحو
قوله ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان
لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها

موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر
فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا
فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو
جئتني لاكرمتك فمعناه علقت حصول الاكرام بحصول المجيء المقدر
فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام بسبب انتفاء
المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا يدل على لزوم الفساد
منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال
توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ كلام
الجمهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال
بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى
المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر بحسب
الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني
لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء
الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه
بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء واما استعمال لو
وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء
بعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته بيانا لاستمرار
وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم

الاكرام

الاكرام الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من
الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو
تملكون انتم فاحد ولو انتم مرفوعان بالفعلين فاعلان لفعلين
محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه
ضمير استتر فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس
تأكيدا للفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل
ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي ومن اجل لزوم
الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح
لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر لوقوعه
الصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل
انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق
اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في
خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل
كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت
ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق
والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه
من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث
اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر
بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن الاشتقاق

الفعل من مصدره وان كان جامداً لا يمكن اشتقاق
الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبراً لتعذر ما
تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في
الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس يشتق منه
فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول
زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في الكون ظرف زمان
واخر زمن به توسط القسم بتقدم غير الشرط على الشرط بتعلق
بتقدم لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع
بعده ماضياً لفظاً او معنى ليكون على وجه لا يعمل حرف اداة
الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث بطل عمل ادوات
الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط
لفظاً لا القسم والشرط جميعاً لانه يلزم ان يكون مجزوماً و
غير مجزوم وهو كما ترى واما معنى فهو جواب للقسم لكون المعنى
عليه وللشرط ايضاً لكونه مشروطاً بالشرط مثل والله ان
اتيتني مثال للماضي لفظاً او ان لم تاتني مثال للماضي معنى
لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام متقدم
الشرط عليه او غيره اي متقدم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم بان
يلغي الشرط وان يلغي القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى
جاز ان يعتبر الشرط ويلغي القسم وان يلغي الشرط ويعتبر
القسم كقولك انا والله ان تاتني اتك فعلى المعنى الا
ول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون ل

باعتبار التقديم

١٨٦

باعتبار التقديم والجواز كليهما نشراً لا على ترتيب اللف
وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف و
باعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيب وان اتيتني والله لا
تيتك والمعهود في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المعنى في المضي
في الشرط وفي صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراط
على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط
وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعاً نشر على ترتيب
اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغاء
فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني
على غير ترتيبه ثم في كل من المثالين يقع من حيث المعنى
الثاني اختلاف بين اعتباره بخلاف المعنى الاول فالحمل
عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعايته كون النشر
على ترتيب اللف يقتضي تقديم مثال الثاني على الاول لكن اراد
اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم
اللفظين على نشرهما من حيث مثالاهما وتقدير القسم كما للفظ
اي كما يتلفظ به او تقديره كملفوظ في صدر الكلام فلزم
في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله
تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا اي
الشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان اجزاء

الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا بحر جوابا وكذا
قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم
لمشركون فالشرط ماضي وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية اذا
وقعت جزاء يجب معها الا الفاء واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله
المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما بكر فاعرضت عنه او جملا في الذهن
يكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوايل الكتب وحتى
كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد
حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين
على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه فانما يقابل اما المذكورة بها غير مذكور لكنه مقدر
يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لازم
الفاء في جوابها وسببيته الاول للثاني والتزم حذف فعلها
الذي هو الشرط وعوض بينهما اي بين اما وبين فائها
في جزاء بها جزء مما في حيزها اي في حيز فائها او حيز اما لان حيز
الفاء الفضا جزؤها سواء كان ذلك الجزء المبتدأ نحو اما زيد
فمنطلق واما معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد
منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا اي غير مقيد بحال تجويز تقديم

ذلك الجزاء

ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه
فجعل لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا مثل
والقائل المبرد وهو اي ما وقع بينهما وبين فائها معمول
الشرط المحذوف على مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة
بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق على
تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما
مقامهما ووسط يوم الجمعة بين اما والفاء لئلا يلزم
توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء
يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف
فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم
يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل الماضي
ز لي ان كان ما يتوسط بين اما والفاء مما جاز التقديم على
الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل
القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء المقدم
على الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر
عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر نحو اما يوم الجمعة فان زيدا
منطلق فان ما جزاء ان لا يعمل في ما قبلها فمن قبيل القسم الثاني
وهو ان يكون المتوسط معمولا للشرط المحذوف وهذا القائل
فرق بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون

فرع

محل الا ما فوده رفع حكم الاثنا ليرع عن الاول دون الثا
جذا التقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما
يكن من شئ فزيد منطلق ثم اقيم اما مقام مهما وحذف فعل
الشرط ووسط زيد بين اما والفا لما ذكر فصار اما زيد
فمنطلق فارتفاع زيد بالابتدا كما كان اولا وعلى المذهب
الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق ثم اقيم اما مقام مهما
وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل
المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع فمهما يذكر زيد فمنطلق
بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه
فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم
الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة
منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه عن طريق اى يوم
جواز اما زيد فمنطلقا بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم
المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير
تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع اليوم بتقدير تذكر على صيغة المجهول الغايب ثم
جوازهما بالاختلاف وانما قيل الحصر فيما يكون الواسطة بين
اما والفا لانها مخصوصة لظهور اشتهاره كونها فرعية لكثرتها حرف
الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول فلان يبغضك فتقول
كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجي بعد الطلب لنفى اجابة

الطالب كقولك

١٨٨

الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا اجيب
الى ذلك وقد جا اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون
الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى
حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظ كلا الذي هو حرف
والمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله
تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا
لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كما المقصود
بان فلم يخرج ذلك عن الحرفية تا التانيث الساكنة لا المتحركة
لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر
علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم
فاعله وانما جعلت هذه التا الساكنة بخلاف تا الاسم لان
اصل الاعراب واصل الفعل البنا فينبغي من اول الامر ان يكون
هذه على بنائها الحقيقي وتحركت تلك على اعراب ما ولتها لانها
كالطرف لما الاخر مما يلحق به فان كان اى المسند اليه اسما
ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اى فانت مخير بين الحاق تا التانيث
وعدمه او نحوه اى الحاق تا التانيث مخير فيه على الحذف
على الحذف والاتصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا
انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث
وههنا من حيث انها من احكام تا التانيث واما الحاق
علامة التثنية والجمعين اى جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما
الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها

الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة
التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة
التثنية والجمع ظاهرة غاية الظهور واشد المفتقر على ضعفها
فليست بفضلة بل لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل
هي حروف الحق بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل
كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا يمنع
من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل
هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر
المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مقدما التنوين في المصدر
مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به بنون التنوين
تنوينا اشعارا بالحدوث وعرضه كما في المصدر من معنى الحدث
ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون
ساكنة اي بذاتها فلا يعتبر بالحركة العارضة مثل عاد الاولى
وهي متالية نون ولدن ولم يكن ومثال [illegible]
تتبع حركة الآخر اي اخر الكلمة فان [illegible]
لا تنويع حركات او اخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم
يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به
من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة و
التنوين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة
الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخير [illegible]
اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد [illegible]

نون التاكيد

نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في
نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر لحوقها
لها في الوجود وتطفل العارض والعروض وليس نون انطلق
تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين
للتمكن وهو ما يدل على الاسمية الكلية اي كون الاسم
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف
لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو فارق بين
المعرفة والنكرة نحو الدال على ان مدخوله غير معين نحو
صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين
فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين في نحو رب
احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو التمكن قال الشارح الرضي
وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن وا
التنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا
جعلت علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا
من المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ اي يوم
اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ مضافة الى الجملة
التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها
التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك
حينئذ وساعتئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض درجات
اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي كل واحد وامثال
ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم

كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة
في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك
فزيد التنوين في اخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكين
وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة منعت فيها
التنوين ولو كانت للتمكين لزالت للعلتين العلمية والتأنيث
وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم
لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما
يلحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد اولانه
حرف منهاج يرديد الصوت في الخيشوم وذلك من
اسباب حسن الغناء وانما اعتبر واما لحق باواخر الابيات
والمصاريع وان كانت الحروف لا الكلمات التي تغنى
في انشادها جائز بل وارفع كما نص به هذا من اصحاب الغناء
لان محل التغني بها انما هو الآخر لئلا يختل صلة النغم بتخلله
بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يختل بغيره المعاني
او هو ما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا
يستتبع باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء
سميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت
بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال
حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل

والعتابن

والعتابن فروي هذا البيت البارد حصل باشباع فتحها
الالف وعوض من الالف عند التغني نون التنوين واما
يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا
صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها و
امتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها
حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر
وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق
فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا
يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق
بها النون فقيل المخترقن ويسمى هذا القسم من التنوين
الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وفيه تجاوز البيت
بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع
وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم
ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض
الترنم لا لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض
التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم
من اقسام الحرف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها
الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار
الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا
من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا
الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن

بن علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه لفظا
التخفيف لفظا لحذف التنوين من موصوفه وخطا لحذف
الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان ابن فلان لانه كناية
عن العلم وتعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان
مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد بن عالم
لم تحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الا
ستعمال وتعلم من قوله موصوفا انه لا تحذف اذا لم يكن الا
بن صفة نحو زيد بن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد
وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها
فانها لا تحذف حيث ما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل
هذه بهند ابنة عاصم نون التأكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها
مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها
وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان و
الف الجمع اي الف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون
المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما تشبيها فيهما بنون
التثنية تختص اي نون التأكيد بالفعل المستقبل الكائن في
ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن والنهي نحو لا تضربن
تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم
نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة
وانما اختص بهذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت

الى نون

اي نون التأكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا
لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي وكثرت
اي نون التأكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت
لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل
عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون
لعدم صلاحيته كذا في قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون
التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائزة وكثرت لما
التأكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفها فانه لما
اكد الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا ينقص الفعل من الحرف
وما قبلها اي ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة
مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين لان الشرط في التقاء الساكنين على حده
ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة
كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة و
ان لم يشترط في التقاء الساكنين ذكر مع ضمير المخاطبة وهو
الياء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او
لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما
عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواو
حد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح
طلبا للخفة فظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشتمل التثنية و
جمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع

المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية و
جمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عما
فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يلتبس
بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
نون النسوة ولا يدخلها اي التثنية وجمع المؤنث النون
الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس
فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في
الوقف وليس عربيا عند الاكثرين وبها اي النون
الثقيلة والخفيفة في غيرها اي في غير التثنية وجمع ا
المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة
كالمنفصل اي كما كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل
اخر الفعل مع النون بين بمعاملة مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا
الكلام بيان افعال المعتلة الاخر عند الحاق النون
بها يعني كلامه ان النون حكمها مع المثنى وجمع المؤنث
ما ذكر ومع غيرهما على نوعين اما مع ضمير بارز وهو مستثنى
جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنث
نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير البارز كالكلمة
المنفصلة نحو اغزنّ وارمنّ بحذف الواو كما حذفت
في اغزوا الكفار وارموا العرض وكذا اغزنّ وارمنّ با

اراه بحذف

اراه بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش و
ارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ
كما ضمتها مع المفصلة نحو اخشوا الرجل وكسر
الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المفصلة تقول اخشينّ
كما اخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد
المذكر نحو اغزو وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كما
الكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزونّ و
ارمينّ واخشينّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا
وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل ان مع غير الضمير البارز
كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ وفي
هل ترى كما يقال ترمان هذا امثال الضمير البارز
الذي يحرك لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترونّ
في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون
التاكيد وضم الواو وكسرها في لم تروا القوم هذا امثال ما فيه
بارز يضم لاجل النون وهل ترينّ في مثل هل ترين باثبات
الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا امثال ما فيه
بارز يكسر لاجل النون واغزونّ عطف على هل ترينّ
لا على ترين اي ومن ثم قيل اغزونّ برد الواو المحذوف
كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزنّ في اغزوا بحذف
الواو المضموم ما قبلها كما في اغزوا القوم وهذه الامثلة
وقعت على ترتيب تفريعها الواقع في كتب التصريف

بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع
غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة
تحذف للساكن اي للقائها الساكن المذكور بعدها في
وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول
الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
اي لا تهينن حذفت النون المخففة للقائها اللام
الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها
الا كان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما
يحرك التنوين فرقا بينهما واما لم يعكس حطا لمرتبة ما به حل
الفعل عن رتبة ما دخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل
فرعا وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت
به تخفيفا اذا انضم ذكر ما قبلها كما تحذف التنوين لذلك
فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزي
واغزوا اغزي وقلت اغزن واغزن تحذف الواو والياء
فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا
واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان
التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم
محترزا لبقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها
تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالنون
فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا
انضم او انكسر تحذف نحو اضربت خيرا واصابني خير وختم ذا

ظهر اللهم اجعل

اللهم اجعل على ... انوارنا خيرا ولا تلحق بنا من سنة
... نا ... بمعونات نقايصنا حقيقة كما نت
... في ... النداء منقلبة بالف ادب عبو
... على ... الاستقامة وصلى على من كلمه شفعا
... انوار فام الظلمات كما فيه ومن مفرده شفعام
... فيه على آله واولاده وعلى من تبعهم من
زمرة احبائه فقد انزل من كمد الاشهاص
... البرح من السواد الى البياض العبد الفقير
... الجامي وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته
... مطالبة الاعواض والاغراض في غرة السبت
... رمضان لمنتظم في سلك شهور سنة ١٣٠٣
وكان الفراغ من كتابة يوم
السبت السابع الجامي
على يد العبد المحتاج
الى رحمة ربه
مظفر حسين
١٢٣

۱۹۴

٥٢٩

الفقير فى لغات الصحاح

الفقير فى

[illegible]

[illegible]

[illegible]